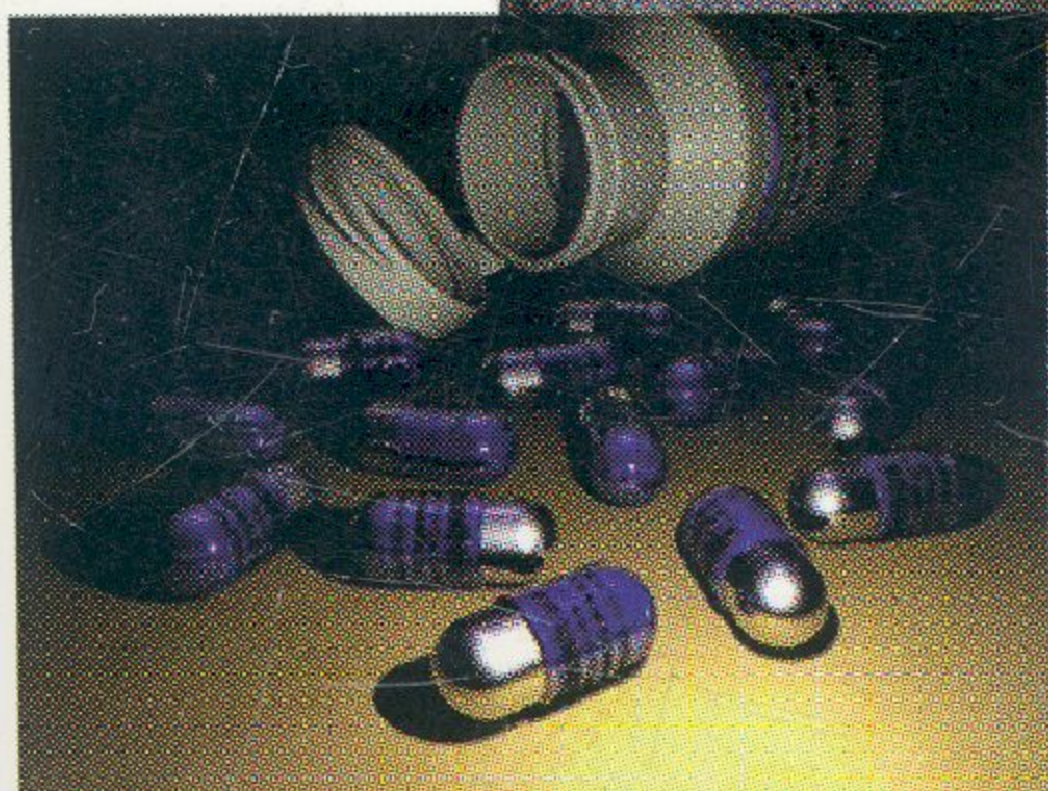
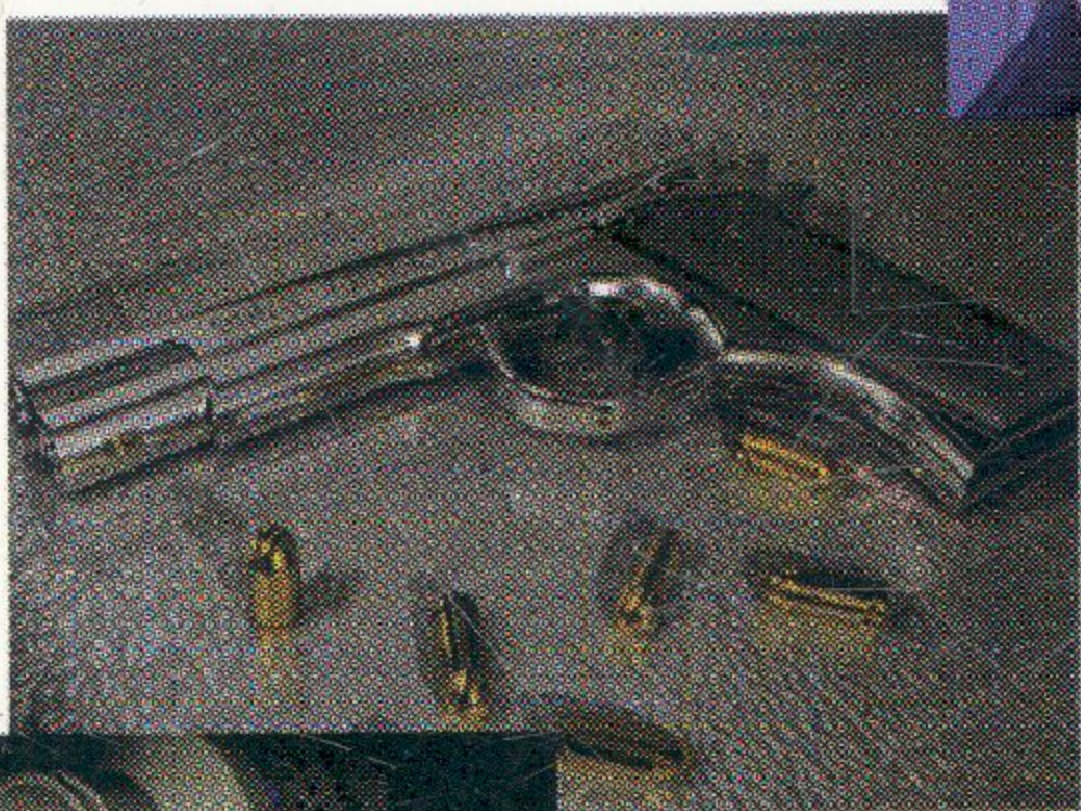
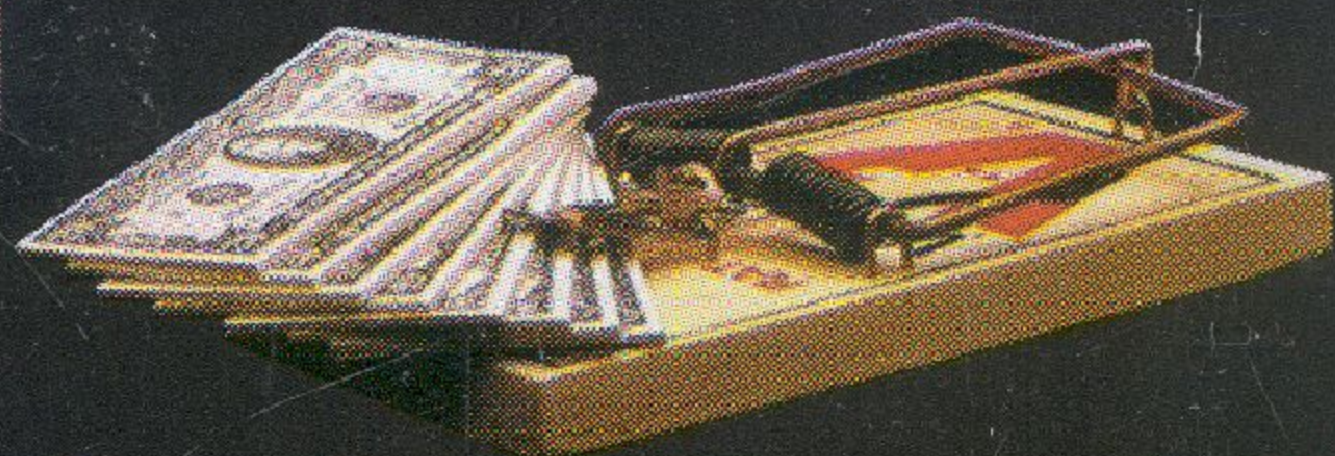
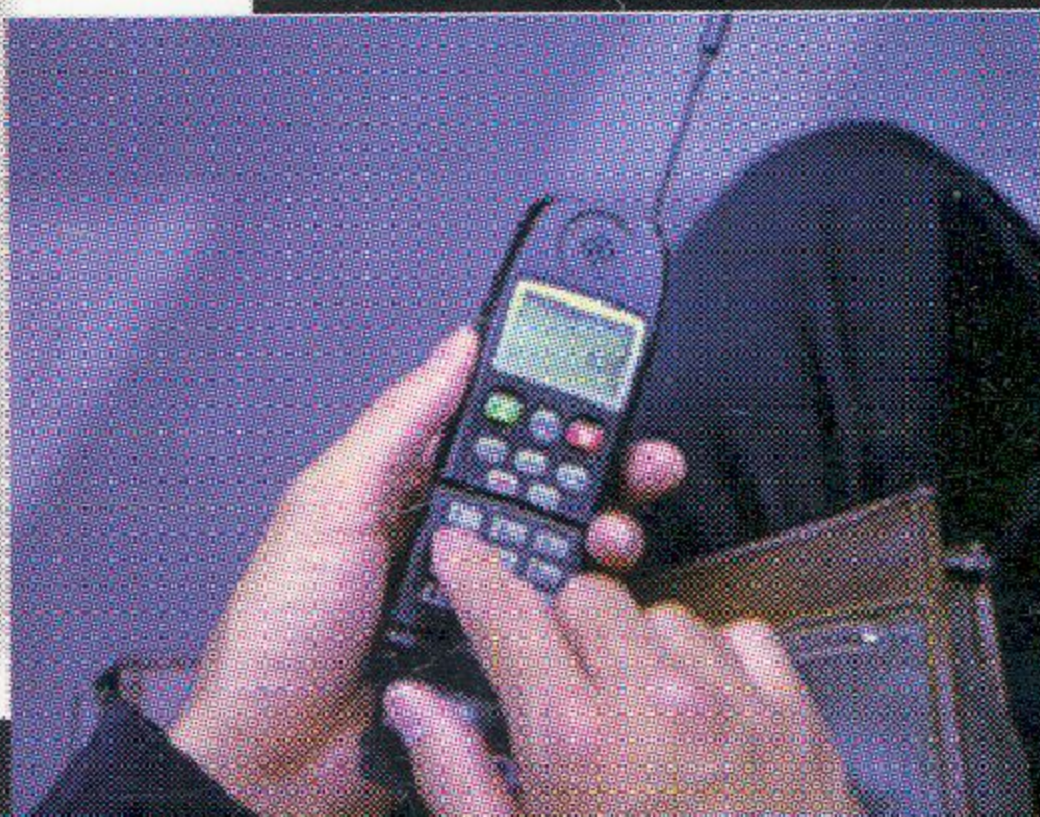
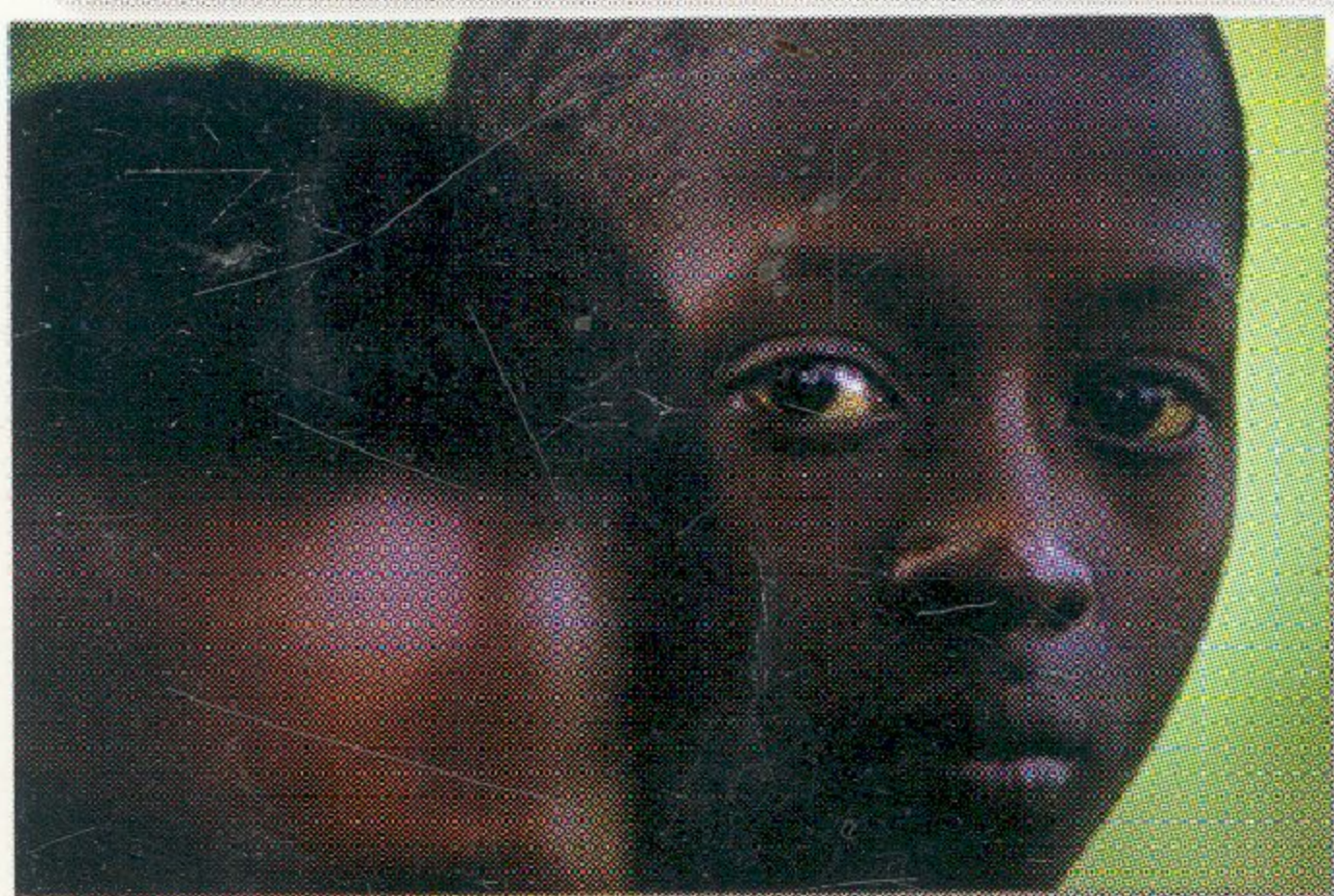


الأمم

الظاهرة - الأسباب - العلاج

دكتور
محسن أحمد الخضير



مجموعة النيل العربية

غسيل الأموال

الظاهرة - الأسباب - العلاج

غسيل الأموال

الظاهرة - الأسباب - العلاج

دكتور
محسن أحمد الخضيرى



مجموعة النيل العربية

عنوان الكتاب : غسيل الأموال «الظاهرة - الأسباب - العلاج»
المؤلف : د. محسن أحمد الخضيرى
رقم الايداع : 2002 / 9793
الترقيم الدولى : 7 - 65 - 5919 - 977
الطبعة : الأولى
سنة النشر : 2003
الناشر : مجموعة النيل العربية
العنوان : ص.ب : 4051 الحي السابع
مدينة نصر - القاهرة - ج.م.ع
التليفون : 00202/2707696 - 2754583
الفاكس : 00202/2707696
بريد إلكتروني : e-mail: arab_nile_group@hotmail.com
e-mail: arab_nile_group@link.net



• حقوق النشر •

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي نحو أو بأية طريقة سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية أو خلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة ومقدماتاً .

المحتويات

7	- المقدمة
13	- الفصل الأول : طبيعة النشاط الإجرامي
	- ماهية النشاط الإجرامي - أنواع النشاط الإجرامي - طبيعة اقتصاد الجريمة - مفهوم الجريمة المنظمة - المنهج الإجرامي لعصابات الجريمة المنظمة - عناصر اقتصاد الجريمة المنظمة - آليات عمل عصابات الجريمة المنظمة - أدوات عصابات الجريمة المنظمة - الطرق التي تلجأ إليها عصابات الجريمة المنظمة - الوسائل التي تستخدمها عصابات الجريمة المنظمة .
53	- الفصل الثاني : ماهية جريمة غسيل الأموال
	- خطوات جريمة غسل الأموال - خطورة جريمة غسل الأموال - مفهوم جريمة غسل الأموال - مخاطر جريمة غسل الأموال - آثار ونتيجة جريمة غسل الأموال - طبيعة عمليات جريمة غسل الأموال - حجم جريمة جريمة غسل الأموال في العالم .
79	- الفصل الثالث : مجالات غسل الأموال
	مجال المضاربات على الأسهم في البورصات الوليدة الناشئة - مجال المضاربة على أسعار الأراضي والمقارنات والشقق الفاخرة - مجال العقود والتوريدات الحكومية وغير الحكومية الهائلة - مجال المزادات والمناقصات الحكومية وغير الحكومية - مجال الهدايا وبيع التحف النادرة وتجارة الأشياء الثمينة ذات القيمة المعنوية - صناعة السينما ومكاتب الإنتاج السينمائي - أعمال الديكور والتصاميم الهندسية المختلفة - مجال تنظيم المهرجانات والاحتفالات السياحية - زواج الفنانين - حفلات أعياد الميلاد وهدايا الضيوف والمدعوين - المهرجانات الرياضية والترفيهية - مجال تذاكر اليانصيب والลอตارية - مجال خدمات التوزيع - مجال المطاعم والوجبات السريعة - مجال عمليات الامتياز لإدارة مرفق من المرافق العامة مقابل تحصيل رسوم - مجال تأجير المقاصف والكافتریات الحكومية وشبه الحكومية والمقاهي - مجال البيع بالتقسيط - عروض الأزياء - حفلات الأغاني وحفلات الأوبرا واستقدام الفرق الأجنبية والموسيقيين - إصدار الصحف والكتب والمطبوعات والأدلة والقواميس - إقامة مسرح ثابت أو متنقل - إقامة سيرك في مكان دائم ثابت أو متنقل - دور السينما واستخدام حفلاتها لغسل الأموال - محطات تعبئة الوقود وخدمات السيارات - خدمات تأجير أجهزة التليفون المحمول وأجهزة الاستدعاء وبيع كروت الشحن وإعادة الشحن وكذلك بطاقات الاتصالات - العيادات والمستشفيات في المناطق الشعبية وغير الشعبية - عمليات نقل الركاب وخدمات السرفيس - الملاهي .

107	الفصل الرابع : كيف تتم جريمة غسل الأموال ؟
	الخطوات الإدارية لجريمة غسل الأموال : تخطيط الجريمة - تنظيم الجريمة - توجيه الجريمة - متابعة الجريمة - عناصر جريمة غسل الأموال - الطبيعة الامتدادية التأثيرية لجريمة غسل الأموال - ضرورة السيطرة الكاملة والتحكم الكامل في عمليات ومراحل الغسيل - عينات مختارة من نماذج غسل الأموال - الطرق والأساليب التي يتم بها غسل الأموال - المراحل التي يمر بها غسل الأموال .
123	الفصل الخامس : وسائل الكشف وعلامات الإنذار المبكر عن جريمة غسيل الأموال
	- جمع أدلة الإدانة وقرائن ارتكاب الجرم والفعل الأثيم - تحليل ودراسة الدليل على حدوث غسل للأموال - متابعة ومراقبة المجرم والبحث في ماضيه وماضي المقربين إليه للوصول إلى حقيقته - الوصول إلى دليل الإدانة الدامغة للمجرم - القبض على المجرم وتقديمه إلى العدالة والتحفظ على أمواله وممتلكاته تمهيداً لمصادرتها .
135	الفصل السادس : مكافحة جريمة غسيل الأموال
	- إنشاء جهاز مؤسسي لمكافحة غسل الأموال - إصدار قانون وتشريع خاص لمكافحة غسل الأموال - وضع نظام إعلامي متطور للنشر عن هذه الجريمة - ضرورة تطوير أساليب الرصد والتتبع والتحليل والدراسة لعمليات غسل الأموال - وضع استراتيجية وخطة عمل لمكافحة غسل الأموال - المفاهيم المتكاملة لمكافحة جريمة غسل الأموال - الجوانب المتكاملة للنشطة لمكافحة جريمة غسل الأموال - المنظومة المتكاملة لمكافحة جريمة غسل الأموال .
149	الفصل السابع : دور البنوك في مكافحة غسيل الأموال
	الأخلاق المصرفية والعرف المصرفي وقواعد السلوك - دور الجهاز المصرفي في مكافحة جريمة غسيل الأموال - كيف تحمي البنوك نفسها من عصابات الجريمة المنظمة بصفة عامة ومن عمليات غسيل الأموال بصفة خاصة - قيام البنوك بتطوير الأداء المصرفي وابتكار الأدوات المصرفية التي تحول دون توسع عصابات غسل الأموال وتضييق النطاق عليها وإغلاق المجال المصرفي أمامهم .
165	الفصل الثامن - ماذا بعد ؟ كلمة ليست الأخيرة
173	الخاتمة
179	الملاحق :
181	ملحق رقم (1) التوصيات الدولية لمنع ومكافحة غسيل الأموال .
190	ملحق رقم (2) المعايير الدولية التي تحدد الدول والمناطق المتعاونة وغير المتعاونة .
194	ملحق رقم (3) نماذج مشروعات قوانين مكافحة غسل الأموال .
	ملحق رقم (4) بيان بالدول التي قامت بالتصديق على اتفاقية فيينا عام 1988 لمكافحة التجارة الغير مشروعة في المخدرات والمؤثرات العقلية .
203	

مقدمة

تعاني معظم دول العالم من ظاهرة الجريمة الاقتصادية المنظمة بصفة عامة وجريمة غسل الأموال بصفة خاصة ، وهي جريمة تتأصل وتتوغل داخل الكيان الإداري للدول ، وعاصرتها معظم الحكومات ، ولا تكاد تنجو منها دولة من الدول ، سواء كانت متخلفة ، أو بلغت قدراً من التقدم . فهي جريمة الخداع والمكر ، والقدرة على الاصطناع والتلون . وهي جريمة متعددة الوجوه ، موعلة في الشر تمارسها عصابات إجرامية بالغة الدقة والدهاء والمكر ، وهي عصابات تمتلك من وسائل البطش الكثير ما يمكنها من فرض الجريمة بالإرهاب ... و أيضاً تمتلك من المغريات والغوايات ما تجذب إليها ضعاف النفوس الذين يقعون في براثن الجريمة والفسق والفجور ، وتمتلك من وسائل الإرهاب والعنف ما تجبر الضعفاء المرهوبين على الانصياع إليها ، وعدم التعرض لها ، أو مقاومتها ، والتغاضي عنها خوفاً من بطشها وجبروتها وتجبرها ، كما أنها تمتلك من النفوذ الاقتصادي والسياسي ما يؤهلها أن تلزم الآخرين بما ترغب في تحقيقه وتنفيذه خوفاً أو طمعاً ، وهي في ذلك :

أ - تتوغل داخل الجسد الإداري للدولة فارضة نفوذها وسطوتها ، وفارضة الانصياع لها والاستجابة لما تمليه غير عابئة بأي شيء ، بل عابثة بكل شيء ، مستهينة بهيكل القيم ، ونسق العادات ، ومبادئ المجتمع ، وبأمنه واستقراره .

ب - تنتشر داخل المناطق الجغرافية المختلفة ، تتصيد الضحايا وتنفذ بمخالبها في جسد الأمة ، مدمرة أجيالها المتعاقبة ، تشيع فيها الوهن والضعف محولة طموحها وآمالها القومية إلى مغانم وقتية ظرفية شخصية ، وبالتالي تدفع داخلها كل قوى العجز والإحباط والفشل .

ج - تقضي على كل من يحاول التصدي لها ، أو يضع قيداً على حركتها ، أو يقوم بمقاومتها ، جاعلة لكل من ينتسب إليها الحظوة والمكانة ولكل من انخرط فيها القوة والنفوذ ، ولكل من تغاضى عن أنشطتها حق الحياة الآمنة ... ومن ثم يصاب

غسيل الأموال

المجتمع بالسلبية الانهزامية ، ويصاب الجيل تلو الجيل بالإنعدامية ، فيداس تاريخ الأمة بالأقدام ، وتصبح رموزه الوطنية أداة سخرية ، وتصبح طموحات الوطن مصدر استهزاء .

وهي عصابات يقودها ويتزعمها عتاه المجرمين الذين تأصل الإجرام داخل نفوسهم، وتحكم وتمكن من كل شيء فيهم ، وجعل ممارستهم للإجرام هو ممارسة للحياة ، ومن ثم شكلوا تنظيماتهم الإجرامية ، وجعلوا من هذه التنظيمات أداة تغلغل وتخريب وتوغل في مزيد من الجريمة ، بل وفرض ببيان معيب من السلوك الإجرامي المنحرف ليعبر عن مجتمع متفكك مهترىء النسيج ، ممزق البنيان ؛ ينخر فيه سوس الفساد ، ويسري في أوصاله مرض الذاتية الأنانية الحاكمة ، وبما يقوض ببيان الأمة ، ويدمر هيكل التنمية ، ويفرض القبح والرديلة، ويقضي على الجمال وحب الخير ، ويحول الحياة الرغدة السعيدة إلى جحيم وشر مستطير .. فالجريمة المنظمة وغسل الأموال هي تهديد دائم ومستمر ، وخطر متصاعد ، وعدوان محقق على مستقبل الأمة وعلى أمنها وسلامتها .

وإذا كان الإجرام المنظم والجريمة المنظمة وغسل الأموال وصمة عار وصمت بها جميع النظم في كافة بلدان العالم ، فإن مقاومتها شرف ومحاربتها جهاد ، وهي تبدأ أولاً بالحس الضميري الذاتي وتقوية الإلتزام الخلقي ، ومن ثم فإن النظرة الشاملة للجريمة المنظمة وغسل الأموال هي نظرة متعددة الجوانب ممتدة الأبعاد ، وكثيرة المحاور ، والتي تحتاج كل منها إلى دراسة ، وإلى معالجة وتعامل لتشمل أهمها ما يلي :

- الجانب الاقتصادي .
- الجانب الاجتماعي .
- الجانب القانوني التشريعي والقضائي والعقابي .
- الجانب البوليسي والأمني والمؤسساتي .
- الجانب السياسي .

- الجانب الثقافي والقيمي .

فلم تعد مقاومة الجريمة المنظمة ، وعصابات الإجرام المنظمة وعمليات غسل الأموال تقتصر على الجانب الأمني فيها ، بل يتعين أن تشمل كافة جوانبها . وتلك الجوانب هي جوانب رئيسية عامة ، تتفرع عنها مجالات عديدة خاصة ، وجوانب فرعية أخرى ذات طبيعة مركبة خاصة ، تستمد خصوصيتها من خصوصية الظروف المحيطة بممارسة الإجرام في دولة من الدول وفي مجتمع معين من المجتمعات . ومن هنا فإن زيادة الوعي الإدراكي وتعميقه بكافة جوانب هذا النوع من الإجرام على كافة المستويات يصبح أمراً أساسياً لمكافحة ، والقضاء على خطرهما ، والحد من نشاطها بشكل كبير .

إن ظاهرة الجريمة المنظمة وغسل الأموال لم تعد قاصرة على الإجرام المنظم المحلي ، بل امتدت إلى الإجرام المنظم الدولي . فهي تنتشر كالسرطان ، وتمتد كحمم البركان المندفعة ، وتتوغل كالسم الزعاف في الجسد الضعيف ، فارضة الدمار في كافة دول العالم . ومن خلال تغلغلها وتوغلها تفرض سطوتها ، وتفرض نفوذها ، وتفرض طغيانها وجبروتها وتجبرها ، جاعلة نصب أعينها سرقة ثروة الشعوب ونهب مكتسباتها . الأمر الذي دفع العالم كله للتصدي لها ، وأفردت المنظمات العالمية مؤتمرات وندوات للتعريف بخطرهما ، وإقامة وإنشاء أجهزة مكافحة والملاحقة البوليسية على مستوى العالم ، واطاعة من التشريعات الدولية ، ومن المعاهدات والاتفاقات الملزمة ما يمكنها من القبض على المجرمين الممارسين للإجرام المنظم ، أياً كان نفوذهم ، وأياً كان موقعهم وعلاقاتهم ، بل وتقديم الأنظمة الحاكمة المساندة لها للمحاكمة ، مما أجبر منظمات الجريمة على تغيير بعض أنشطتها والتخفي وراء أنشطة بريئة ، والتستر خلف ممارسة أعمال تبدو مشروعة ، وأجبر بارونات وأباطرة الإجرام المنظم على غسل أموالهم القذرة ، لتظهر جريمة غسل الأموال⁽¹⁾

(1) يطلق عليها البعض تبييض الأموال السوداء ، أو إضفاء الشرعية على أموال المعاملات غير المشروعة .. أو عمليات تطهير الأموال غير الطاهرة ... وغيرها من المسميات والمصطلحات العديدة التي صاحبت البدايات الأولى للتعريف بجريمة غسل الأموال .

إلى الوجود بشكلها القذر .. بل شديد القذارة .. فهي جريمة الجرائم النكراء ، جريمة لاحقة لإجرام سابق . فهي جريمة مع سبق الإصرار والترصد لقتل كامل المجتمع وتهديد أمنه واستقراره ومستقبله .. وتقضي على أجياله المتلاحقة جيل بعد جيل ، وتحول رموزه الوطنية إلى مسخ مشوه ، ومصدر للاستهزاء والسخرية ... تلك الجريمة التي تهدد ليس فقط أمن المجتمع ، ولكنها أيضاً تهدد استقراره واستمراره ، فهي معول هدم لتخريب اقتصاده وتدمير طاقته الإنتاجية ، وعنصر خلخلة نظامه النقدي ، وعامل تعطيل وتفكيك أواصر وأدوات نظام الإنتاج داخله ، وسبب إيجاد نظام قائم على الفوضى والعشوائية العشبية ، بدلاً من نظام قائم على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة . وهي جريمة أدت إلى جعل النظام الرسمي للدولة وللمشروعات خاضع لنظام غير رسمي ، وجعل الاقتصاد الرسمي المعلن أسيراً لاقتصاد غير رسمي خفي ، يمتص قدراته ويحطم إرادته ، ويشل ممارساته الجيدة ، ويحولها إلى ممارسات رديئة . إن جريمة غسل الأموال القذرة ، جريمة تتجاوز في تأثيرها العام حدود اللحظة الخاصة التي تمارس فيها ، بل أنها تتجاوز في آثارها كافة حدود الزمن الماضي والحاضر ، ويمتد تأثيرها إلى المستقبل ، وبدون فواصل عازلة .. وهي لا تأتي بأموال من الخارج لتستقر في الداخل ، بل أنها تكون مصدر نزيف دائم ومستمر للأموال الداخلية أيضاً إلى الخارج ، ومهما بلغت تدفقاتها النقدية إلى الداخل ، فإنها تخرج محملة بأضعاف أضعافها من أموال الداخل ... ومن هنا فإنها جريمة لا تغتفر .. وذنب لا يجوز التسامح فيه ، أو التغاضي عنه .. فقياس هذا النوع من الإجرام لا يتوقف عند حدود الفعل المؤثم الذي تم ارتكابه في إطاره الجزئي الخاص ، بل يتعين أن يمتد بنظرة شمولية للآثار المترامية التي حدثت لاقتصاد دولة إنهارت قدراتها ، وإلى وعي وإدراك أمة لم تعد تتمتع بكامل وعيها ، وإلى حركة فعل فقدت عنصر الحركة وفقدت فعلها ، وجمدت معها معدلات النمو ووضع قيود على حركة التنمية فيها ، وإضاعة سنوات عزيزة كان يمكن أن تسهم في تقدمها .. إن جريمة غسل الأموال القذرة .. جريمة مركبة ومتعددة الآثار ويتم من خلالها نهب الاقتصاد

وإفقاده أمواله وتهريبها للخارج ، وجعل أنظمتها الشرعية معول هدم وليس أداة بناء ، فعلى سبيل المثال جعل نظام تجارته الخارجية نظام تخريب وتدمير لمقومات ومقدرات الاقتصاد الوطني ، حيث تتحول الصفقات التجارية إلى صفقات وهمية ، وإلى عمليات لا هدف لها سوى تهريب العملة الأجنبية ، والتغطية على عمليات غسل الأموال القذرة . وتصبح عمليات الاستيراد والتصدير مجرد سواتر للتغطية والتعمية على النشاط السري الخفي الذي تمارسه عصابات الجريمة المنظمة لغسل أموال عتاه المجرمين ، ويصاب الاقتصاد بالأعطاب ويتحول نظامه الرسمي إلى مدمر لذاته ، حيث يتآكل ذاتياً .. حيث يفقد قدرته على تحقيق التراكم الاقتصادي ، بل يتحول التراكم إلى تناقص ، والقيمة المضافة إلى قيمة متناقصة وتحويله إلى أداة استنزاف لموارده المحدودة ، وفي الوقت ذاته إصابته بالفجوات الاقتصادية في جهاز الإنتاج ، والناجمة عن إشاعة الطاقات العاطلة في كافة أجزائه ، وتوسيع نطاق الفاقد والعاطل وغير المستغل والراكد والعامد والمعيب ، لتصبح جميعها معالم واضحة يوصم بها نظام الإنتاج والتسويق والتمويل في الدولة ، وتصبح معها التنمية ، مجرد تنمية للتخلف Development of Under Development ، وبالتالي يصاب المجتمع بحالة إحباط واكتئاب اقتصادي تجعله عازف عن فعل أي شيء لمقاومة الفساد ، وبحالة عجز أو شلل حتى عن مجرد الرؤية لواقعه ، وينتقل من مجرد معرفة الواقع إلى تزييف هذا الواقع ، وبالتالي يستمر التزييف الاقتصادي ، ويزداد ضعف الاقتصاد ، وتنهار الدول .

وفي الوقت الذي يزداد فيه بؤس وفقر الشعوب ، ينعم عتاه المجرمين بجني ثمار جرائمهم ، وبمكتسبات وحصائل ممارستهم الإجرامية ، بل واستمراء العودة إلى الجريمة بشكل أشد تنكيلاً وإيذاءً وتدميراً ، بفعل ما أصبح لديهم من أموال تم غسلها .

وقد أدى هذا إلى نمو إرادة جماعية للمجتمع الدولي لمكافحة هذه الجريمة والحد من خطورتها وآثارها ، ومن أجل ذلك عقدت المؤتمرات والندوات وحلقات الدراسة والبحث ، وخرجت التوصيات تطالب بإلحاح بعقد اتفاقية دولية للحد من خطورة الجريمة المنظمة

بصفة عامة وجريمة غسل الأموال بصفة خاصة . وقد تشكلت المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة المجرمين أياً كان نفوذهم وسطوتهم والحد من خطورة الإجرام المنظم .. ومن ثم فإنه بتشكيل هذه المحكمة ، وبزيادة اهتمام أجهزة الإعلام ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات العالمية الأخرى خاصة المنظمات الأهلية بهذه الجريمة ، سيؤدي إلى نفور الأفراد منها ، وإلى محاربتها ومواجهتها والتعامل معها وبما يعمل على إنهائها والقضاء التام عليها ... وكفى ما عانته الإنسانية من جرائمها .

وما أحوجنا في مجتمعنا العربي للتنبه إلى هذه الجريمة ، وما أحوجنا للتحوط منها ، وحماية مؤسساتنا المصرفية وغير المصرفية من الوقوع في براثنها ، وحماية مواطنينا الشرفاء من مكائد عصابتها .. إن هذا المرجع الذي أقدمه إلى القاريء العربي ، من أجل أن يصبح أداة تنوير ، أقدمه مدركاً أنه لا يفي الموضوع مرجعاً واحداً .. بل يحتاج إلى عشرات المراجع التي تغطي جوانبه المتعددة ... وإذا كان كل عمل من أعمال البشر لا يرقى إلى كمال عمل الخالق عز وجل .. فإني أرجو من الله أن يساعدني على معالجة أي قصور فيه في مراجع أخرى قادمة إن شاء الله .. والله الموفق والهادي إلى حسن السبيل .

د. محسن أحمد الخضير



طبيعة النشاط الإجرامي

الجريمة لا تفيد ، فالجريمة خروج عن النسق والنظام العام المعتاد للحياة ، وهي تهديد لكل ما هو حق وجميل وخير ، وهي زرع لكل ما هو باطل وقبيح وشر ، وهي شذوذ يمارسه الخارجون عن القانون والعرف والتقاليد والآداب ، وهي وإن كانت سلوكاً مردوئاً مستهجنًا ومعيباً ، إلا أنها في نظر المجرمين سلوكاً مستحباً يمارسونه ضد الغير ، على أن لا يمارس ضدهم أو معهم أو بينهم . ومن ثم فإن السلوك الإجرامي مرفوض حتى من جانب من يمارسونه إذا تم ممارسته معهم أو مع ذويهم . إن الجريمة بذلك هي ما اصطلاح عليه المجتمع بأنها جريمة ... وإذا كانت الجريمة هي هذا كله ، فإن النشاط الإجرامي يضيف إلى ذلك الجديده كل يوم ، وهو الذي يحتاج إلى تعريف وتحديد للمفاهيم ، وهو ما يجعلنا نعرض لمفهومه ومضمونه بإيجاز على النحو التالي :

أولاً : ماهية النشاط الإجرامي ،

النشاط الإجرامي ، هو نشاط يمارسه بعض الأفراد ضد الغير للإضرار العمدي بهم ، وهو نشاط مخالف للقانون الطبيعي للإنسانية إن لم يكن هناك نصوص تجرمه وتحرمه ، حتى ولو كان هذا النشاط مستباح وممارس بحكم الجبروت والسطوة التي تملكها عصابات الجريمة المنظمة . وهو نشاط قائم على الفساد والإفساد والرديلة ، وهو نشاط قائم على السطو والاستيلاء والمخادعة والنهب لكل شيء ، وهو نشاط مدمر لكل ما هو جيد وطيب وفعال .. وكل ما له قيمة إنسانية .

والنشاط الإجرامي يتعين أن يكون بطبيعته محدوداً محكوماً بقيود ممارسة حاكمة له ومتحكمة فيه ، ولا يجب أن يكون مباحاً أو مستباحاً ، وإلا أصبح الميدان ساحة للاقتال بين عصابات الجريمة ، وأصبحت الحياة صراعاً بين المجرمين على مناطق بسط النفوذ وفرض الهيمنة .

وتقوم الجريمة على عنصرين أساسيين هما :

— العنصر الأول : الفعل الإجرامي الأثيم والمؤثم الذي يتم ارتكابه .

— العنصر الثاني : المجرم الجاني الذي ارتكب الفعل الإجرامي ومارسه .

ومن خلال هذين العنصرين تشكل باقي عناصر الإجرام ، ويلعب العنصر البشري الدور الرئيسي فيها ، رغم كون هذا النشاط مرذول . إلا أن عصابات الإجرام والمجرمين ، تسعى حثيثاً لضم عناصر جديدة بشرية إليها ، وتقوم بإعدادها وتدريبها على ممارسة هذا النشاط ... وإكسابها الخبرة اللازمة للبراعة فيه .. ويتم الحصول على الأفراد على كافة الأصعدة والمستويات ، وداخل المجتمعات المختلفة والمستويات الاجتماعية المختلفة ، بل ومن الداخل ومن الخارج .

بل قد تتجه عصابات الجريمة إلى تدبير جانب كبير من كوادرها البشرية من الخارج إذا أعجزت عن تدبيرهم من الداخل . فعصابات الجريمة المنظمة تمتلك هياكل تنظيمية ذات طابع عنقودي لممارسة الإجرام المنظم ، كما تمتلك القدرة على عبور الحدود الدولية ، وممارستها عبر القارات ، واستخدام الوسائل غير المشروعة في ارتكاب الجريمة متمثلة في استخدام القوة والعنف ، والابتزاز ونهب الأموال والتزيف والتزوير والإتجار غير المشروع في السلاح والمخدرات والدعارة والنصب ، وفي الوقت ذاته ممارسة ترويع الناس الآمنين والتهديد بإيذائهم وتعريض حياتهم أو حرياتهم للخطر ، وإلقاء الفرع والرعب في نفوس المسؤولين والأفراد ، وإجبارهم على عدم التعرض لسيطرة المجرمين وسطوتهم ، ولجمع أكبر قدر من الأموال بطرق غير مشروعة .

ومن هنا فإن الجريمة المنظمة تستخدم أساليب وأدوات التهديد والابتزاز والضغط النفسي والإكراه المادي والمعنوي على بعض الأفراد والشركات والبنوك والجماعات للحصول على مكاسب مادية ومالية ملموسة .

فالنشاط الإجرامي نشاط خبيث قائم على الرذيلة ، وقائم على كل ما هو مستهجن ومكروه ، وقائم على كل ما ينفر منه الإنسان بفطرته الحميدة وسليقته الطيبة . وهو نشاط يتم في الخفاء وليس في العلن ، حتى إن كان يتم علناً في أماكن معينة ، فإنه يتم ممارسته في

هذه المناطق تحت الحماية الإجرامية . وبالتالي هو نشاط في ممارسته العلنية يتم في الخفاء ، وهو نشاط مستتر بسواتر مختلفة ، يخلق المواقف التي تتيح له الممارسات الإجرامية التي يجني من ورائها المكاسب المادية الطائلة ، ويغترف من ورائها المال الحرام ، جاعلاً من الفعل الإجرامي الأثيم أداة إثراء وتكسب وتربح .

ثانياً : أنواع النشاط الإجرامي :

على الرغم من أن البعض يرى الجريمة كنشاط مستقل قائم بذاته ، إلا أنها في الواقع نشاط متداخل ، ومتشابك مع الأنشطة الأخرى ، بل إنه قائم عليها ويعتمد على وجودها ، فهو في الممارسة يجمع بين مجالات عديدة مختلفة ، ويضاف إليها الجديد كل يوم ، بل كل لحظة ، فطبيعة البشرية تفرز وتنتج كل يوم جديد بحكم تطوراتها ، وبحكم إنتاجها المتطور لتأمين ثرواتها ، وإنتاجها نظم المكافحة الذكية للإجرام ، وهو ما يدفع أيضاً نظم الإجرام إلى التطور وإفراز وابتكار الجديد ، بل وفتح مجالات إجرامية جديدة واستخدام أساليب إجرامية ابتكارية مستجدة . وبالتالي يمكن القول أن مجالات وأنشطة الجريمة لن تقتصر على ما هو مألوف وتقليدي ومعروف الآن ، بل سوف تتطور إلى كل ما هو غير مألوف وغير تقليدي في المستقبل ، بل إن في عصر العولمة الاجتياحية ستجتاح العالم أنواع من الجريمة غير مسبوقة ، يجعل من الجريمة المحلية الطابع ، جريمة عالمية الانتشار ، ومن النشاط الممارس عبر الحدود ، نشاط عابر للحدود .. ومن هنا فإن مع دخول العالم إلى عصر العولمة .. سيدخل عالم الإجرام أيضاً إلى ذات العصر ، مسلحاً بأساليبه وطرقه ووسائله .. وهو ما سوف يفرز جديداً من الجرائم :

— الاقتصادية .

— السياسية .

— الاجتماعية .

— الثقافية .

— الحضارية .

بل وقد تظهر جرائم ذات طابع مُركب تجمع بينها جميعاً في جريمة واحدة ، وهي تكاد تجد ذاتها ، وتتطابق في حقيقتها في جريمة غسل الأموال ، التي هي نتاج للإجرام المتأصل في ممارسات الجريمة ، والتي تطور من ذاتها وأساليبها وطرقها والدخول إلى أنماط غير مسبقة منها . ومن ثم فإن النشاط الإجرامي نشاط متطور ، وهو بذلك نشاط متعدد الأنواع والأشكال ، ويشمل في طياته الأنماط الإجرامية الآتية :

النوع الأول - الإجرام الفردي بالصدفة :

وهو إجرام يقوم به الفرد المنحرف ، أو الفرد الذي لديه استعداد للانحراف ، إن وجد أمامه فرصة ظنها سانحة لارتكاب سلوك إجرامي ، ظاناً أنه سيفلت من العقاب ، ويقوم بارتكاب الجريمة وبشكل عشوائي ارتجالي انتهازاً لموقف طارئ ، وهو في الواقع يمثل لحظة ضعف ، ضعف فيها هذا الفرد أمام المغريات والغوايات الشيطانية ، والتي سلبت معها إرادته فانساق وراء غرائزه وشيطانه ، فارتكب الجريمة من أجل التربح والتكسب والحصول على المال .. وكثيراً ما يندم على ذلك إذا ارتد له عقله ورشده ويتحول ويعود إلى الطريق المستقيم والسلوك القويم مسلحاً بالتجربة التي عانى فيها وخز الضمير .. وقد يستمرىء العمل الإجرامي ويمارسه باعتياد ويدمن الجريمة بعد أن وجد فيها ضالته وأضاع فيها كل ما لديه⁽¹⁾.

النوع الثاني - الإجرام الفردي المعتاد والممارس باعتياد واحتراف:

وهو إجرام وإن كان يأخذ شكل الاعتياد والاحتراف ، إلا أن ممارسته محدودة ، وأداته ومحوره هو الفرد بإمكانياته وقدراته ووسائله ، وهو نشاط يمارسه هذا الفرد من خلال اعتياده الجريمة واستخدامها ليس فقط كوسيلة للتربح والتعاش ، بل أيضاً كحرفة وهواية

(1) يحتاج الأمر إلى نوعية الفرد بمصيره الأسود وخاتمته بالغة السوء ، وأن من الأفضل له أن يتوب ويعود إلى رشده وأن يتوب إلى عقله وأن يكف عن ما كان يمارسه من شذوذ بالتوقف عن ارتكاب الأفعال الإجرامية ، وأن يستخدم في ذلك وسائل كثيرة منها الحس الأخلاقي والديني ، واستهجان الجريمة والتنفير منها ، والحث على الشرف والاستقامة وبيان فضل الطهارة ، وأن الصدق مع النفس واتباع الحلال هو الطريق الناجح للسلام مع النفس والتوازن الداخلي .

وإثبات للذات ، وهو فرد غالباً ما يكون ناقماً على المجتمع ، كارهاً له ، راغباً في الانتقام منه ، ومن ثم يقتنص ويصطاد ضحاياه ، وينشب فيهم مخالبه ، ويفترسهم واحداً بعد الآخر ، وهو ذو شخصية سيكوباتية منحرفة ذات قيم مهتزة ، وذا سلوك شائن منحرف ، وإن كانت دوافعه الانتقامية لا يخفيها ، ويجد لذة بعد لذة في ارتكاب جرائم الانتقامية التي ينفذها ضد الأبرياء السذج الطيبين الذين يقعون في شباكه وحبائله ومكائده ، فلا يترك لهم فرصة للنجاة من براثن الرذيلة ، ولا يترك لهم مخرجاً منها ، بل تزداد قسوته في إغماسهم في مستنقع الجريمة المشينة التي جرفهم إليها باحتراف ودهاء مكرر مثل جرائم تجارة النفوذ والرشوة والدعارة .

النوع الثالث - الإجرام الجماعي المحدود والممارس على نطاق ضيق :

وهو تحالف أو تشكيل عصابي يتم تكوينه من خلال علاقات تعارف بين المجرمين المعتادي الإجرام ، أو بين ضعاف النفوس الذين لديهم استعداد ورغبة للانحراف ، أو جمعت بينهم جريمة اتجهت فيها إرادتهم العمدية نحو إتمامها وارتكابها بدافع التربح والحصول على المال الحرام ، وهو إجرام قد ينصرم ويتفكك تنظيمه بمجرد ارتكاب الجريمة ، وإتمام الاتفاق الجنائي الذي عقد عليه أفراد العصابة عزمهم واتجهت إليه إرادتهم ، وتحقق فيه الهدف ، أو تم فيه الفعل الإجرامي ، وغالباً ما يقوم فرد من أفراد التشكيل الإجرامي تحرك ضميره بالإبلاغ عنه والاعتراف تفصيلاً بما تم اقترافه من آثام ليريح ذاته من عذاب ووخز الضمير .

ومن ثم فإن هذا النمط من العصابات لا يتخذ صفة الدوام بل إنه مؤقت ظرفي مرتتهن بجريمة معينة تم الاتفاق عليها ، وهي عادة ما تجمع بين مجرمين محترفين متخصصين كل له حرفته التي يمارسها ، وبين أفراد حديثي العهد بالجريمة أو لم يكن لهم نشاط إجرامي من قبل ، دفعتهم الحاجة واعتبارات اللحظة بالاشتراك في النشاط الإجرامي ، ومن ثم فإنهم بحكم ما يحوزونه من خبرات وسلطات تم إدخالهم لعالم الجريمة سواء طوعاً أو

كرهاً⁽¹⁾ ، ومن ثم يتشكل التشكيل الإجرامي للعصابة من خلال مجرم محترف ويتكامل معه مجرم آخر يمارس نشاطاً آخر تحتاجه العملية الإجرامية .

النوع الرابع - الإجرام المنظم الذي تمارسه العصابات الدولية المحترفة للجريمة وبشكل واسع النطاق وهو الجريمة المنظمة :

وهي جريمة يضمها تنظيم إجرامي بالغ الخطورة ، حيث يتحول فيها المجرم إلى عضو دائم في خلية إجرامية ، ويتحول فيها هذا العضو إلى مجرم محترف للقيام بمهمة إجرامية متخصصة ولعمل إجرامي يشغل به وظيفة داخل هيكل المنظمة الإجرامية ، أو يقوم بما تسند إليه من وظائف وأعمال وفقاً لتخصصه الإجرامي ، وعادة ما يحصل على أجره المعتاد بصرف النظر عن العمليات التي تُسند إليه ، بل هو فقط فرد في عصابة ، ويدين بالطاعة والولاء لزعيمها⁽²⁾ ، وتقوم هذه العصابة على تنظيم إجرامي محكم قائم على بناء هرمي عنقودي يضم خلايا عنقودية لمجموعات المجرمين المنتشرين على مستوى الدولة أو في أكثر من دولة ، وقد تتطور هذه المنظمة الإجرامية ليكون لديها العديد من الأفراد الذين يمارسون عملهم وفقاً لتخصصهم الإجرامي من:

1 - القتل المحترفين الذين يقتلون بمنتهى القسوة مع التمثيل بالضحية ، وأفراد الحماية للزعيم والمرافقة والحراسة للتدخل الإرهابي السريع ولتوقيع العقاب الشديد على المخالفين أو غيرهم ممن يجرؤون على التصدي لهم .

(1) يتم ذلك عامة من خلال عمليات الابتزاز ، أو ما يطلق عليه التهديد بالفضيحة ، أو بفقد الأشياء الغالية ، وعادة ما يكون الإكراه في ارتكاب هذه الجريمة قائم على كونها جريمة وحيدة ، وحيدة فقط ولن تمارس مرة أخرى أو مستقبلاً مع ذات الشخص .. خاصة أن بعض الضحايا تتحرك ضمائرهم وحسهم الرشيد والذي قد يبادر بالإبلاغ عنها لدى الجهات المختصة .. ومن ثم فإنه لا يكفي فقط التهديد بالفضيحة ، وإنما لابد من استخدام الإغراء والمكاسب التي سيجنيها هذا الفرد من انخراطه في التشكيل الإجرامي ، وبضمان عدم إفشائه للأسرار .

(2) هناك طقوس بالغة السرية في المنظمات الإجرامية العنيدة في الإجرام ، وهي طقوس يتم مراعاتها سواء عند انضمام عضو إلى تنظيمها من حيث قيام هذا العضو بتلاوة «قسم الدم» ، أو من حيث إقدامه على تقديم نضحية ، أو ممارسته لعمل معين يؤكد فيه الولاء والطاعة . وهناك قوانين غليظة العقوبة شديدة القسوة لمن يجرؤ على مخالفة قرارات أو تعليمات زعماء العصابة ، أو يخرج عن طاعته ، أو يعمل لحسابه الشخصي الخاص دون استئذان زعيم العصابة ، أو لمن وشى وأخبر بأي فرد من أفراد التنظيم الإجرامي الذي لا يرحم من يرتكب خطأ أو خطيئة في حق فرد من أفرادها بصفة عامة ، أو زعيم التنظيم بصفة خاصة ، ويطلق على هذا التنظيم وخلاياه العنقودية لفظ العائلة والتي عادة ما تكون أطرافها في شكل عائلة ممتدة شديدة النفوذ والقوة في مجال الإجرام المنظم .

2 — الناضورية الذين يتخصصون في الرصد والحراسة والتأمين ، وإجراء عمليات المراقبة وسواء كان ذلك بشرياً أو من خلال الاستعانة بآلات رصد ومتابعة إلكترونية متقدمة .

3 — السائقين الماهرين القادرين على الإفلات من أي ملاحقة أو مطاردة داخل الدولة أو من الطيارين أو القباطنة والقادرين ليس فقط على قيادة السيارات، ولكن أيضاً لركوب الطائرات والزوارق إذا لزم الأمر وإذا كان الإجرام المنظم دولياً .

4 — اللصوص والهجامين والقادرين على السطو والاستيلاء على أموال الغير .

5 — المزورين والمزيفين الذين لديهم القدرة على اصطناع أوراق ووثائق غير حقيقية لتبدو حقيقية واصطناع نقود مزيفة غير حقيقية على درجة عالية من الإتيقان .

6 — الداعرات المحترفات القادرات على الغواية وتوريط المسؤولين التنفيذيين في فضائح جنسية لهم ولذويهم ، والذين يتم انتقائهم عادة من بين ملكات جمال العالم السابقات أو الفنانات الجميلات أو الحسنات من سيدات المجتمع بعد السيطرة عليهم بوسائل السيطرة المختلفة .

7 — المحامين المحترفين القادرين على التلاعب بالقوانين وإفشال أي محاولة للإلقاء القبض على التنظيم الإجرامي ، وإيجاد الثغرات والمخارج القانونية التي تمكن أعضاء التنظيم من الإفلات من الوقوع تحت طائلة القانون والهروب من سيف العدالة .

8 — الأطباء لمعالجة أي إصابة أو لإجراء عمليات تغيير الملامح ، أو القيام بأي تدخل جراحي يحتاج إليه أي فرد من أفراد التنظيم الإجرامي سواء لوقوع حادث له أثناء ممارسته للجريمة أو لاحتياجه إلى معالجة طبية نتيجة لإصابته ويحتاج إلى رعاية طبية ولا يتم الإبلاغ عنه للسلطات ، خاصة عندما تتصارع عصابات الإجرام المنظم على مناطق الهيمنة والنفوذ ، أو عندما تتدخل قوات الشرطة والأمن لإحباط بعض العمليات الإجرامية ، ويستخدم فيها العنف وإطلاق الأعيرة النارية والرصاص .

9 — بعض السياسيين للتدخل بالنفوذ السياسي ولإضفاء الحماية على الممارسات

الإجرامية المختلفة التي تقوم بها عصابة الإجرام المنظم ، فضلاً عن إرباك أجهزة التحقيق ، وشل فاعلية أجهزة الضبط ، بل وقد يتطور الأمر إلى أن يتحول هؤلاء السياسيين إلى أصابع خفية لممارسة العمل الإجرامي ذاته .

النوع الخامس - الإجرام السيادي الفائق الذي تمارسه الدول والشركات متعددة الجنسية وعابرة القوميات ، وبعض المؤسسات والمنظمات الدولية :

وهو أخطر عناصر وأنواع الإجرام المنظم ، حيث تستغل إمكانيات الدول وما تحوزه من أدوات ووسائل في ارتكاب الجريمة ، وهي جريمة بالغة التعقيد ، شديدة السرية ، فائقة الدقة والعنف ، وهي تمارس من خلال محترفين تحت دعاوي كثيرة بعضها تحت غطاء شرعي من الوطنية ومن الولاء والانتماء ، وبعضها من أجل خدمة أغراض شخصية للمستولين ، وعائلاتهم وذويهم ، والبعض الآخر من أجل أغراض سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة، ومن أهمها على سبيل المثال :

(1) - عمليات التجسس وجمع المعلومات والبيانات والتخابر الإيجابي والمكافحة الإيجابية، وما يترتب عليها من عمليات زرع وتجنيد ، وعمليات تصنت ونقل للبيانات والمعلومات بالغة السرية ، وإفساد قادة وزعماء واصطياد خونة .

(2) - عمليات دعم الأنظمة الموالية والحكومات وتدبير الانقلابات العسكرية والقيام بعمليات مناوئة ، ومعارضة أنظمة الحكم القائمة وإدارة عمليات الإرهاب والانتخابات السياسية ورشوة الحكام ... وعمليات الحرب الاقتصادية ، والحصار الاقتصادي والحروب الأهلية ، وإشعال الفتن ، وإثارة المذابح ، وتجارة السلاح غير المشروعة .. الخ .

(3) - عمليات دعم غير مشروع لزيادة النشاط التجاري وتقديم الرشاوي والعمولات غير المشروعة ، ومن أجل إزاحة المنافسين ، ومن أجل إحكام السيطرة على الأسواق، وسرقة أسرار المنافسين ، وكسب الصفقات بالنفوذ، وخلق أوضاع احتكارية ،

واستخدام نظم الإغراق ، والقضاء على المنافسة .. الخ .

وهو إجرام يختلف اختلافاً كلياً وجزئياً عن الإجرام السابق ، حيث يمارسه شخص معنوي ، وكيان إداري ممتد ، ويسخر له إمكانيات تفوق إمكانيات العصابات المنظمة ، ويتم ممارسته من خلال الأجهزة الرسمية ، وتستخدم فيه العديد من الأساليب والأدوات التي تبدو شرعية تماماً ، ولكنها تمثل واقع إجرامي ذا جانبين أساسيين رئيسيين هما :

— الجانب الأول : القيام بالفعل الإجرامي من حيث التجسس والتلصص والسرقة والاستيلاء والاستحواذ على ما لدى الغير بدون إذن من هذا الغير وبدون علمه وعلى غير إرادته.

— الجانب الثاني : الإضرار المادي العمدي بالغير والتكسب والتربح من وراء هذا الضرر.

وأياً كانت هذه الجرائم ، فإن لها جانبها الاقتصادي المتحقق عنه دخل وعائد ومردود ، والمتحقق عنه أيضاً تدفقات نقدية ، وتراكمات رأسمالية ، وأموال تتزايد حجمها مع تزايد وتكرار ممارسة النشاط الإجرامي ، مما أوجد لها نظاماً اقتصادياً قائماً بذاته ، وأوجد لها تعبيرات ومصطلحات اقتصادية متعددة ، من بينها اقتصادية الجريمة Crime Economy ، والاقتصاد الأسود Black Economy ، والاقتصاد غير الرسمي Unofficial Economy ، والاقتصاد السفلي (السري) Underground Economy ، وغيرها من التحسينات والمصطلحات التي بدأت تشكل أفرعاً جديدة من أفرع علم الاقتصاد وهو ما يجعلنا نعرض لهذا الجانب .

ثانياً الجانب الاقتصادي للجريمة ،

للجريمة جانبها الاقتصادي الذي لا يمكن تجاهله ، كما أن لها أبعادها الاقتصادية المتداخلة ، والتي لا يستطيع فرد عاقل التغاضي عنها ، وهي من أهم الأسباب الرئيسية التي تدفع الفرد إلى ارتكاب جميع أنواع الجرائم ، وهو جانب رئيسي يكاد يشمل كل من الأسباب والبواعث والمحرك لارتكابها ، وهو جانب العائد والمردود والمكسب المادي المتدفق

عنها ، بل إنه المكون الرئيسي للإجرام المنظم الذي يجعل عصابات الجريمة المنظمة تستمر في ممارسة النشاط الإجرامي .. والجانب الاقتصادي للجريمة يختلف في مضمونه ومفهومه عن الجريمة الاقتصادية ، فعلى سبيل المثال نجد أن :

مثال رقم (1) — عمليات تزيف عملة دولة أخرى من أجل إفقاد حكوماتها القدرة على السيطرة على النشاط الاقتصادي ، وإصابتها بحالة من الجنون الاقتصادي حيث لا يستطيع اتخاذ القرار الاقتصادي :

— معرفة حجم المعروض النقدي الحقيقي والمزيف وتأثيرهما على الأوضاع الاقتصادية . من حيث عمليات الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار .
— معرفة أي أدوات السياسة النقدية يستخدم مع هذا الوضع المتعارض ، وهل يستخدم سياسات اقتصادية توسعية أم انكماشية ، وهل يعتمد إلى زيادة الدخل النقدي أم إلى الاحتفاظ بمعدلات متدنية من زيادة للحفاظ على الدخل الحقيقي ...

— الوقوع في دائرة خبيثة من الركود التضخمي ، ومن الانكماش والتدهور العام في الأداء الاقتصادي واتساع نطاق الفقر ، والقلق والتوتر الاجتماعي المصاحب بالعنف المبرح ، وعدم الرضا والخوف من كل شيء ومن لا شيء .
وفي هذا المثال نجد أن تزيف الدول لعملات دول أخرى يدمر كل شيء فيها ، ويوقعها في دوامة عنيفة من الاضطرابات والقلق الاقتصادي ، خاصة إذا صاحب عمليات تزيف العملة المحلية عمليات شراء واسعة للعملات الأجنبية واستنزاف الاحتياطيات النقدية للبلاد وتهريبها إلى الخارج .

ومن ثم فإن الجانب الاقتصادي للجريمة قد يتجاوز حدود ومفهوم الجريمة الاقتصادية ، ولا يشكل فقط أحد أبعادها وجوانبها .

مثال رقم (2) — عمليات صناعة الحروب المحدودة وتمويل صراعات الحدود ، والحروب

والمجازر الأهلية ، والتربح من صفقات السلاح ، واستخدامها في تجربة الأسلحة الجديدة والتخلص من مخزون الذخائر قبل تلفها ... الخ ... وهي عمليات عالية الربحية ، وفي الوقت ذاته يتولد عنها مكاسب هائلة ، وأموال طائلة ، يتم الحصول عليها بطرق سرية وعلنية ، ويتم في إطارها شراء الذمم وإفساد الموظفين ، ورشوة الزعماء ، وإحكام المؤامرات والدسائس .. وإثارة الأحقاد والثغرات وكسر أربطة الوحدة الوطنية .

مثال رقم (3) — عمليات التهريب والتهرب من الضرائب، وما يترتب عليها من نقص موارد الدولة وفي الوقت ذاته من عمليات تربح وأموال بالغة الضخامة غير مشروعة ، وظهور تنامي الشعور بعدم الولاء والانتماء ، وتصاعد حالات الاغتراب والغياب عن الواقع الوطني ، وبالتالي عدم اهتمام الفرد بالشأن العام ، والانغلاق الذاتي والتقوقع والتشترق داخل النفس، ومن ثم الهروب من المسؤولية ومن الواجب الوطني إن هذه الصور الثلاثة السابقة كنموذج للجريمة الاقتصادية تختلف عن الجانب الاقتصادي للجريمة حيث يمثل هذا الجانب فيما يلي :

— تحقيق دخل وتدفقات نقدية يتم تولدها عن النشاط الإجرامي الذي تم ممارسته أياً كان صورة هذا النشاط ، سواء الناجم عن جرائم فردية أو جرائم جماعية ، عشوائية أو منظمة ، وسواء كان هذا متصلاً بزراعة وتصنيع المخدرات والمؤثرات العقلية وجلبها وتصديرها والإتجار فيها ، أو ناجمة عن جرائم اختطاف وسائل النقل واحتجاز الأشخاص والإرهاب واستيراد الأسلحة والذخائر والمفرقات والإتجار فيها وصناعتها ، وجرائم سرقة الأموال واغتصابها والنصب وخيانة الأمانة ، وجرائم الفجور والدعارة ، والجرائم الواقعة على الآثار والمخالفة لأحكام قانون البيئة .

— تحقيق الضرر المادي والمعنوي المؤثر على الأحوال الاقتصادية وعلى السلوك الاقتصادي للأفراد وعلى الجماعات أيضاً .

وأياً كانت صورة الجريمة وأياً كان القائم بها ، وأياً كان من يقوم على مساندتها أو

دعمها، فهي نشاط مرذول ضد الإنسانية ، يتعين وقفه ومقاومته وعدم السماح باستمراره .

ثالثاً : طبيعة اقتصاد الجريمة :

عندما نتحدث عن الجريمة باعتبار أنها ظاهرة إنسانية اجتماعية ومجتمعية ، فهي في الواقع ظاهرة اقتصادية متحركة ذات آليات تدفع كل منها الأخرى ، ويتولد عند كل منها دخلاً نقدياً وتصرفات عينية محركة لقوى العرض والطلب ، ومؤثرة على حركة الأجور والأسعار ، وعلى معدلات الإدخار والاستثمار ، وعلى عمليات الإنتاج والتسويق والتمويل ، وعلى حركة التجارة الخارجية استيراداً وتصديرأً، وعلى موارد الدول واستخداماتها، وعلى عمليات البنوك إيداعاً وإقراضاً .. الخ. فهو اقتصاد كامل يحتوي على كافة مكونات وأجزاء وعناصر الاقتصاد ، وإن كان يطلق عليه تعبيرات مختلفة من بينها الاقتصاد الخفي Hidden Economy .. وهو اقتصاد يرتبط بعلاقات متصلة بالاقتصاديات الأخرى ، وهو في ذلك يخضع لعوامل الحركة وآليات الفعل ، ويخضع أيضاً لعوامل الركود والإنكماش والانتعاش ، فهو يرتبط بالدورة الاقتصادية، ويرتبط بدورة الأعمال وإن كان أحد مسبباتها وأحد عناصر الفعل فيها ، فهو مؤثر ومتأثر في الوقت ذاته .

ومن ثم فقد نشأ عن النشاط الإجرامي تدفقات رأسمالية متعددة ، وأموال بالغة الضخامة وأرصدة نقدية متراكمة ، لا تستطيع المنظمات الإجرامية أو عصابات الإجرام المنظم الإعلان عنها، كما أنها أيضاً لا تستطيع إخفائها للأبد ، بل ترغب في إضفاء الشرعية عليها للاستمتاع بمكاسبها والتمتع بها ، ومن ثم تلجأ إلى غسل أموالها عن طريق التخفية والتمويه وتغيير حقيقة مصدر هذا المال ، والحيلولة دون اكتشاف ذلك بكافة الوسائل والطرق .. فهي أموال قادرة لا تستطيع عصابات الإجرام الإعلان عن عدم شرعيتها أو الإعلان عن مصادر كسبها ، وهي أموال تشكل قوة شرائية لا يستهان بها ، وهي في تحركها تؤثر تأثيراً قوياً على :

(1) — علاقات وقوى العرض والطلب سواء الكلي على مستوى الاقتصاد بكامله

والجزئي على مستوى مشروع معين من المشروعات ، وسواء على المستوى المحلي لسوق محدود لمنطقة معينة من المناطق ، أو على المستوى الدولي في عمليات التصدير والاستيراد ، أو على المستوى القومي عندما يؤثر على سيولة المجتمع ، وعلى مستوى الوحدات الاقتصادية أيضاً عندما يؤثر على قدرتها في أحداث المعاملات ..

(2) — علاقات وفواعل الإدخار والاستثمار سواء على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي ومدى قوة فواعل الجذب الادخاري أو الاستثماري⁽¹⁾ على المستوى القومي العام ، أو على مستوى الأفراد الخاص .

(3) — علاقات العمل والاستقرار ، والأجور والمرتبات والدخل والعائد ومدى مرونة كل منهم الدخلية ، ومدى استقرار كل منهم ، أو تعرض أي منهم للزيادة والنقصان ، ومن ثم مدى قدرة الفرد على تخطيط إنفاقه ، والاتجاه إلى الادخار أو الاستثمار ، أو اللجوء إلى الاكتناز النقدي أو العيني خاصة في ظل أوضاع غير مستقرة ، واحتمالات غير مسيطر عليها ، ومستقبل ملبد بالغيوم .

إن هذا كله وغيره ناجم عن الجرائم الاقتصادية ، وعن التدفقات النقدية ، والمردود الاقتصادي المادي المتحقق عن الجريمة وممارسة النشاط الإجرامي وتأثيراته على هيكل الأسعار . ومن ثم فإن الجانب الاقتصادي للجريمة له خطورته سواء الشاملة على الاقتصاد ككل ، أو الممتدة التأثير على أنشطته التي يمارسها بذاتها ، والتي أوجدت معها وبها وفيها مجالاً لممارسات اقتصادية ، بل أعطت تأثيرها وأثرها للعديد من مجالات الاقتصاد ، إن لم تكن كافة المجالات الاقتصادية بصورة مباشرة وغير مباشرة أيضاً .

الأمر الذي جعلها تشكل اقتصاداً قائماً بذاته ، له مدارسه ، وله رواده ، كما أن له أنواعه ومجالاته ، اقتصاداً له خصائصه وله مواصفاته ، وأطلق عليه مصطلحات عديدة من بينها

(1) بعد اتساع نطاق الجريمة المنظمة في اقتصاد أي دولة من الدول من عناصر النفوذ الطاردة لأي استثمار سواء كان محلياً أو أجنبياً ، فضلاً عن أنه دافعاً لإشاعة الحياة المبثية الإرتجالية العشوائية المتخبطة ، وهي بالتالي تؤدي إلى إنعدام المسؤولية وإنعدام الالتزام وإنعدام الثقة ، ومن ثم لا يطمئن المستثمر على حقوقه التي قد تصاب أو تنهب أو تغتصب دون أدنى تعويض .

مصطلح اقتصاد الجريمة **Crime Economy** ، والاقتصاد الأسود **Black Economy** والاقتصاد السفلي **Underground Economy** كما أطلق عليه الاقتصاد غير الرسمي **Unof-ficial Economy** والاقتصاد الموازي **Parallel Economy** والاقتصاد الخفي **Hidden Economy** . ومن هنا فإن معرفة هذا الاقتصاد وتحديد ملامحه يعد أمراً هاماً ، ومن هنا يمكن القول أن اقتصاد الجريمة الأسود غير الشرعي هو اقتصاد ذو طبيعة خاصة ، يستمد خصوصيته ليس من كونه اقتصاد مستقل كما يظن البعض ، ولكن لكونه اقتصاد متداخل ومتشابك في علاقاته مع باقي الاقتصاديات الأخرى ، كما أنه يوجد بينه وبين الاقتصاد الأبيض الرسمي الشرعي منطقة تخوم مشتركة أطلق عليها منطقة الاقتصاد الرمادي **Gray Economy** التي تجمع وتضم أنشطة محرمة قانوناً لكنها تمارس بشكل شرعي وعلني ، ويتقبلها المجتمع كواقع مر أصبح مفروض عليه ، ولا يملك محاربه أو مكافحته ، بل أصبح مع الاعتياد والتكرار جزء لا يتجزأ من الممارسات العلنية اليومية للمجتمع مثل : (إعطاء الدروس الخصوصية ، والعمل المزدوج الإضافي ، وممارسة أكثر من وظيفة) وهي جريمة أوجدتها أوضاع مختلفة، واستمرأتها عناصر بشرية ضعيفة ، استجابت لها تحت ضغط الاضطرار، وتحت إلحاح التربح وتحت مطالب تلبية الاحتياجات ، ومن ثم رغم كونها جريمة إلا أنها فرضت نفسها كواقع أليم نحياه ومن ثم يتعايش معه ، ولا يدفع المجرمين في الاقتصاد الأسود أو الرمادي أي ضرائب⁽¹⁾ ، ولا يدفع أي منهم أي التزامات للدولة رغم الدخل الكبير الذي يحققونه من ممارسة النشاط الاقتصادي غير الرسمي بشكل عام وممارسة النشاط الإجرامي بصفة خاصة .. ومن ثم فإن الفساد الاقتصادي **Economic Corruption** قد أوجد ما يسمى باقتصاد الفساد **Corruption Economy** وهو اقتصاد له اقتصاديات **Economics** وله قواعده وقوانينه الحاكمة والمتحكمة فيه ، فهو لا يدفع عن

(1) يطلق البعض على الاقتصاد الرمادي اقتصاد الهوامش **Marginal Economy** ، أو الاقتصاد الهامشي الذي يعبر عن نتاج ممارسة القطاع غير الرسمي للأنشطة الاقتصادية غير المسجلة رسمياً والتي لا تدفع ضرائب وتؤثر تأثيراً مباشراً على الناتج المحلي الإجمالي وعلى الدخل المحلي .. والتي من بينها نشاط الباعة الجائلين ، ونشاط التسول ، وعمليات تقديم الخدمات المنزلية . والمشروعات الصغيرة غير المسجلة ، والورش الأهلية غير المسجلة .. إلخ ..

ممارساته أي حقوق للدولة، سواء من ضرائب أو غيرها من الالتزامات ، وسواء عن أفراد أو عن العاملين فيه أو المتعاملين معه ، وسواء بصفة دائمة مباشرة ، أو بصفة مؤقتة ظرفية غير مباشرة ، وهو رغم ما يتولد فيه من دخول وتدفقات رأسمالية هائلة داخلية وخارجية، ورغم ما يتداول ويتكون فيه من أموال ذات أرصدة متراكمة بالغة الضخامة ، إلا أن تأثير تلك الأموال المتدفقة سلبياً لا يسبب إلا الدمار والخراب، سواء في تدفقها وهي خارجة أو أيضاً وهي داخلية ، أو في تدفقها وهي سواء داخل الاقتصاد الخفي ذاته أو خارجه .. وهو اقتصاد غريب في علاقات التشابكية الشاذة ، غريب في معاملاته بالغة الشذوذ ، له في مكوناته وأجزائه وعناصره علاقات متداخلة ، مما يجعله اقتصاداً شديداً التشابك والترابط. فهو وإن كان مغلقاً على ذاته وعلى المتعاملين فيه في مراحله وأنشطته الأولية الابتدائية ، إلا أنه مفتوح على المجتمع الذي يمارس فيه نشاطه الإجرامي في مراحله الختامية «مرحلة غسيل الأموال»، وهو بذلك نشاط متداخل بحكم عمليات التخفي والتغطية والخداع والتمويه التي تحتاجها بعض الممارسات الإجرامية ، وهو نشاط متداخل مع أنشطة اقتصادية شرعية علنية أخرى ، يؤثر فيها وتتأثر ممارساته بها ، وإن كان اتساع نطاق ممارسات النشاط الإجرامي يتبع ناتج ممارسات الأنشطة الأخرى للاقتصاد الرسمي ، ليكون قيداً عليه وليكون عائقاً على نموه وتنميته. وقد يرى البعض أن اقتصاد الجريمة اقتصاد له جانبه الإيجابي بحكم ما يتولد عنه من دخل يضاف إلى الدخل المحلي الإجمالي⁽¹⁾ ، وهو أمر يحتاج إلى إعادة النظر فيه. فالاقتصاد الجريمة والفساد وهو وإن كان يحصل على تدفقات نقدية تدخل إليه من خارجه ، إلا أن الجزء الأكبر منها يحتفظ به داخله ، ويتم حجبها عن التعامل ، ويتم تجميدها عن التداول ، ويتم اكتنازه ، ويزداد هذا الاكتناز بتراكم عائد ممارسة النشاط الإجرامي ،

(1) ينفي أصحاب هذا الرأي ويدللون على أهمية اقتصاد الجريمة من خلال ممارسات عصابات الإجرام المنظم للدعارة في تايلاند واعتماد السياحة هناك عليها ، وعصابات زراعة وتجارة الأفيون في أفغانستان ، والحشيش في تركيا ولبنان ، والكوكايين والهيروين في بعض دول أمريكا الجنوبية .. إلا أن هؤلاء لم يتفحصوا الواقع المر الذي تحياه شعوب هذه الدول وحجم الفقر والتخلف والمرض الذي تعانيه هذه الشعوب .. وأن كثيراً من هذه الأنشطة يمارس شرعاً وقانوناً ، أو أن الإجرام في هذه الأنشطة غير مجرم قانوناً وشرعاً ، الأمر الذي دعا أحد كبار زعماء عصابات زراعة وتجارة المخدرات في كولومبيا إلى ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية فيها زاعماً أنه سيجعل جميع مواطني الدولة سعداء ، وأنهم سوف يعيشون في رغد وثناء من أموال المخدرات التي سيجعلها لهم وأنه سيفقد عليهم من ثروته ...

وبتعدد ارتكاب العمل الأثيم ، وممارسة الفعل المؤثم والسلوك المرذول .. ولا يستطيع الإعلان عنها ، كما أنه لا يستطيع إعادتها مرة أخرى إلى الاقتصاد الرسمي .. ومن ثم تتراكم وتزداد ، ويقدر تراكمها وازديادها يقطع من الاقتصاد الرسمي ما يعادلها من القوى الشرائية ، ومع يعادلها من قوة الفعل ... ومع تراكم النقود في اقتصاد الجريمة ، يزداد الضغط النفسي على المجرم لإظهار قوته وجبروته في المجتمع ، والخروج إلى العلن والابتعاد عن الخفاء ، ويزداد الضغط بتزايد أرصدة الأموال المكتنزة، حتى تصل هذه الأموال إلى حجم يحتاج معها المجرم ، أو عصابة الإجرام المنظم إلى إظهاره والإعلان عنه .. وإلى إدخاله إلى الاقتصاد العلني .. وذلك للاستفادة من ناتج النشاط الإجرامي، ومن ثم تقوم عصابات الجريمة بعمليات غسل لمحو قذارته .. وهي بذلك تحاول أن تتصل من الجرائم السابقة التي تولد عنها هذا المال الحرام ، وأن تقطع كل خيط أو صلة بينه وبين النشاط الإجرامي السابق ، وأن تقوم باصطناع وإيجاد أنشطة علنية شرعية يتم إدخال المال وتطهيره عبرها من القذارة التي لحقت به .

ومن ثم امتلاك القدرة على الإعلان عنه ، وإظهاره في صورة مال حلال اكتسب من معاملات شرعية ، ويدفع عنه ضرائب ⁽¹⁾ .

واقتصاد الجريمة هو اقتصاد استثنائي Exceptional ، وإن كان يشكل جانباً من الاقتصاد الكلي Macro ، وهو اقتصاد يتكون من قطاعات جزئية Micro مختلفة متداخلة ، ولكل قطاع منها خصائصه ، ولكل قطاع منها ملامحه الخاصة التي تجعل منه حلقة مغلقة في ذاتها، وهي لها بنيانها التنظيمي ، ولها مؤسساتها وهيكلها الإدارية التي تترواح ما بين الهياكل السهلة البسيطة ، وبين الهياكل التنظيمية العنقودية بالغة التعقيد ، والتي تمارس بها

(1) كثيراً ما ينصب الفرق بين شرعية المال وعدم شرعيته في الدول المتقدمة على معيار دفع الضريبة عنه أو عدم دفعها ، وهو أمر بالغ الخطورة ، حيث أن معيار الشرعية هنا ليس فقط دفع الضريبة ، وإنما إقرار أجهزة الضريبة بأن النشاط الذي دفع عنه الضريبة نشاطاً شرعياً ، وإلا فإنه كان من الأولى مصادرة كامل المال وليس فقط الحصول على الضرائب المستحقة عنه .. ومن هنا فإن من الواجب التنبيه إلى أهمية استخدام نظام «المصادرة» لكل عناصر الثروة التي تنجم وتنتج عن الجرائم بصفة عامة وعن غسل الأموال بصفة خاصة .

أنشطتها ليس فقط لكونها خفية سرية ، ولكن لعناصر التسلط التي تمتلك من خلاله سلطة غير محدودة ، بل وقد تصل إلى السلطة المطلقة على فعل أي شيء ، والقيام بأي شيء ، وبدون ضوابط عندما تتنازع كل عصابة على مناطق النفوذ ، وعلى مناطق السيطرة ، وعلى مجالات ممارسة النشاط الإجرامي .

وهو اقتصاد قائم على ما تدره الجريمة من عوائد ودخول ومردودات بكافة أشكالها وأنواعها وما يتولّد عنها من تأثيرات أداية على الهيكل والبنيان الاقتصادي ، وعلى الأنشطة الاقتصادية نتيجة الممارسات الإجرامية معه وبصفة عامة والجريمة المنظمة بصفة خاصة ، وسواء كانت ممارستها تتم على المستوى المحلي ، أو يمتد نطاق ممارستها إلى الدول الأخرى وعلى المستوى العالمي .. ومن ثم فإن اقتصاد الجريمة اقتصاد شديد الأهمية والخطورة يحتاج إلى دراسة تحليلية ورصد مبكر لتطوراتها ، وهو يشكل في مجموعه العام وبمناصره الجزئية أحد عناصر الاقتصاد الرئيسية من حيث :

- (1) — إنتاج الدخل وتوليده وتوالده والقيمة المضافة المتولدة عنه .
- (2) — تفضيلات اتفاق الدخل وتوزيعات هذا الدخل ما بين الاحتفاظ به واكتنازه وما بين إنفاقه واستخدامه .
- (3) — اتجاهات توزيع هذا الدخل ما بين التهريب للخارج والاستهلاك والاكتناز في الداخل .

ومن ثم فإن اقتصاد الجريمة اقتصاد ذو أبعاد عديدة ممتدة التأثير فاعلة الأثر على كافة مجالات الاقتصاد وأنشطته .

رابعاً : مفهوم الجريمة المنظمة ،

الجريمة المنظمة هي نشاط إجرامي جماعي معتاد يتم ممارسته بانتظام ودون توقف ، وهي جريمة متكررة بشكل مستمر ، تقوم بها عصابات إجرامية احترفت الإجرام ، وجعلت من الجريمة محور ومجال نشاطها الذي تمارسه ، ومصدر دخلها وأجرها الذي تتقاضاه ، وتضم

هذه العصابات داخل التشكيلات الإجرامية العديد من الأفراد الذين يأترون بأوامر من زعيم التشكيل الإجرامي، وتمارس هذه التشكيلات الجريمة كحرفة متخصصة ، ومن ثم فإن نشاطها المعتاد هو الجريمة والذي تقوم به ضاربة عرض الحائط بكل القوانين والأعراف ، ومستهيئة بكل أجهزة الأمن والمكافحة ، وهي في ممارستها لنشاطها الإجرامي تعمل على توليد تدفقات نقدية عالية السخونة وسريعة الحركة، وهي تدفقات نقدية تثقل عبر وسائل ووسائط متعددة ومختلفة بعضها تقليدي متبع ، وبعضها الآخر جديد مبتدع ، وإن كان كل منها في إطاره العام وفي محاوره الخاصة مخالف للقانون والعرف والأخلاق ، بل وأكثر من ذلك قائم على السلوك المرذول والفعل الشائن المكروه ، ومن ثم تمارس عصابات الإجرام المنظم أنشطتها الإجرامية كعمل ووظيفة ومهنة ، وهي عمليات تتم وتمارس بقدر من التخصص والخبرة داخل التشكيل الإجرامي ، وهي أنشطة في إجمالها العام قائمة على مخالفة كل قانون ، وانتهاك كل قيمة أخلاقية . ومن ثم فإن ممارسة الجريمة ليس لمجرد ارتكاب الفعل الإجرامي المؤثم ، ولكن للتربح من وراء ممارسة هذا العمل الإجرامي ، ومن هنا فإن ممارسة عصابات الجريمة المنظمة لأنشطتها الإجرامية يتم من أجل التربح ومن أجل الحصول على أموال ، وهو ما يتم مواجهته في جريمة غسيل الأموال ، أي منع وحرمان المجرم من جني ثمار جريمته ، وهو أمر ضروري ولازم، حيث تنص جميع القوانين على عدم السماح لأي مجرم بجني ثمار إجرامه ، أو عدم السماح له بالتربح من جريمته ، وباعتبار أن الجريمة لا تفيد ومن هنا تقوم السلطات التنفيذية بمداومة أوكار الجريمة وملاحقة أباطرة الإجرام ومصادرة ممتلكاتهم وأموالهم ، ومن هنا يقوم هؤلاء الأباطرة بغسل أموالهم القدرة واختلاق شخصية مفتعلة يتوارى خلفها المجرم ليس فقط لممارسة نشاطه الإجرامي السري ، ولكن ، وهو الهدف ، للتمتع بأموال الجريمة ، وضمان عدم ملاحقة ومطاردة السلطات له .

وأنشطة الجريمة تشكل محور نفوذ وسطوة للعصابات الإجرامية المنظمة . وأهم

العصابات الدولية المتخصصة هي المافيا الإيطالية ، والمافيا الروسية ، وعصابات الياكوزا اليابانية . وهي عصابات مارست كافة أشكال الجريمة والمحرمات ، ووضعت من النظم والقواعد والأعراف الإجرامية ما جعلها في وقت من الأوقات أقوى من أجهزة الشرطة والضبط في بعض الدول . ولم يعد مجال سطوتها قاصراً على ممارسة النشاط الإجرامي داخل منطقة الجريمة المحلية أو في مجرد حدود الدول والحكومات التي نشأت وكبرت فيها ، بل فاقت ممارستها وأنشطتها الإجرامية ، وامتد نفوذها في عصر العولمة من الدولة التي نشأت فيها إلى العديد من دول العالم فارضة سطوتها وقوتها وقوانينها الإجرامية .. وفارضة في الوقت ذاته نفوذها الممتد وجرائمها الممتدة والمتغلغلة داخل بنيان الاقتصاد المحلي والعالمي ، والذي معه أصبح نسيج علاقاته مهترئاً ومزقاً ، وأصبح معها جانب كبير من تدفقاته النقدية المتولدة عن أنشطته المختلفة محل شك وشبهات ، وأصبح كيان الثقة في بعض مؤسساته المصرفية والبنكية مهترئاً ، ودعائمه تترنح مع اتساع نطاق الممارسات الإجرامية المنظمة ودخول المال الحرام المترتب في كافة أشكال الجريمة إلى البنوك والمصارف حتى يتم غسله وتبييضه ، مما أدى إلى استمرار واستحسان ممارسة الجريمة على نطاق أكبر أي انتشارها بصفة عامة ، واتساع ممارسات جريمة غسل الأموال بشكل خاص .

خامساً - المنهج الإجرامي لعصابات الجريمة المنظمة :

تستخدم عصابات الجريمة المنظمة منهجاً شديداً خطيرة والفاعلية قائم على الاختراق والتمركز والتغلغل والتوغل والانتشار والتحكم والسيطرة ، وذلك كله يحدث في كيان الاقتصاد في الدولة ، وهو منهج يعتمد على الاختراق والنفاذية المستمرة لأي حدود أو قيود ، بل استغلال الحدود والقيود لفرض شروطها وإملاء إرادتها وزيادة مكاسبها وأرباحها من الممارسات الإجرامية المخالفة للقوانين والتشريعات ⁽¹⁾ .

(1) كلما كان تغليظ العقوبات شديداً كلما كانت المخاطر مرتفعة ، وكلما كانت أرباح الجريمة أيضاً مرتفعة ، وكلما كانت أساليب الغواية أيضاً مرتفعة .. ومن ثم فإن مكافحة الجريمة في إطار الأخلاق والقيم والمبادئ تصبح أكثر فاعلية من القوانين والعقوبات والتشريعات ...

لقد عملت هذه العصابات الإجرامية في الإتجار في المخدرات ، والدعارة ، والتزوير ، والإتجار بالأعضاء البشرية ، والتهريب ، واستغلال وتجارة النفوذ ، والرشوة ، والابتزاز ، والإرهاب ، والإتجار في الأشياء الممنوعة ، والتخريب والتعيب والإتلاف ، والعدوان ، والترويع ، والتجسس ، والغش التجاري والصناعي والاحتيال ، والسطو والسرقة ، وإدارة الاغتيالات والانقلابات العسكرية وإشعال نار الفتن والحروب الأهلية ، وتجارة السلاح غير المشروعة للجانبين المتحاربين ، وعمليات الخطف ، وإحكام السيطرة وفرض الوصاية والابتزاز ... الخ ، كما عملت هذه العصابات على حماية نفوذها وتأمين مصالحها باختراق الأجهزة الرسمية المختلفة. فهي لا تستطيع أن تستمر في ممارسة نشاطها الإجرامي المنظم بدون حماية ووصاية ورعاية بعض المنحرفين العاملين في الأجهزة الرسمية ، وإيجاد علاقات مصلحة بينها وبين هذه الأجهزة تكون مهمتها تعطيل العدالة وإشاعة الظلم والقلق والتوتر والاضطراب ونشر المحسوبية الاضطهادية ، وإيجاد حالة من التخبط وسواتر التعمية والتلهية التي تسمح بممارسة النشاط الإجرامي ، وذلك حتى تصبح الجريمة نشاط معتاد ، ويزداد معه نفوذ عصابات الإجرام المنظم ونفوذ سطوتها ، وتساعد شبكات المنحرفين على استمرار العصابة الإجرامية في ممارسة الجريمة ، وعدم السماح لقوى المكافحة بالوصول إليها ، بل أن بعضها استطاع اختراق أجهزة المكافحة ذاتها ، وعطل آلياتها ، وحارب وقتل بعض أفرادها الشرفاء ومثل بجثثهم ، أو قام بتفجيرهم هم وعائلاتهم وذويهم ، أو اختطافهم ، أو توريط بعض من ذويهم وأقاربهم في فضائح جنسية وأخلاقية وسياسية ، ليهدد بهم ويتوعد باقي العناصر الشريفة ، وقد شجعها على ذلك استعانة بعض أجهزة الأمن والاستخبارات بهذه العصابات الإجرامية المنظمة للقيام ببعض العمليات الاستخبارية ذات الطبيعة القذرة أو شديدة الخصوصية ، خاصة عندما ترغب أجهزة المخابرات في التنصل من أي علاقة بينها وبين ما سيتم تنفيذه من عمليات ستقوم بها إحدى عصابات الإجرام المنظم نيابة عنها أو بالوكالة عنها ، أو ما قد تحتاج إليه من مهام

تسند إليها للقيام⁽¹⁾ بها سواء لتمويل بعض العمليات الاستخبارية أو لتنفيذ بعض العمليات ذات الطبيعة القذرة ، (على سبيل المثال عمليات تورط جهاز المخابرات الأمريكي في فضيحة تجارة المخدرات داخل أمريكا لتمويل عمليات عصابات الكونترا ضد بعض الأنظمة المناوئة في نيكاراغوا، وكذلك استعانة مخابرات بعض الدول بعصابات المافيا للقيام بعمليات الاغتيال وتهريب الأسلحة وتدمير الانقلابات العسكرية) ، ونتيجة لهذا التورط فقد استفادت عصابات الجريمة المنظمة من خبرة أجهزة الأمن والمخابرات ، ومن المعدات والتكنولوجيا الحديثة في التنصت وفي تتبع ورصد المتغيرات والمستجدات الأمنية ، وقد تم تشجيع هذه العصابات على تطوير أساليبها واستخدام أنظمة إلكترونية وتكنولوجية متقدمة مما أدى إلى ارتفاع معدلات النشاط الإجرامي وازدياد حجم الجريمة. وقد تبادلت هذه العصابات إلى حد التآمر على السياسيين وقتل القضاة⁽²⁾ من أجل إحكام السيطرة علي :

1 - الجهاز التنفيذي والسلطة التنفيذية للدولة حيث تسيطر على العمل التنفيذي وتحوله إلى بؤرة فساد للرشوة وتجارة النفوذ، بل جعلتها تحت السيطرة ، وجعلتها تحت إرادتها تفعل بالدولة ما تشاء وتملي عليها وعلى المسؤولين فيها ما يجب وما يكون لصالح العصابات المنظمة، مستغلة مناخ من الرشوة والفساد يحميه وتحت إشرافه ورعايته .

2 - الجهاز التشريعي والسلطة التشريعية من حيث شراء النواب ، ويتم ذلك من خلال تمويل حملاتهم الانتخابية ، والانفاق على الدعاية والإعلان المصاحب لها ، وتوريطهم في

(1) تقع الأنظمة الرسمية (أجهزة الأمن والمخابرات بصفة خاصة) في خطأ كبير عند الاستعانة برجال العصابات لتنفيذ بعض المهام الخاصة بها ، حيث ستحتاج إلى رد الجميل أو دفع الثمن ، وهنا قد يحدث تجاوز خطير يؤدي إلى تمادي عصابات الجريمة المنظمة وتجاوزها كل الحدود ، بل وابتزاز أجهزة الأمن ذاتها وإرغامها على التفاوض وإغماض العين قليلاً عن النشاط الإجرامي مما يؤدي إلى توسعه وإلى توحش واستفحال إجرامه .

(2) قامت المافيا الإيطالية والروسية بقتل العديد من المسؤولين في الجهاز التنفيذي للدولة ، كما قامت المافيا الإيطالية بقتل العديد من القضاة في مسلسل دموي ، واستخدمت أقصى درجات العنف في عمليات اغتيال تمت في وضوح النهار .. كما اسنطاعت المافيا الإيطالية تجنيد رئيس وزراء إيطاليا الأسبق بيتنوكرايسكي واختراق أجهزته البوليسية ومخابراته إلى الدرجة التي دفعته عند انكشاف أمره إلى الهروب إلى تونس قبل إلقاء القبض عليه ومحاكمته.

فضائح مالية وجنسية⁽¹⁾، هم وذويهم الذين يمكن ابتزازهم من خلالهم، وبالتالي إحداث أكبر قدر من الخلل في القوانين والتشريعات وملئها بالثغرات التي تستطيع من خلالها العصابات الإجرامية النجاة من أي عقاب، وقد يصل الأمر إلى حد قيام رجال العصابات بترشيح أنفسهم للمجالس النيابية، ولجأهم فيها، ليس فقط للحصول على الحصانة النيابية البرلمانية بل والمتاجرة بالحصانة البرلمانية، فضلاً عن شروعهم في تقنين الفساد ونشر الرذيلة، وجعلها أمراً مشروعاً يبيحه القانون، بل وفرض قيمهم ومبادئهم الإجرامية على أنها هي السلوك القويم كما حدث في بعض دول أمريكا الجنوبية، حيث استطاع بارونات وأباطرة زراعة وتجارة المخدرات القيام بذلك.

3- الجهاز القضائي والسلطة القضائية من خلال اختراق هاديء منظم يتم للمرشحين لتولي مناصب النيابة العامة ومناصب القضاء والمستشارين خلال مراحل عمرهم الوظيفي المختلفة، وتوريط كل منهم في فضائح أخلاقية، ووضعهم في إطار مصيدة ومؤامرة محبوكة ذات تأثير طاع بالغ السلبية لا يستطيعون معه الخروج منه وبالتالي لا يكون أمامهم إلا الانصياع لإرادة عصابات الجريمة المنظمة⁽²⁾.

وقد تنجح العصابات الإجرامية في ضم أعضاء المحافل الماسونية في بعض خلاياها، ومن ثم تستطيع هذه العصابات السيطرة على عدد كبير من أعضاء المحفل الماسوني، والذين قد يكون من بينهم عدد من القضاء أو زوجاتهم⁽³⁾.

(1) تعمل عصابات الجريمة مثلها مثل أجهزة العمليات القدرة في أجهزة الأمن والمخابرات المعادية على تكوين «ملف تحكم وسيطرة» لبعض العناصر التي أمكن توريطها وتجنيدتها من خلال الإغراء بالمال والنساء والشذوذ، ومن ثم استخدام هذه الأوضاع المخالفة للقانون والقيم والأعراف والآداب لتوريط هذه الشخصيات، واستخدام هذه الملفات وتلك التوريطات من أجل الضغط عليهم لتجنب الفضيحة لهم أو لذويهم وعائلاتهم وتهديدتهم بها وابتزازهم من خلالها وإجبارهم على توفير الحماية والرعاية لعناصر الإجرام ومحاربة الشرفاء.

(2) عادة ما تنتهي العملية بانتحار هذا الشخص عندما يؤلمه ضميره ويشعر أنه لا يستحق الحياة بعد أن تسبب في إبلام ومعاناة الآخرين أو أنه خان الأمة، وقد يقوم بالإبلاغ عن العصابات المنظمة للشرطة التي تتولى التعامل مع هذه العصابات، خاصة إذا لم يكن هناك اختراق للشرطة من جانب هذه العصابات..

(3) لعل هذا يظهر لما تم تلويث بعض المحافل الماسونية بالسلوك الإجرامي الذي استخدمته عصابات الجريمة المنظمة نتيجة انضمام بعض المجرمين إلى المحفل الماسوني..

4- الجهاز الإعلامي والسلطة الإعلامية ، سواء جهاز الإذاعة والتلفزيون ، والصحافة والسينما .. الخ . وبصفة خاصة لمنع محرري الأخبار والموضوعات ومعدّي البرامج والمخرجين من التعرض للنشاط الإجرامي أو الهجوم عليه ، والمطالبة بمكافحته ، بل إنها قد تقوم بتأييده وتبريره والمناداة بإيجابيته وضرورته ... وتقوم عصابات المافيا الدولية والمنظمات الإجرامية بشراء محطات تلفزيونية كاملة ، وذلك لمنع أي برامج لمهاجمة الجريمة المنظمة أو محاولة الوصول إلى تكوين رأي عام شعبي معارض لها، أو حتى مجرد التعريف بها ، وإظهار مخاطرها على المجتمع ، وعلى النشء والأجيال القادمة . بل تلجأ عصابات الإجرام المنظم عند نجاحها في اختراق جهاز الإعلام والسيطرة عليه إلى :

- إيجاد مبرر إعلامي للسلوك الإجرامي المعيب وتصويره على أنه أمر إجباري لا يخضع للإرادة ، وأن الجريمة ليست شر مستطير بل إنها نافعة للمجتمع .

- إن المجرم يحمل أكثر من غيره قيم إنسانية راقية ، وأنه ضحية أكثر من جاني ، وأن المجتمع هو الذي دفعه إلى الجريمة دفعاً ، وأنه لا ذنب له فيما جنت يده ، ، وأنه من الأفضل محاكمة المجتمع وليس المجرم .

- إن الجريمة هي أداة تطوير للمجتمع ، وهي تدفع وتحث على استخدام التطوير والتجديد للوصول إلى وسائل مكافحة ومعالجة للجريمة ، ومن ثم فهي أداة للتكسب وأداة لتحقيق قدر مناسب من التوظيف ، وفي الوقت ذاته العمل على تكوين رأي جماهيري عام مضاد للقبض على أي منهم ، بل جعله يعمل على استباحة حرية النظم الأمنية ، والحد من قوتها ومن نفوذها ويقلل من حريتها في مكافحة العصابات المنظمة ، تحت دعاوي حرية وحقوق الإنسان ، وادعاءات تجاوزات رجال الشرطة ، بل قد يصل الأمر إلى استخدام بعض المتواطئين من رجال الشرطة لصنع قضايا تجاوز بالغة الشدة ضد مواطنين أبرياء (شرطة لوس أنجلوس وقتلهم شاب أسود) لتصوير قضايا عنصرية اضطهادية يتم بسببها إلغاء بعض التشريعات ، وتعديل تشريعات أخرى تجعل من مهمة القبض على المجرمين

عملية صعبة .

وقد تصل الأمور إلى استخدام إعلام مضاد يهون من هذه الجريمة ، بل وقد يدفع إلى التغاضي عنها. ويقوم جهاز الإعلام بدور كبير في هذا الأمر ، خاصة التلفزيون ، والسينما ، والمسرح ، والفيديو والقنوات الفضائية والصحف والمجلات والكتب والندوات ... إلخ .

5- الجهاز الثقافي والسلطة الثقافية ، وهو ما يتصل بضمير الأمة ، ويتعلق بوعيتها وإدراكها ، ويرتبط بهيكل القيم وبنیان المبادئ والأسس والقواعد والآداب العامة والأخلاق ، حيث يتم تحويل قيم الجمهور والأفراد من قيم المبادئ الإيجابية النبيلة والأخلاق الحميدة المقاومة للجريمة والرديلة ، إلى قيم شديدة السلبية تشجع على الانحراف ، بل قد تصور المنحرف المجرم الأثيم على أنه بطل مغوار ، وهو ما قد يؤدي إلى خلخلة البنيان الثقافي وبصفة خاصة ثقافة الالتزام والمسئولية ، وإيجاد ثقافة بديلة هدامة ومدمرة هي ثقافة الجريمة التي تقوم على النهب والاستيلاء والابتزاز وعناصر التهديد والقهر والفساد في كل شيء .. بل قد تؤدي إلى خلخلة بنيان الثقافة وإنشاء ثقافة بديلة قائمة على الرعونة وعدم الانضباط واستمرار الجريمة والتشجيع عليها والتحريض على نشرها ، وذلك من خلال عدة أساليب أهمها :

— استخدام لغة اصطلاحية أقرب لمصطلحات الجريمة والتعبير بها ، ومهاجمة من يستخدم اللغة السليمة ، وتنشر هذه اللغة الاصطلاحية المعيبة بين النشأ والشباب كوسيلة للاستهزاء أولاً بذويهم ، وكوسيلة للتخريب الثقافي ثانياً .

— إقامة ونشر ثقافة نفعية مادية بحتة تغرس من خلالها قيم الإجرام وشدوذ فكر الجريمة وباعتبارها الأداة الرسمية لتحقيق الإثراء والتكسب السريع وبدون حدود ، خاصة مع عدم توفر فرص العمل وانتشار البطالة ، وصعوبة تحقيق مستوى معيشي مناسب من خلال نظام الأجور والمرتبات المستخدم .

— إيجاد ثقافة الابتذال وقيم الترخص ، والانحطاط ، وضياع المرجعية الأصولية ،

وانحسار الجهد في مزيد من الوضاعة والتردي .

6- الجهاز المصرفي والسلطة التمويلية ، حيث أصبحت البنوك هدف رئيسي لعصابات غسيل الأموال ، حيث تعد البنوك من أهم وأخطر المحطات والمراحل التي يتم عبرها غسيل الأموال القذرة ، نظراً لما تقدمه البنوك من خدمات وأدوات مصرفية تخدم عمليات الغسيل وأهمها :

- فتح الحسابات الجارية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية .
- فتح حسابات الودائع لأجل بالعملة المحلية والعملات الأجنبية للمدد المختلفة .
- فتح حسابات التوفير ذات العائد وحسابات الجوائز .
- فتح الاعتمادات المستندية للاستيراد والتصدير .
- إصدار خطابات الضمان بأنواعها المختلفة .
- تقديم القروض اللازمة للمشروعات التجارية وغير التجارية .
- شراء وبيع العملات الأجنبية .
- تحصيل الأوراق التجارية وخصمها .
- شراء وبيع وحفظ الأوراق المالية (الأسهم / السندات / الصكوك) .
- تقديم خدمات أمناء الاستثمار (خاصة خدمات شراء وبيع الأراضي والعقارات ، وخدمة المناقصات والمزايدات) .
- تأسيس الشركات بكافة أنواعها .
- شراء الشركات المتعثرة والترويج لإعادة بيعها .
- إقامة المعارض البيعية وتقديم الخدمات المصرفية لها .
- إصدار بطاقات الائتمان بأنواعها المختلفة .

وهي جميعها تستخدم بدرجات مختلفة في عمليات غسل الأموال ، إلا أن أكثر الأدوات المصرفية شيوعاً في هذا الاستخدام ، وهي الأدوات المصرفية الثلاث الآتية :

— الشيكات السياحية .

— الشيكات النقدية .

— الحوالات البرقية .

وهي جميعها تستخدم في عمليات الدفع والسداد التي تتم في عمليات غسل الأموال وإيجاد مصدر شرعي للأموال غير المشروعة ، ومن ثم فإن البنوك في حاجة دائمة لمعرفة الخطط التي تلجأ إليها عصابات غسل الأموال ، ومعرفة طرق الكشف عنها ، وطرق تجنبها والحماية والوقاية منها .

وقد نجحت عصابات الجريمة المنظمة في كثير من دول العالم في التأثير السلبي على هيكل القيم ، ونسق العادات ، وبنیان التقاليد ، ونسيج المبادئ والآداب العامة ، واستطاعت هذه العصابات بسلوكها الإجرامي تمزيق النسيج الاجتماعي للشعوب والدول التي سمحت باستفحال خطرها ، وأدت إلى إصابة أجيال متلاحقة من شبابها وأفراداً من شعوبها بالضيق والتخبط والارتجالية والعشوائية ، وبالعبثية العدمية ، والتي شجع عليها سقوط بعض الرموز والقادة الإداريين والسياسيين في برائن الجريمة والسلوكيات الشائنة، مما أدى إلى غياب القدوة الصالحة ووجود قيادات هزيلة فاسدة ، قيادات تبنت الجريمة وجعلت منها منهجاً لحياتها، وجعلت هدفها الرئيسي جمع المال الحرام ، بل والتمادي في غيها بالمجاهرة بالفساد والإفساد بل وجعله نظاماً معلناً ، وبالتالي ينجح الفساد ، وينتشر ويتوسع ، ولا يتم مقاومته، تحت دعوى أن الجميع فاسدون، وأن الفساد في كل مكان في العالم وأن من الغباء مقاومة هذا الفساد، لأنه أقوى من أي مقاومة، وأنه من الغباء إلقاء النفس في التهلكة لأن مقاومة الفساد هي التهلكة، وأنه في هذا المناخ العفن يصبح من الذكاء الاستفادة والتربح من كل عملية فساد ، والانخراط في مجموعة الفساد لجني المكاسب والمغانم ، والحفاظ على المصالح والحفاظ على السلطة والحظوة والنفوذ !!! وهي قيادات مجرمة فاسدة ، تعيث في الحياة فساداً وإفساداً ، وهي قيادات لا تترك مجالاً للإصلاح ، بل هي

تعمل على ازدياد حالة الفساد ، وخروج أجيال لاحقة لها أكثر فساداً ، بل هي تعمل عند تشكلها على إيجاد رموز قيادية مجرمة ، تجعل المجتمع يصاب بهستريا وجنون انعدام القدرة على الفعل وعدم الرغبة في الفعل ، ويعاني الاقتصاد من الازدواجية في الشخصية ، واستخدام التلاعب في الألفاظ وافتقار الكلمة صدقها ، وافتقار القادة مصداقياتهم ، وتدمير عناصر الثقة في النظام مما يجعل المجتمع ينقسم إلى قسمين يعاني كل أفرادهم من السلبية ، مما يضعف المجتمع ، ويؤدي إلى تدعيم حالة الرفض والغضب لدى الأجيال الشابة ، وانعدام ثقتها في المستقبل ، بل وتحولها إلى الحياة بمنطق العيش لحظة بلحظة ، ويوم بيوم ، وتفقد معها الرؤية نحو أي مستقبل يتجهون إليه ، والذي يكاد يخلو من أي عمل إيجابي أو عمل يوصل إليه ، ومن ثم يتصاعد لديها حالة الاحتجاج والغضب والرفض ، ورفض الرفض فضلاً عن عدم الولاء والانتماء .. ومع تصاعد عدم الولاء والانتماء ، يزداد وينمو لديها حالات الاغتراب عن واقعها ، وعن قضايا عالمها ، ويخرج الضعيف منهم إلى عالم الجريمة الفردية العشوائية ، بينما يقع الأكثر ذكاء منهم ضحية الجريمة الجماعية المنظمة .. ويقف الآخرون مترددين ما بين ارتكاب الجرائم والانخراط في سلك المجرمين ، أو الإنكفاء على الذات والتقوقع داخلها أو التشرنق والحماية بأي غطاء ، وبصفة خاصة من تأثيراتها السلبية المدمرة ومخاطرها ، والانزواء داخل أي جدار أمان حتى ولو كان رخواً أو هشاً للإفلات من الغواية اللعينة للجريمة المنظمة ... أو من تهديدها المخيف ، أو الوقوع فريسة للتوتر القاتل ... والذي قد يدفع بعضهم إلى الهروب منه إلى إدمان المخدرات ، ومن ثم التحول نحو تدمير الذات والانحطاط بها ، والهروب من كل شيء إلى لا شيء وغيابهم في أتون الدخان الأزرق والإدمان وممارسة الفواحش⁽¹⁾ ومن ثم الهزال والمرض ، ويفقد الاقتصاد طاقتهم الإنتاجية ، ويفقد المجتمع ملكاتهم ومواهبهم الإبداعية ، ويضيع ما أنفق عليهم من

(1) مرت الصين بهذه المرحلة من الدمار الشديد أثناء عصر الإمبراطوريات الصينية الضعيفة التي سمحت للأجانب من الهولنديين والإنجليز بتجارة المخدرات والتي صاحبها إدمان الأثرياء من الشعب الصيني للأفيون ، ودخلت الصين في حرب خبيثة والتي كانت تمارسها على الصين كل من بريطانيا وهولندا ، وراح ضحيتها الآلاف من الأفراد ، والملايين من الممتلكات ، وتم تدمير الاقتصاد الصيني لصالح كل من بريطانيا وهولندا .

استثمارات في التعليم والإعداد ، ويضيع على الاقتصاد والمجتمع عائد ومردود هذا الاستثمار .

سادساً : عناصر اقتصاد الجريمة المنظمة :

لكل اقتصاد طبيعته الخاصة ، واقتصاد الجريمة المنظمة وإن كان يمتلك خصائصه ، فإنه في الوقت ذاته يتفوق على كل اقتصاد آخر في العديد من العناصر والخصائص التي جعلت منه اقتصاداً فريداً مميزاً ، ليس فقط لطبيعته السرية ، ولكن أيضاً لما يصنعه من فجوات ونقاط ضعف في بنية الاقتصاد القومي ونظامه الإنتاجي والتسويقي والتمويلي وبكواتره البشرية .. فهو يحول الاقتصاد من إلى :

- (1) — من النمو والتراكم والقيمة المضافة إلى — التراجع والتآكل والقيمة المتناقصة
 - (2) — من التطوير والتحسين والتجويد إلى — الجمود والإساءة والتردي
 - (3) — من التقدم والارتقاء الاقتصادي إلى — التخلف والانحطاط الاقتصادي
 - (4) — من التفعيل والتوظيف والتشغيل إلى — الهدر ، والبطالة والتعطيل
 - (5) — من وحدة الأمة واجتماع إرادتها إلى — تفكك الأمة وغياب إرادتها
 - (6) — من التماسك والارتباط والتعاقد إلى — شيوخ فجوات الفاقد والمعيب وغير المستغل
 - (7) — من ثقافة الحضارة والرقى والتقدم إلى — جهالة الحضارة والتردي والتأخر
 - (8) — من التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة إلى — العشوائية ، والارتجالية ، والتخبط ، واللامبالاة
 - (9) — من الالتزام والإصرار والجدية والمثابرة إلى — التنصل والتردد والاستهزاء والسخرية
- ومن ثم تحرص الحكومات الحرة النزيهة على مقاومته وعلى دحره وانحصاره ومكافحته بكل وسيلة حتى لا ينتج أثره المدمر وحتى لا يفرز نتائجه الرهيبة . ومن ثم فإن الأداء الذي تتسم به الأنشطة الإجرامية رغم سريته ورغم تستره وتخفيه ، إلا أنه أداء لا يسمح بحدوث أي خطأ ، أي أنه كامل الدقة ، وكامل الربحية ، وكامل الخطر . ولعل تصارع المكان والزمان في عالم الجريمة المنظمة جعل لها مساحات سرية سواء بعيدة عن الضوء تعيش في ظلام ،

وجعل لها تخوم ومساحات دمة ذات ظلال وضباب ، وأماكن غائمة محجوبة عن المعرفة ، ويكتنفها قدر كبير من الغموض ، وقدر أكبر من الجهل والتجهيل الممارس بطقوس باللغة الصرامة أي إلى الدرجة التي معها تقوم بتصفية أي فرد جسدياً يعمل على إفشاء أسرارها ، بل لقد استطاعت هذه العصابات اختراع لغة خاصة بها لا يعرفها إلا أفرادها الذين يتحدثون بها ، وهي لغة تخضع للتطوير المستمر والإضافة والحذف باضطراد .

ويقوم اقتصاد الجريمة المنظمة على مجموعة آليات ، وحزمة أدوات ، وعدة طرق ، وهي جميعها تخضع للتغيير والتطوير الدائم والمستمر ، ومن ثم فإن الوقوف على الطرق وبعض الوسائل التي تلجأ إليها عصابات الإجرام المنظم في ممارسة نشاطها الإجرامي ، من الممكن أن يساعد على التعامل مع هذه الجرائم ، سواء بالعلاج أو بمنع وقوعها أصلاً ، وهو ما سيتم عرضه على النحو التالي :

سابعاً - آليات عمل عصابات الجريمة المنظمة :

هناك ودائماً لكل نشاط إجرامي آلياته التي يقوم نشاطه الإجرامي عليها ، والتي بها ومن خلالها يستطيع تحقيق فاعلياته التنفيذية ويصنع له نطاقاً ومجالاً مهيناً لاستقبال نشاطه الإجرامي ، خاصة وأن هذا النشاط بطبيعته مرفوض ومرذول ومحارب بالفطرة ، وأنه لا بد من تعطيل أجهزة الدفاع الذاتي ضده ، وإعطاب أجهزة المناعة الذاتية الموجودة طبيعياً في كل مجتمع من المجتمعات ⁽¹⁾ والتي تقاوم الانحراف وتكافح وتمنع الجريمة قبل حدوثها ، وتوقع العقاب الصارم على المنحرفين ، حيث تستخدم عصابات الجريمة المنظمة مجموعة من الآليات الإطارية العامة ذات التأثير المحيطي المناخي الخاص ، وهي آليات ذات تأثير خطير على الاقتصاد أهمها :

(1) من الملاحظ أن كافة الحضارات كانت تقاوم الجريمة . وكانت تقاس قوة الحضارة وتقدمها بخلو مجتمعاتها من الجريمة ، وانتشار الأمان والأمن فيها ، ويلاحظ أن كل مجتمع محافظ ومتمسك تخلو فيه ممارسة الجريمة ، حيث يكون العقاب شديد متمسكاً في رفض المجتمع واستهجانته ومعاقبته للمجرم قبل أن تصل إليه يد أجهزة العقاب ، وبالتالي تقف الجريمة عند مصادرها ومتابعها الأولى ويتم القضاء على المجرم والجريمة مبكراً في مهدها ، ولا يسمح للمجرم أن يعيش بعد ارتكابه جريمته إلا إذا تاب وأظهر ندمه الشديد على ما اقترفه من عمل إجرامي .

أ — الآلية الأولى : آليات التهميش والإبعاد والابتعاد .. للشرفاء والعلماء والوطنيين

المخلصين ... والتي تؤدي إلى تهميش المقاومة والمكافحة الذاتية وتفتح الطريق أمام قوى الإجرام وتنتج لهم وتحرضهم على ممارسة الجريمة بحرية كاملة وفي مناخ لا توجد له وفيه أي مقاومة تُذكر ، ومن ثم تصبح الجريمة هي النمط المعتاد لكسب العيش وتصبح ممارسة القبح أمر معتاد⁽¹⁾.

ب — الآلية الثانية : آليات التكميش للطبقة الوسطى في المجتمع ، وجعلها طبقة ممزقة

فاقده لذاتها ، وباعتبار أن هذه الطبقة هي الحاوية والحافظة لقيم المجتمع ، وهي التي تشكل المقاومة الحقيقية والمكافحة للرديلة ، وتلجأ في ذلك إلى الضغط المتزايد من أجل إفقار هذه الطبقة وجعلها تتدنّى في مستوى المعيشة ، وتتولد لديها وفوقها وتحتها ضغوط متصاعدة تدفع وتجذب شرائح منها نحو الانحراف .

ج — الآلية الثالثة : آليات التآكل للتكوين الرأسمالي للمجتمع Social Capital Formation

حيث يتحول المجتمع من مجتمع صاحب فائض رأسمالي دائم ومستديم إلى مجتمع يعاني من عجز دائم ومستمر ، وتتحول فيه آليات التراكم المعتاد إلى معاول هدم واستنزاف للإمكانيات والطاقات ، وتناقص للإمكانيات والطاقات التي تم هدرها وإضاعتها في لا شيء ، وبدون شيء ومن أجل لا شيء .

د — الآلية الرابعة : آليات التراجع ، حيث يتحول النمو في القيمة المضافة Value Added

Growth إلى تناقص في القيمة Value Deduction فارضة قسوتها التي

(1) هناك عدة جرائم بالغة الإساءة إلى المجتمع .. أي مجتمع .. مثل جرائم (النشرد) والعيش بدون مأوى أو سكن ، والتسول ، والتسكع ، والبلطجة ، والدعارة ، والاختطاف ، والاحتجاز ، والاستيلاء على ما لدى الغير ، وفرض الاتاوات .. وهذه الجرائم عادة ما تكون نمطاً معتاداً في المناطق التي لا يسيطر عليها القانون ..

تؤدي إلى شيوع حالة من القلق والتوتر والخوف من الغد، ومن المستقبل، ويتحول الأمر لدى الأفراد إلى الحياة اللحظية، وإلى عدم الرغبة في التعامل مع المستقبل، حيث يشعر كل فرد بتردي الأوضاع واتجاهها للانحيار.. ومن ثم الهروب إلى الإدمان والإقبال على المخدرات والعيش في غيبوبة الاستسلام لما هو قائم ومملي عليه.

ثامناً - أدوات عصابات الجريمة المنظمة :

عندما تمارس عصابات الإجرام المنظم نشاطها الإجرامي، فإنها تؤثر على قدرة الاقتصاد وسلامته⁽¹⁾، وتدفعه إلى التردّي والانحيار، وتفشل معه كافة أدوات العلاج وطرق المعالجة، مما يثير معه تساؤلات، وتثير معه علامات استفهام واستغراب وتعجب وهو ما يجعلها تلفت الأنظار إليها، وبالتالي تلجأ كل منها إلى استخدام أدوات معينة من أجل التغطية على نشاطها المرذول، وفي الوقت نفسه تعمل على استبقاء واستمرار ممارسة النشاط الإجرامي لأطول فترة ممكنة، وتخترع من الأدوات الإجرامية ما يمكنها من تحقيق ذلك، حيث تستخدم عصابات الجريمة المنظمة مجموعة من الأدوات أهمها الأدوات الآتية :

أ - الأداة الأولى : أدوات التعمية والتضليل، وهي أدوات بالغة التأثير شديدة توليد

الأثر، وهي تعمل على إيجاد مجموعة من السواتر الغطائية، تلك السواتر التي تتكون من أنشطة علنية مشروعة، بل أنشطة عالية الطهارة والنقاء، أو أنشطة عادية عامة ممارسة على نطاق واسع، ومن ثم تستخدم كغطاء جيد يتم ممارسة النشاط الخفي وراءه، وتقوم عصابات الجريمة المنظمة خلفه. وإن كانت بعض الأنشطة من كثرة استخدامهما أصبحت تدل على أن هناك نشاط غير مشروع وراءهما

(1) تعد الجريمة المنظمة أحد أهم أسباب تخلف الدول وانحيار أنظمتها الاقتصادية وفقدان قدرتها على النمو وعلى تحقيق التنمية، ومن ثم فإن تخلف الدول وانحطاطها الاقتصادي يدل على انتشار الجريمة المنظمة فيها، ومن ثم تعد أحد وسائل الكشف عنها والتيقن من وجودها وممارستها، هو عدم التقدم، وهو وجود التخلف ذاته، فالتخلف جريمة لا تغتفر، وخير شاهد على الفساد..

وأنها مجرد واجهة أو ستار يتم وراءها ويتخفى فيها . وهي أنشطة يكون من الصعب مراقبة حركتها المالية ، ومعرفة مصادر تدفقاتها النقدية الداخلة إليها مثل :

- أنشطة الملاهي سواء الثابتة أو المتنقلة .
- أنشطة السيرك سواء الثابت أو المتنقل .
- أنشطة علب الليل أو الكباريهات .
- أنشطة دور السينما والمسرح .
- أندية القمار وموائد الرهان ومضامير السباق .
- الحفلات الغنائية وعروض الأزياء والمسابقات الرياضية الودية وغير الودية .

ب - الأداة الثانية : أدوات الإلهاء والإلغاء للعقل والمنطق ، وإثارة الشكوك في من

يمكن أن يقاوموا عمليات الأنشطة الإجرامية ، ويحولوا دون إتمامها . بل كثيراً ما يتم توجيه الاتهامات للشرفاء ، خاصة الشرفاء في الأجهزة التنفيذية كوسيلة رئيسية لإلغائهم عن متابعة عمليات مكافحة الرذيلة والفساد والجريمة الاقتصادية المنظمة ، وشغلهم بمشاكلهم الذاتية خاصة فيما يتصل بالتطاحن والصراع والاحتراق الوظيفي ، والحصول على الحقوق الوظيفية التي يغتصبها أعضاء التنظيم الإجرامي ، أو الأغنياء الجهلاء أو الشواذ نفسياً والمرضى نفسياً .. وبالتالي جعل الشرفاء والعقلاء الذين يملكون مقاومة الفاسد في شغل عن هذه المقاومة للحصول على جزء من حقوقهم التي نهبت واغتصبت منهم ، بل ودفعهم دفعاً لإجراء تنازلات وتقديم رشاي أو السقوط في براثن الجريمة المنظمة والانضمام

لتنظيم الإجرامي .

جـ - الأداة الثالثة : أدوات تعطيل العدالة وإشاعة الظلم ، وإيجاد حالة من حالات

اليأس والقنوط ، تضيع فيها الحقوق ، وتضيع معها المرجعية السوية ، ويصبح الأمر منفلتاً في كل شيء ، ويصبح الظلم ظلاماً دامياً معتماً . وفي الظلام يكون ممارسة العمل الإجرامي ، وفي الظلام يتم كسب المال الحرام القذر ، وفي الظلام يكون من الصعب كشف ما حدث ، وتحديد من هم الأطراف المجرمة المشاركة فيه . وتلجأ عصابات الإجرام إلى عدة أدوات لتحقيق ذلك من بينها ما يلي :

— تزيف وتزوير المستندات وطلب التحقق من صحتها .

— استدعاء العديد من الخبراء الذين ليس لديهم أي معرفة بما سيسند إليهم من تحقيقات ولا يوجد لديهم خبرة بها .

— الاستشكالات الإجرائية وتعطيل سير القضايا وتعطيل تنفيذ

الأحكام .

وقد لجأت عصابات الإجرام المنظم إلى حيلة أكثر خطورة ، وهي ملأ السجون بالسياسيين والمعارضين للحكم ، والمناهضين من رجال الفكر والرأي .. ومن ثم لا يكون هناك مكان لتنفيذ الأحكام ، واستخدام الحبس الاحتياط المؤقت لتنفيذ أحكام نهائية .. الأمر الذي أدى إلى تراخي أجهزة تنفيذ الأحكام عن القيام بواجبها .

تاسعاً - الطرق التي تلجأ إليها عصابات الجريمة المنظمة ،

تمارس عصابات الجريمة المنظمة نشاطها الإجرامي من خلال توريث بعض ضعاف النفوس من العاملين في الأجهزة الرسمية للدولة ، لتستغل سلطاتهم الممنوحة لهم بحكم وظائفهم في الجهاز الإداري للدولة لتنفيذ وممارسة نشاطها الإجرامي ، ولتعطيل قوى العدالة والملاحقة البوليسية من الوصول إليهم .

وتلجأ عصابات الجريمة المنظمة إلى عدة طرق في تعاملها مع الأنظمة الحكومية وشبه الحكومية الرسمية ، وهذه الطرق تأخذ شكل حزمة من الخطوات المتتابعة والمتلاحقة وهي :

أ- الخطوة الأولى : اختراق الاقتصاد الرسمي ، سواء لتجنيد أو زرع عناصر فاسدة فيه ،

أو من خلال أساليب الغواية والإغراء الجاذب ، أو أساليب الإرهاب والتهديد الكاذب ، أو استخدام أساليب التوريط والضم لشبكات ومنظمات الفساد حيث يتم الوصول إلى عضو أو فرد أو مجموعة أفراد انصرفوا أو ممن تسول له نفسه الانحراف أو من لديه استعداد للانحراف ، وضمه إلى منظمة الفساد أو عصابة المجرمين ، وجعله عضواً ما بين الطمع والخوف .. ومن خلال هذه الأساليب يتم اختراق الأجهزة الأمنية أيضاً ، وإقامة شبكات فساد لاكتفي فقط بمن تم زراعته وتجنيده ، ولكن تتجه إلى ما هو أبعد من ذلك ، وهو شل فاعلية هذه الأجهزة بفعل التآكل الذاتي داخلياً .

ب- الخطوة الثانية : التمرکز في الاقتصاد الرسمي ، وفي هذه الخطوة التي عادة ما

تتبع عملية الاختراق يتم تمركز خلايا الفساد التي تم زراعتها بالقرب من موقع السلطة الأول ، أو في أقرب مكان في هذه السلطة⁽¹⁾ ، حيث عادة ما يكون متخذ القرار بحكم المسؤوليات الملقاة على كاهله ، وبحكم الواجبات الوظيفية المنوط بها يقوم بإسناد بعض الصلاحيات وتفويض السلطة إلى بعض معاونيه ، وفي الوقت ذاته يخضع لتأثيرات المقربين إليه ، فإذا أمكن تمركز عناصر التنظيم الإجرامي في هذه المواقع كان تأثيرهم طاعياً .

(1) عادة ما تكون السكرتيرات ومديري المكاتب والمستشارين المقربين من متخذي القرار هم ممن تركز عصابات الجريمة على تجنيدهم وتوريطهم في مجالات فساد ، ويتم ابتزازهم من خلالها ، وإلحاح عمليات زرع عناصر من خلالها وضمهم إلى منظمات الإجرام بشكل فعال ، وتستخدم في سبيل ذلك الهدايا والرشاوي وحفلات عريضة يتم إقامتها بهدف توريطهم وذويهم ، خاصة لما لوحظ من تأثير طاع للسكرتيرات ومديري المكاتب على متخذي القرار في اتخاذ القرارات ..

ج - الخطوة الثالثة : التوسع داخل الاقتصاد الرسمي ، وفي هذه الخطوة ، فإن إقامة

شبكة إجرامية داخل المؤسسة الرسمية وتتوسع لتصبح مهمة هذه الشبكة أن تضم لها عناصر وأفراد آخرين ، وأن تمتد أطرافها لتأخذ شكل الأخطبوط في داخل كافة أنحاء الكيان الإداري وأن تحكم من خلال هذه الأطراف الممتدة والمتوغلة والمنتشرة ، وتتحكم في سير العمل وفي اتجاهاته وأنشطته .

د - الخطوة الرابعة : الانتشار والسيطرة والتحكم والتوجيه للاقتصاد الرسمي ، وفي هذا

المجال تكون العصابة الإجرامية قد حولت الكيان الإداري الذي تعمل به إلى كيان هش رخو ، تم نهب موارده ، وتدمير آليات الإنتاج القائمة فيه ، وإشاعة الفساد في كل أجزائه وكل مكوناته .

عاشراً - الوسائل التي تستخدمها عصابات الإجرام المنظم :

لا تستطيع عصابات الإجرام المنظم أن تستمر في ممارسة العمليات والأنشطة الإجرامية دون أن يكون هناك مجتمع محابي للجريمة يساعد عليها ، ويوفر الدافع عليها أو على الأقل لا يعمل على مكافحتها والتصدي لها ومقاومة المنحرفين وتقويمهم ، ومن ثم تسعى عصابات الإجرام المنظم إلى إيجاد مجتمع مهترىء ، وغير متماسك ، مفكك وممزق النسيج ، وشديد السلبية .

حيث تستخدم عصابات الجريمة المنظمة عدة وسائل أهمها :

(1) - إحداث التوتر والقلق المصاحب بالخوف والانفعال الزائد نتيجة تراجع مستوى

المعيشة وتردي الأوضاع الأمنية واتساع نطاق العنف اللاعقلاني بين الأفراد ، ودون أن يتم معالجته أو وضع ضوابط للتعامل معه ووقفه ، بل انتشار الجرائم بالغة الشذوذ المصاحبة بالعنف الدموي (قتل الآباء ، قتل الأزواج ، قتل الأبناء ، الاعتداء على الأقارب ، الاعتداء على الجيران .. الخ).

- (2) — إشاعة الصراع والتطاحن بين الأفراد بعضهم البعض وبين الجماعات بعضها البعض ، داخل المنظمات والشركات والمشروعات ، وتكوين تنظيمات غير رسمية وتنظيمات عرقية وعنصرية داخل كل مؤسسة وشركة ومشروع ، وجعل المهمة الرئيسية لكل منهم هي إفشال الآخر وعدم إعطائه الفرصة للتقدم .
- (3) — استخدام الإغراء والغواية والفساد بكل أشكاله وأنواعه من أجل التوريط والانخراط في مجموعات الفساد ومنظماته ، وفي الوقت ذاته لإحكام السيطرة على كل منها ومن خلال ملفات الإدانة ومستندات الفساد التي تم جمعها وتكوينها خلال عمرهم الوظيفي ، والتي يتم استخدامها أساساً لابتزاز كل منهم ، والتهديد لهم ولأسرهم بالفضيحة إذا لم يستجيبوا لما يملأ عليهم .
- (4) — استخدام الإفكار والتجويع للقوى المناوئة وغير المنظمة لمنظمات الجريمة لتحقيق عدة أهداف من بينها عنصر الجذب للانضمام لمنظمة الجريمة ، وللتشكيلات الإجرامية ، وإفقاد الشرفاء كل قدرة على مواصلة الحياة وجعلها شاقة عليهم ، وشغلهم بمتطلباتها حتى لا يلتفتوا إلى ما يمارس من إجرام ضدهم وضد الغير .
- وقد نجحت عصابات الجريمة المنظمة في تكوين ثروات هائلة ، أرادت أن تغسلها من القذارة التي لحقت بها ، أو بمعنى آخر إضفاء الشرعية على المال غير المشروع الذي اكتسبته من النشاط الحرام ، ويتم ذلك باختراع مصدر شرعي له .. وبمعنى آخر إيجاد سبب ومبرر شرعي لوجوده ، ومن ثم تعد جريمة غسيل الأموال أخطر أنواع الجرائم ، فهي رغم كونها جريمة لاحقة لجريمة سابقة عليها فإنها أيضاً من الممكن أن تكون منها مصدراً جديداً للمال الحرام ، كما أنها جريمة تحرض على جرائم أخرى حيث أنها جريمة نشر الفساد والرشوة في المجتمع ، فهي تمكن رجال العصابات الإجرامية من تكوين تنظيمات رسمية وهياكل وكيانات إدارية معلنة يعمل بها عشرات المحامين والمستشارين ورجال الفكر والإعلام الحاليين والسابقين ، ومعهم مجموعات مصالح ومنظمات جماهيرية متعددة ، تتجمع تحت

يد وتصرف عصابات الجريمة لتشكيل منهم أداة حماية لمنظمة الجريمة وللجريمة وستار للتعمية والتغطية لممارسة نشاط علني يبدو مشروعاً وغطاءاً لممارسة العمل الآخر غير المشروع . ومن ثم فإن جريمة غسل الأموال القذرة ، هي جريمة لاحقة لجرائم سابقة ، وهي جريمة تدفع إلى جرائم جديدة تتلوها ، فهي نتاج فعل أثيرم ، وسبب لأفعال مؤثمة والتي تحتاج إلى التعريف بها والتعرف على كافة جوانبها وأبعادها حتى يمكن مقاومتها بسهولة ويسر ، وهذا ما سنعرض له بإيجاز في الفصل التالي .



ماهية جريمة غسل الأموال

على الرغم من أن جريمة غسيل الأموال ليست بالجريمة الحديثة ، فهي جريمة موغلة في القدم يعود تاريخها إلى تاريخ اكتشاف الإنسان للثروة ، وإلى تاريخ اكتشاف الإنسان للنقود واستعماله لها ، حيث مارسها العصابات وقام بها المجرمون منذ بدء التاريخ ، ومنذ أن احترف الإنسان الجريمة وجعلها نشاطاً له ، إلا أنها اكتسبت أوضاعاً جديدة في عالمنا المعاصر ، خاصة مع تزايد الثروات وكبر حجم الأموال التي نجمت عن الجريمة بأشكالها وأنواعها المختلفة، ورغبة أصحابها في التخفي والتمويه والخداع حتى لا تؤدي وجود هذه الأموال إلى أن تصبح في حد ذاتها دليلاً على الفعل الإجرامي الذي ارتكب من قبل .

أولاً : خطوات جريمة غسل الأموال :

تعد جريمة غسيل الأموال من الجرائم المتغيرة المتعددة الوجوه ، وهي جريمة مكررة تجيد فن التغير والتلون والتنكر ، وهي جريمة متحولة قائمة على الخداع والزيف ، وقائمة على التخفي والتستر ، وعلى اكتساب صفات وخصائص جديدة ، وهي تمر بعدة مراحل معقدة يمكن جعلها في ثلاث حزم أو مجموعات تأخذ كل منها شكل خطوة تتبعها خطوة وهكذا . وهي تمر بثلاث مراحل رئيسية حاكمية ومتحكمية في أنظمتها ، وإن كانت جميعاً تتم كسلسلة واحدة على المستوى الجمعي العام وهي على النحو التالي :

أ - الخطوة الأولى : الإيداع المكاني Placement : وهي أخطر أنواع الخطوات ، والتي

تبدأ باختيار مكان تنفيذ العملية ، حيث يتم إيداع مبلغ نقدي كبير Bulk of Cash من الأموال بشكل فعلي لتبدأ به عملية الغسيل وعادة ما تكون المبالغ المودعة من فئات صغيرة مختلفة ، ويتم إيداعها على مراحل وفترات متتالية ، ومن أشخاص مختلفين ، وفي حسابات فرعية ، ويتم نقلها وتحويلها منها إلى حسابات تجميع جانبية ، ثم إلى حسابات مركزية رئيسية ، حتى تصل منها إلى حساب واحد .. وتتم هذه العمليات بدقة كاملة حتى يتم إيداع كامل المبلغ المراد غسله

وتبييضه ... وهذه الخطوة تعد من أهم الخطوات التي تحتاج من عصابات الجريمة المنظمة إلى إيجاد العديد من السواتر النشاطية التي تبرز إيداع هذه الأموال ، بهذه الصورة ، وبهذا الحجم ، وبهذه الفئات ، وأهم السواتر المستخدمة في ذلك مايلي :

— سلسلة محلات السوبر ماركت المنتشرة في مناطق جغرافية عديدة وتقوم بإيداع حصيلة البيع في فروع البنك القريبة منها .
— سلسلة المطاعم ، خاصة مطاعم الفرائش أو مطاعم متعددة يملكها شخص واحد أو مؤسسة واحدة .

— سلسلة شركات تعمل في مجال توزيع السلع أو تقديم خدمة من الخدمات ، مثل المكاتب السياحية ، ومكاتب حجز تذاكر الطائرات والأفواج السياحية .

— فروع شركات النقل والمواصلات والاتصالات وخدمات الفاكس والسيرفيس والميني باص والميكروباص سواء لنقل الركاب ، أو نقل البضائع ، أو تقديم خدمات التليفون المحمول وتأجير أجهزته وأجهزة الاستدعاء .

— فروع بيع الأجهزة الكهربائية وخدمات الصيانة المختلفة .

ب — الخطوة الثانية : الفصل والانفصال التوظفي الموجه أو عملية الخداع Layering :

حيث يتم فصل العمليات النقدية والمبالغ النقدية التي أودعت عن مصدر النشاط الإجرامي ، وإلحاقها بعدة عمليات تنظيف عبر عمليات مخادعة كاذبة ومعقدة ، تتم بشكل ذكي مكر ، تأخذ في إطارها عمليات دفع وسداد المدفوعات عبر وسائل بنكية لشركات ومؤسسات تبدو بريئة عن عمليات شراء وتوريدات وعمليات

معاملات مختلفة كنشاط تجاري واستثماري وتوظيفي معتاد ، بحيث تنتقل إليها الأموال من خلال البنك الذي تم إيداع الأموال لديه ، أو من خلال الحساب الرئيسي المودعة فيه الأموال .. وتستخدم في ذلك عمليات الاستيراد والتصدير ، والتبادل التجاري، وشراء السلع والخدمات وبيعها ، والمزادات والمناقصات ، وشراء وبيع الأسهم والسندات والصكوك .. وغيرها من العمليات الخداعية التي تتم من وراء ستار من العمليات البريئة .

جـ- الخطوة الثالثة : الدمج Integration : وهي قمة الخداع ، حيث يتم دمج الأموال

القذرة التي تم غسلها وتبييضها بأموال أخرى شريفة طاهرة ، لتشكل جزء من كل ، وبالتالي يكون لها واجهة شريفة طاهرة نقية ، تم تأسيسها بذكاء ودهاء و أعطى لها خصائص وصفات القوامه والاستقامة والعمل القويم ... ومن ثم فإنها تكتسب أموالها الطائفة من خلال نشاطها المعتاد ... ومن خلال العمليات التجارية المعتادة ، ويتم دفع ضرائب عنها ، وذكرها في إطار البيانات والقوائم المالية الدورية والختامية المنشورة والمتداولة ، وبصفة خاصة قائمة المركز المالي ، وقوائم الدخل ، وحسابات الإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر ، وحسابات التشغيل والمتاجرة ، ومن ثم إكسابها مصدراً شرعياً . وتهتم هذه الشركات بنشرها على نطاق واسع في الصحف العامة والمتخصصة ، حتى يتم تقديم تفسير مفصل ومقنع لمصدر الأموال التي تم غسلها .

وحتى تنجح عملية غسيل الأموال ، لابد من إيجاد حواجز وفواصل تحول دون تتبع مصدرها ، وبمعنى آخر يتم اصطناع أدلة مغلوطة ، وعمليات مزدوجة ، وبيانات متضاربة ،

وإعدام البيانات الحقيقية التي قد توصل إلى المصدر الحقيقي لهذه الأموال ، ومن ثم يتعين أن يكون من الصعب تعقبها أو تتبع مراحلها ، ويستعين بذلك في عمليات إحكام السرية المصرفية ، وصياغة تقارير مغلوبة من جانب الموظفين عن التحويلات التمويلية والمالية التي تتم حتى تصبح ضرورية لنجاح عمليات غسل الأموال .

ثانياً : خطورة جريمة غسل الأموال :

ومن ثم فإن جريمة غسل الأموال يتسع مدى خطورتها ليس فقط لفقد الثقة في النظام الاقتصادي ، ولكن لانهايار كيان الثقة في الجهاز المصرفي ، ومن ثم انهيار الثقة في الاقتصاد بكامله ، وهو ما قد يعطيها دلالة على استخداماتها في الحروب الاقتصادية بين الدول بعضها البعض .⁽¹⁾

وعلى هذا يمكن القول أن جريمة غسل الأموال في إطارها الكلي العام وفي محاورها وأركانها الجزئية الخاصة ترتبط ارتباطاً كبيراً بأشد عناصر الجريمة الاقتصادية المنظمة. فهي ترتبط بالإجرام المنظم الذي تمارسه عصابات منظمة تملك من الوسائل ، ومن النفوذ ما يجعلها قادرة ليس فقط على تجنيد أجهزة الضبط والملاحقة الرسمية ، بل وشل حركة أجهزة مكافحة الجريمة نفسها ، وجعلها غير قادرة على القيام بعملها نتيجة الإرهاب والعنف والعسف الذي تقوم به وتمارسه عصابات الجريمة المنظمة ، بل أن عمليات الإرهاب والترويع الذي تمارسه عصابات الجريمة المنظمة تقوم بإسناده إلى عصابات إجرامية لها من السطوة ، ومن النفوذ والسيطرة ما يجعلها أكبر من بعض الدول بأجهزتها البوليسية المختلفة. وفي واقع الأمر ، فإن جريمة غسل الأموال من الجرائم المركبة ، ذات الطبيعة المعقدة ، القائمة على تعدد المراحل ، وعلى تشابكها ، وهي من الجرائم بالغة الدقة في التنفيذ . ويقوم محور هذه الجريمة الرئيسي على غسل المال القدر لمجرم معين وإكساب هذا المال صفة الشرعية ،

(1) دأبت إسرائيل والأنظمة التمويلية الإسرائيلية على القيام بعمليات غسل الأموال على قدم وساق ، وهي عمليات مارسها الخاضعات اليهود بكثرة مستخدمين أجهزة جمع التبرعات لصالح إسرائيل في غسل أموال المجرمين ، خاصة من خلال الجهاز المصرفي الإسرائيلي وعلاقاته مع بعض البنوك في أوروبا وباقي دول العالم .

وإتاحة الفرصة للمجرم للإعلان عن وجود هذا المال والاستمتاع بإنفاقه علناً ، وفي إطار رسمي مفتوح ، بل والوصول به إلى واجهة المجتمع وليصبح أحد رموزه الناجحة ويتم تقديم هذا المجرم كأحد أفراد المجتمع البارزين وباعتباره من الوجهاء الناجحين والعصامين. وتمثل في الوقت ذاته جريمة غسيل الأموال القدرة ، جريمة الاصطناع والخداع والتمويه ، وهي جريمة مجتمع الجريمة ، وهي الجريمة المركبة من عدة جرائم ... وهي الجريمة التي تعطي للمجرم فرصة جني ثمار جريمته ، والاستفادة من ممارسة النشاط الإجرامي والتربح ، وجني المكاسب ، والاستمتاع بحصائل إجرامه التي جناها من الجريمة الأصلية التي ارتكبها ومارسها في الحرام . ويمكن القول أن جريمة غسيل الأموال هي الجريمة الوحيدة التي تعطي للمجرم فرصة الحصول على احترام وتقدير المجتمع له وتقبلهم له ، وعدم رفضهم لوجوده بينهم ، خاصة مع ما يقوم به من إنفاق في أعمال الخير وخدمات المجتمع ، وباعتباره أحد رجال الأعمال الناجحين البارزين الذي استطاع رغم صغر سنه أن يحقق ما لم يستطع أبويه الفقيرين تحقيقه ، وأيضاً لم يستطع أحد أن يصل إلى ما وصل إليه في هذا الزمن القياسي ، وأنه ناجح في نشاطه رغم كساد وركود السوق ، وإنه ناجح في التصدير رغم فشل الآخرين ... بل قد يتحول إلى نموذج مثالي يحتذى به ، ويتحدث عنه الجميع باعتباره :

— الأنجح الذي بنى نفسه بنفسه وبشكل عصامي ، حيث لم يرث شيئاً عن والديه الفقيرين بالفعل .

— الأكثر فاعلية في استثمار مواهبه وإمكانياته ، وملكاته ، بل هو المبدع والمفكر العبقرى الذي استطاع أن يجتاز جميع العقبات التي تحطم أمامها الآخرين .

— الأكثر ذكاءً في انتهاز الفرص وتحقيق الثروة والمكانة ، والأكثر ليونة في مواجهة المتغيرات والمستجدات ، والأكثر استعداداً للتكيف معها والاستجابة لمتطلباتها .

— الأقرب اتصالاً والأكثر حظوة لدى القادة والزعماء السياسيين وأصحاب السلطة والنفوذ والمستودع الأمين لأسرارهم وعلاقاتهم والأمين على مصالحهم .

— الأفضل ، والأحسن ، والأرقى ، والأجود أخلاقاً وقيماً وسلوكاً وعملاً ، والأكثر استعداداً لعمل الخير بمجرد الطلب (لا بد من الطلب) ، والأكثر استعداداً للدخول في مشروعات جديدة ، أي مشروعات مهما اختلف مجالها عن المجال والنشاط الذي يمارسه .

ومن هنا فإن جريمة غسيل الأموال هي جريمة مركبة شديدة التدمير ، ذات أبعاد متعددة مادية ومعنوية وجوانب مختلفة سلوكية واجتماعية، ولها تأثير ممتد ليس فقط على المجتمع وصورته الحالية ، ولكن أيضاً على الأجيال الناشئة، وما قد يتكون لديهم من قيم مهزوزة وإعادة تشكيل صورة المجتمع المستقبلية، وهو ما يجعلنا نعرض لها على النحو التالي :

ثالثاً : مفهوم جريمة غسل الأموال :

على الرغم من أن جريمة غسل الأموال القديمة قدم التاريخ .. إلا أن مفهومها اكتسب طابعاً مراوفاً ، وخصائص وصفات ملتبسة غامضة .. ساعد على ذلك أن هذا النوع من الأجرام يمارسه بعض من أصحاب السلطة والنفوذ من الطبقة العليا في المجتمع . ومع تطور عمليات غسل الأموال نشأت فئة من المجرمين تخصصوا في عمليات الغسل، واحترفوا ممارسة أنشطة غسيل الأموال ، وتبييض أموال المجرمين .

ويحتاج الأمر إلى وضوح المفاهيم ، ووضوح المسمى ، ووضوح المصطلح لجريمة غسل الأموال ، حيث يطلق عليها جريمة تبييض الأموال السوداء أو غسيل الأموال القذرة ، وهي الجريمة ذات الطبيعة الخاصة وإن كانت تبدو بسيطة في مفهومها العام ، إلا إنها مركبة ومعقدة في جوانبها الخاصة . فهي جريمة تقوم وتنشأ على صناعة واقع زائف واصطناعه ليبدو وكأنه حقيقي فعلي . أي خلق وإيجاد واقع علني كاذب يبدو طاهر شريف ويخفي وراءه اصطناع لحقيقة غير حقيقية تتوارى خلفها أشياء وتصرفات كامنة خفية غير شريفة ، حيث يمكن القول أن جريمة غسل الأموال ، جريمة متعددة المراحل تقوم على مزج الأموال الناجمة عن النشاط الإجرامي ، وخلطها بأموال أخرى شريفة وضخها معاً في النظام المالي

العالمي ، بحيث يصعب الوصول إلى مصادرها الإجرامية الأصلية ، ومن ثم يمكن للمجرم أن يعيد انفاقها واستثمارها في أغراض مشروعة ولا تتعرض للمصادرة . وقد اتسع حجم عمليات غسيل الأموال في العالم ، مع اتساع وتنوع النشاط الإجرامي ، وزيادة حجمه وأرباحه والأموال التي نتجت عنه . فحجم الأموال بالغة الضخامة التي تكونت من ممارسة النشاط الإجرامي السابق ، عادة ماتدفع وتضغط بشدة على صاحبها من أجل أن تظهر في العلن ، وأن يستمتع بها ، ومن ثم يسعى جاهداً لغسلها من قذارتها ، ومن خلال عمليات متتابعة لغسيل الأموال وتبييضها ، يتم إكساب الأموال الحرام صفة الطهارة والنقاء ، وكلما زادت واستطالت مراحل الغسيل ، كلما كان من الصعب تتبع هذه الأموال ومعرفة مصدرها الحقيقي ، خاصة مع استخدام :

— وكالات الإنتاج والتطوير .

— وكالات التسويق والتوزيع .

— وكالات التمويل والاستثمار .

— وكالات الأفراد والتدريب .

في عمليات غسل الأموال القذرة ، سواء في جانب الإيداع للأموال ، أو في مجال مزجها ، أو إدخال ، أو إعادة ضخها ، أو إدخالها إلى الأنشطة المشروعة أو إعادة استعمالها في جمع وإعادة توزيع الأموال ، وإدخالها في مراحل الغسيل المختلفة ، وهي بذلك أخطر وأشد أنواع الجرائم تدميراً للمجتمعات . فهي الجريمة النهائية في سلسلة الإجرام المنظم ، ومن ثم فإن هذه الجريمة تالية لجريمة أو لجرائم سابقة ارتكبت وترتب عليها الحصول على مال من مصدر غير شرعي ، مال حرام ، مال قذر ينفر منه الجميع ويرفضه المجتمع ، ويحاربه بكل فئاته وعناصره ، ويعمل على مصادره وعدم السماح للمجرم بأن يستفيد من جريمته ، بل حرمانه من هذا المال ⁽¹⁾ وتغريمه أضعافه حتى يكون رادعاً لمن تسول له نفسه ارتكاب هذه

(1) غالباً ما يكون وجود المال الحرام أو القذر دالاً على السلوك الإجرامي والانحراف الخلقي ، ومن ثم إخفاء هذا المال وإضاعة معاله ، وتبييضه وغسله أحد الأساليب الرئيسية التي يمارسها المجرمون للتوصل من الجرائم السابقة .

الجرائم مستقبلاً ، ومن ثم فإن مفهوم جريمة غسل الأموال يتناول عدة عناصر هي :

العنصر الأول : عنصر إضفاء الشرعية على أموال الجريمة غير المشروعة ، وإيجاد مصدر

يبدو شرعياً للأموال الحرام المتولدة عن ممارسة النشاط الإجرامي ،

وبالتالي تمتع المجرم بكامل حق إنفاق أمواله واحتفاظه بها واستخدامه

إياها بدون قيد أو حظر .. ودون أن يتعرض للمساءلة والملاحقة من

جانب أفراد المجتمع ، ومن جانب سلطاته العقابية والبوليسية . ويقوم

هذا العنصر على عدة مرتكزات رئيسية هي :

1 - التغطية الكاملة على أي دليل أو أثر يمكن تتبعه يصل المحققين

وأجهزة الضبط إلى أصل هذا المال .

2 - استخدام عمليات نقل المال عبر الحدود ، وإعادة إدخاله واستثماره

في صورة صفقات تجارية أو غيرها .

3 - القيام بتكوين واجهة شرعية للتخفي وراءها وتعبر عن النشاط الذي

يرغب المجرم صاحب المال في التخفي وراءه⁽¹⁾ .

العنصر الثاني : عنصر إثابة المجرم عن ممارسة إجرامه ، واعتياده هذه الممارسة وتمتعه

بكونه مجرمًا مخالفًا للقوانين مدمراً لقيم المجتمع وتوازناته ، ومحطماً

للمباديء والقيم ، صانعاً هيكل آداب ممزق فاسد ، وبما يؤدي إلى

استمرار الجريمة والاعتياد عليها ، واتخاذها سلوكاً مستديماً وحرفة ومهنة

دائمة ، بل الاستهانة بكل شيء والسخرية من كل شيء . ويقوم هذا

العنصر على ما يلي :

1 - اصطناع مركز اجتماعي مرموق للمجرم يجعله في حماية النظام

العام ، بل وحرص الجميع على نجاحه وتفوقه والدفاع عنه .

(1) تعود تسمية عمليات غسل الأموال ، إلى قيام أحد أعضاء المافيا الأمريكية بشراء مغسلة عامة لغسل الملابس في مدينة شيكاغو ، وكان يشترط على عملائه أن يحصل منهم على الثمن نقداً ، وكان يقوم بإضافة جانب من أرباح تجارة المخدرات إلى عائد غسل الملابس يومياً ، ويقوم بإيداعه في فرع أحد البنوك القريبة ، ودون أن يرتاب أحد في أمر المبالغ الكبيرة التي كان يودعها وبفئاتها الصغيرة .

2 — وضع الأموال تحت تصرفه والإعلان عن حيازته لها ، بل وتصنيفه من ضمن كبار الأثرياء الناجحين .

3 — تكوين مؤسسات خيرية واجتماعية تحمل اسمه .

العنصر الثالث : عنصر إكتساب وإكساب المجرم الأثيم وجاهة اجتماعية إيجابية رمزية بل وتصويره على أنه الأفضل في كل شيء ، سواء من حيث الذكاء أو المهارة ، أو من حيث قوة التحمل والصبر والمثابرة ، أو من الذكاء الفائق في التغلب على الصعاب والأزمات والمشاكل ، أو من حيث ضرورة أن يقوم العلماء بأخذ علومهم من نبوغه وتفوقه ، وتدريس هذه المناهج للطلاب للاستفادة بها بدلاً من هذا الحشو الفارغ من النظريات التي لا تفيد في شيء .

العنصر الرابع : عنصر عودة المجرم إلى مجتمع الشرعية بمكاسبه التي حققها من إجرامه ، وبما يؤدي إلى تحقيق المجرم عنصر التبريح من نشاطه الإجرامي وجني ثماره ، وهو ما لا يجب السماح به تحت أي ظرف من الظروف ، وبموجب أي دعوى من الدعاوي خاصة أن هذا المجرم عند عودته يكون محملاً بأحقاد وضيعات ضد العديد من الأفراد الذين حاولوا تقويمه ، أو قاموا بزجره وردعه في بدايات مراحل انحرافه .. ومن ثم يوجه إليهم كامل انتقامه ، ليشيع مابداخله .

العنصر الخامس : عنصر الاصطناع لواقع زائف من أجل مخالطة ومعايشة صفوة المجتمع وتحقيق المكانة واكتساب الواجهة المجتمعية ، وفي هذا الواقع فإنه يقوم بإنشاء العديد من مؤسسات الخير ، والمؤسسات العلمية ، ويقوم أيضاً بإنشاء مؤسسات تجارية واقتصادية ، ومن خلالها يقوم بتمويل خلايا عنقودية تخصصية ، بعضها لحمايته والدفاع عنه ،

والبعض الآخر لفرض نفوذه وسيطرته على الجميع ، والبعض الآخر لتصفية حساباته وتصفية معارضيه أو من يجرؤ على البحث في ماضيه واكتشاف حقيقته .

العنصر السادس : جريمة الخروج من مجتمع الجريمة المنظمة إلى وجاهة مجتمع الصفوة الثرية ووجهاء المجتمع الارستقراطي ، حيث ينعم المجرم بكل خصائص الحياة المرفهة السعيدة التي يعيشها أفراد الطبقة الارستقراطية ، وعادة ما يقوم بالزواج منها ، سواء كان متزوجاً من قبل أو غير متزوج (عادة ما يقوم بالتخلص من زوجته القديمة في حادث من الحوادث أو في عمليات جراحية مدبرة أو بالسّم على جرعات منتظمة) . خاصة إذا ما كانت تعرف حقيقة ماضيه .

أي أن جريمة غسيل الأموال هي جريمة الخروج من الجريمة ، جريمة اكتساب الشرعية لواقع غير مشروع ، والوصول به إلى واقع جديد عالي الجاذبية والوجاهة الاجتماعية . وتسعى أجهزة الضبط والمكافحة والملاحقة البوليسية إلى إلقاء القبض على المجرمين الذين مارسوها سواء كانت الجريمة سابقة أو لاحقة وغل أيديهم عن الأموال المتولدة عنها أو الحيلولة دون وضع يده عليها ومصادرتها كعقاب وبما يحول دون استمراره في إجرامه ، ويمنع تجدد الدافع لديه على ارتكاب مزيد من الجرائم ، والقضاء على كل ما لدى المجرم ولدى العناصر التي لديها استعداد لممارسة السلوك الإجرامي المنحرف . ويعمل الفكر الشرطي والبوليسي الحديث إلى توسيع دائرة التحريات حول المال الحرام ، ليس فقط لمصادرته ، ولكن أيضاً لتحويله إلى دليل إثبات وبرهان على ما ارتكبه المجرم من جرائم سابقة بل قد يتحول هذا المال إلى أداة إثبات إجرامه ، ودليل فعلي حي على ممارسته هذا الإجرام، ومن ثم القبض عليه ومحاكمته وتوقيع عقوبات عليه عن جرائم حالية وسابقة^(١).

(١) يتعين أن يصدر التشريع بعدم سقوط الجريمة بالتقادم ، أو بالوفاة ، حتى يمكن محاكمة هذا المجرم الضالع في الإجرام عن كافة جرائمه التي ارتكبها في حق المجتمع .

ومن هنا يحتاج المجرم إلى التنصل من جرائمه السابقة ، وفي الوقت ذاته إلى إنهاء الصلة ما بين المال في شكله الحرام الذي اكتسبه من ممارسة إجرامه السابق ، وما بين المال الذي تم غسله وتبييضه وإكسابه مصدراً شرعياً ليصبح حلالاً في الوضع الحالي له ، ومن ثم يقوم بعمليات غسل الأموال وتبييضها باصطناع مصدر شرعي زائف يمكن من أن يعلن عنه وإدخاله علناً في أنشطة مشروعة ثم اكتسابه منها .

رابعاً : أسباب جريمة غسل الأموال :

يرجع السبب الرئيسي في قيام المجرم الأثيم بغسل أمواله إلى رغبته في إظهار تفوقه وذكائه ونبوغته في خداع المجتمع ، وإلى جعل المجتمع يخضع لرغباته وينزل عن إرادته ، وأن يجعل أفراد الشرفاء يقفون عند أبوابه ، ويتلهفون من أجل خدمته ، والارتقاء عند قدميه استجداءاً لرضائه ، وطلباً لإحسانه وسعي كل منهم إلى التقرب إليه ، أما السبب الآخر فهو رغبة المجرم في التنصل من عالم الجريمة ، وما قام بارتكابه من جرائم سابقة أدت إلى هذه الثروة التي يرغب في غسلها ، ومن ثم فإنه يرغب في قطع الصلة ما بين الثروة المحققة وما بين مصدرها الإجرامي ، حتى ينعم بأمان بالوضع الاجتماعي الجديد الذي يعيش فيه ، بدلاً من الازدراء والنفور منه . وهو في سبيل ذلك يعمل على :

(1) — الحصول على أكبر قدر من صداقة أصحاب النفوذ السياسي ، والتأييد السياسي له من خلال شراء أصحاب النفوذ السياسي وحتى يصبح واحداً منهم ، حتى يصبح أكبر من فيهم ، وحتى يصبح الجميع باختلاف مراكزهم ومناصبهم السياسية في خدمته . وهو في سبيل ذلك يلجأ إلى :

— مساعدة السياسيين المحترفين في خوض حملاتهم الانتخابية وتمويل جانب ملموس من نفقات الدعاية الحزبية الخاصة بهم وتقديم جانب من المصروفات السرية ذات الطبيعة الخاصة لإنجاح مرشح معين ولإنسقاط مرشح آخر .

— تقديم الدعم والمساندة والتبرعات للأغراض المختلفة ، وكذلك مساعدة الحكومة على

تنفيذ بعض المشروعات الاجتماعية ، وتقديم الحملات الإعلانية والدعاية المصاحبة لهذه المشروعات والإنفاق عليها بسخاء كبير .

— ممارسة طغيانه وفرض جبروته ، وتنفيذ رغباته ونوازه الإجرامية وإكسابها الشرعية ، بل جعل الإرهاب والعنف والتصفية الجسدية لغة تخاطب وإملاء إرادة ، وتنفيذ رغبة .⁽¹⁾ ويتم ذلك من خلال إحاطته بأفراد من مجرمين ورجال أمن محترفين لهم خبرات مختلفة في ممارسة الإرهاب والعنف ولديهم القدرة على فرض إرهابهم على الجميع .

(2) — إقامة العديد من المشروعات التي يتم استخدامها كستار للتعمية والتغطية على أنشطته السابقة وكوسيلة لإيجاد مصدر شرعي لأمواله غير المشروعة . وهو في سبيل ذلك عادة ما يعمل على :

— دفع كافة الضرائب ومستحقات الدولة والعاملين في المشروع بدون مناقشة أو اعتراض ، بل قد يسعى بمبادرة ذاته منه إلى ذلك ، وباعتبار أن دفع الضريبة أداة إكساب نوع من الشرعية المجتمعية للمال غير المشروع .

— إقامة المسابقات وعقد الندوات وإيجاد المناسبات المختلفة التي يتم الإعلان فيها عن الخير الذي يقدمه للمجتمع .

ويحتاج المجرم إلى إجراء عمليات غسيل وتبييض متتابعة ومتلاحقة وبشكل متوالي للأموال القذرة ، وعبر مراحل مختلفة ومحطات تنظيف متعددة ، تتدفق من خلالها الأموال الحرام ويتم ضخها في أنشطة شرعية ومزجها بأموال شرعية ، ليتم إكسابها بعض الطهارة أو الشرعية من خلال إعادة تدفقها مع أموال مكتسبة من مصادر حلال ، ويتم إزالة القذارة عنها ، تدريجياً بخلطها ومزجها بأموال حلال ، وصنع مصادر كسب وأرباح حقيقية أو وهمية ، ومن خلال توليد قيمة مضافة حقيقية أو وهمية لتعبر عن مصدر إيراد شرعي

(1) من الملاحظ دائماً إحاطة المجرم الأثيم بفريق من البلطجية ليس فقط من أجل الحماية ، ولكن من أجل الإرهاب وتأكيد هذا الإرهاب واستعداده لممارسة البطش الشديد إذا لزم الأمر .

مناسب، يأخذ شكل دخل وعائد وأجر وأتعاب ، لتحقيق كل مرحلة من مراحل الغسيل ، وكل منها يتم تحت سواتر وأغطية من الأنشطة الشرعية التي تبدو بريئة ، وأنها نشاط معتاد ومطلوب ومن خلال مؤسسات رسمية لتؤكد أن هذا المال نظيف ومن مصادر شرعية . ومن ثم فإن هذه الجريمة تدور محاورها على ممارسة الخداع والتمويه وهي إضفاء الشرعية على غير المشروع ، وجعل غير القانوني قانوني ، وجعل المجرم يبدو في أعين الناس شريف ، ومن ثم يظهر في المجتمع كأحد قادة ورموز المجتمع الطاهر النقي التقى الذي أنتج ذاته عصامياً ، ولم يصل إليه الثراء عن طريق الميراث ⁽¹⁾ .

خامساً : مخاطر جريمة غسيل الأموال :

تتعدد مخاطر جريمة غسيل الأموال وتختلف مجالات الخطر الذي تمثله سواء على الفرد المواطن ، أو على المجتمع ككل ، سواء من النواحي : الاقتصادية ، أو السياسية ، أو الثقافية ، أو الاجتماعية ، فهي جريمة متعددة الوجوه ، ومتنوعة الجوانب وأثرها ممتد على :

(1) - كل من النظام الاقتصادي والسياسي للدولة .

(2) - بنیان القيم والأخلاق والمبادئ وثقافة المجتمع والفرد .

(3) - نسيج العلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد .

حيث لا يقتصر خطرها على مجال بذاته ، ولا يقف شرها عند حد معين ، بل إنها شديدة الضرر وبالغة البشاعة ، وسواء كان هذا الخطر المتعدد يشمل الجوانب الاقتصادية أو السياسية ، أو الثقافية ، أو الاجتماعية ، أو الإنسانية .

فمن الناحية الاقتصادية لا يقف خطرها عند الأموال التي فقدتها المجتمع نتيجة ممارسة الجرائم الأصلية التي تكونت من خلالها الثروة والمال الحرام ، أو التي فقدتها الاقتصاد نتيجة عدم مصادرة أموال هذه الجرائم ، بل أيضاً لامتداد هذا الفقد إلى كافة المراحل المتتابعة التي تمت خلالها جريمة غسيل الأموال ، وإلى التهام جانب منها نتيجة عمليات غسل وتبييض

(1) عادة ما يكشف المجرم عن ذاته من خلال استهائته بالأخلاق والقيم ، ومن خلال إنفاقه البذخي وإسرافه الواضح واهتماماته المظهرية .. وتعطشه الدائم لتسليط الأضواء الإعلامية عليه .. فهو منعطش عطش من عاش جانب كبير من عمره في الخفاء والظلام ، وأن أوان ظهوره وخروجه إلى النور ..

الأموال القدرة . ففي داخل كل مرحلة يحدث عمليات إفقاد للقيمة المضافة الحقيقية حيث يتم ممارسة أعمال غير مطلوبة ، ولا يحتاج إليها الاقتصاد بالفعل . فعلى سبيل المثال تكون أعمال المضاربة على العقارات والشقق والأراضي والتي تشكل جانباً من معاملات وعمليات غسيل الأموال لا تعطي قيمة مضافة حقيقية إلى المجتمع ، بينما تذهب كامل أرباحها وعملياتها المختلفة ، بل وناتج معاملاتها إلى الخارج ولا يستفيد به الاقتصاد القومي .

فضلاً عن أن عمليات الرشوة والعمولات المصاحبة دائماً لعمليات غسيل الأموال تؤثر على إشاعة مناخ عمل غير صحي في الشركات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية ، وإقامة علاقات سرية ، وإيجاد تنظيمات فساد وشبكات نفوذ للقيام بهذه العمليات ، وهي ذات تأثير مدمر على أجهزة الإنتاج في شركات ومؤسسات وأجهزة الدولة ، وتمتد مخاطرها ودمارها أيضاً إلى أنشطة تسويق المنتجات في مراكز تسويقية مختلفة ، وإلى أجهزة التمويل من بنوك ومصارف وشركات تمويل ، وكذلك تؤثر على الأفراد العاملين في كافة هذه المجالات .

أما من الناحية السياسية فإنها تصيب النظام السياسي في مقتل ، حيث تدفع به إلى الهاوية ، من حيث عدم مصداقية الأحزاب ، وعدم تعبيرها الصادق عن المجتمع ، وسوء اختيار رموزها وعناصرها ، وفقدان الثقة فيها ، والاغتراب عن الواقع العملي وعدم قدرة كوادرها على الاختلاط بال جماهير .

ومن الناحية الثقافية فإنها تنشر ثقافة الجريمة ، ثقافة المكسب السريع دون جهد أو تعب ، ثقافة الاستيلاء على أموال الغير وأموال المجتمع ، ثقافة الانتهازية الوضولية ، ثقافة السرقة والنهب ، ثقافة الحقارة والدعارة ، ثقافة المتاجرة بالقيم والمجاهرة بالردىء ، وإحلال الضحالة محل الأصالة ، ثقافة الهدم بدلاً من البناء ، ثقافة العبث بدلاً من الجدية ، ثقافة اللاتقافة .

ومن الناحية الاجتماعية ، انتشار التفوق على الذات ، وقطع الصلات مع الآخرين ، وتمزيق النسيج الاجتماعي ، وعدم تماسك أفراد المجتمع ، بل حدوث اغتراب الفرد بين مجتمعه ، وانحصار صورة المجتمع إلى داخل ذاته .

ومن الناحية الإنسانية ، اشتداد التناقض ما بين التوجه الأممي العالمي للإنسانية ، وما بين انغلاقها على داخل النفس الواحد باهتماماتها الداخلية الذاتية .

سابعاً ، آثار ونتيجة جريمة غسيل الأموال :

عندما تنتشر عمليات غسيل الأموال في أي دولة من الدول ، يصاب جهاز الاقتصاد القومي بأمراض اقتصادية خطيرة ، أمراض متعارضة وعلاجها يتعارض مع بعضه البعض ، ويصبح متخذ القرار الاقتصادي واقعاً تحت تأثير دوائر خبيثة متلاحقة من الشكوك والهواجس والظنون ، وعدم التأكد ، وتدخل مؤسسات الاقتصاد في متاعب ومشاكل وتنازع ، وتدخل مشروعاته في مشاكل عجيبة غريبة تتعارض فيها وتتداخل فيها الأسباب والنتائج ، وتدهور معها الأوضاع ، حيث نجد أن بعض عناصرها وعواملها تعمل كأسباب والبعض الآخر يعمل كنتائج وإفرازات ، كل منها يؤدي إلى الآخر ، ويضيف إلى ما سبقه تراكمات متصاعدة ، حيث أن عمليات غسيل الأموال تؤدي إلى :

1 — فقد سيولة الاقتصاد سواء من العملة المحلية أو من العملات الأجنبية التي تلتهم الاحتياطي الأجنبي الخاص بها مع كل عملية غسيل دولي أو محلي يترتب عليها إجراء تحويلات إلى الخارج عبر البنوك والمصارف ، وبشكل رسمي علني مشروع ، ومن خلال وسائل علنية مشروعه .. بل إن كثيراً ما تلجأ عصابات الجريمة المنظمة إلى الضغط بشدة على موارد البلاد من النقد الأجنبي لتحقيق تأثير مزدوج التدمير يأخذ جانبيين هما ما يلي :

الجانب الأول : — إفساد العاملين في المؤسسات التي سيتم استخدامها في الغسيل نتيجة ارتفاع تكاليف المعيشة بعد إنخفاض أسعار الصرف مقابل رشوة بسيطة .

الجانب الثاني — تحقيق مكاسب نتيجة ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية بالسوق المحلي و حدوث أزمات مخططة في عرض النقد الأجنبي .

2 — الضغط على موارد الدولة من النقد الأجنبي وإيجاد علاقات غير توازنية وغير عادلة وغير منصفة لأسعار الصرف ، الأمر الذي قد يؤدي إلى قيام ظاهرة حب الاكتناز للعملات

الأجنبية، وحجب الأموال الأجنبية عن الإيداع لدى الجهاز المصرفي ترقباً لإقامة أسواق غير رسمية للنقد الأجنبي في الدولة ، أسواق سوداء قائمة على تجارة العملة ويتحقق من ورائها أرباحاً طائلة .

3 - إيقاع المجتمع فريسة للتضخم الركودي Stagflation حيث يصاب المجتمع بظواهر اقتصادية متعارضة. ففي الوقت الذي ترتفع فيه أسعار السلع نتيجة ارتفاع أسعار الواردات وعدم قدرة مصادر البلاد من العملة الأجنبية على تغطية حاجتها من الواردات ، نجد أن جهاز الإنتاج الوطني يعاني من الركود وعدم قدرة السوق على امتصاص واستيعاب منتجاته التي تتكدس بها المخازن ، وبالتالي تتسع الخسائر ويزداد الفاقد والتالف تبعاً لذلك ويصاب متخذ القرار بالحيرة حيث نجد أن هناك ازدواجية متعارضة في الوضع الاقتصادي تأخذ شكل جانبيين هما :

الجانب الأول : - ركود في الطلب المحلي وانكماش في القدرة التصريفية للمشروعات مع ارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل مستمر، وعدم القدرة على تمويل الاحتياجات من المستلزمات ، وتآكل رأس المال العامل للمشروعات ، وحدوث فجوات متزايدة في رأس المال العامل ، خاصة فيما يتصل بالنقدية السائلة ، وعدم قدرة المشروعات على تدبير مستلزماتها .

الجانب الثاني : - ارتفاع في الأسعار بشكل متواصل لا يستطيع المستهلك تحمله ، وبالتالي لا يستطيع شراء السلع أو الخدمات التي تقدمها المشروعات لعدم تناسبها مع الدخل الذي يحصل عليه ، وبالتالي تحوله إلى استهلاك سلع بديلة رخيصة تتناسب مع هذا الدخل.

4 - ارتفاع نسبة وعدد العاطلين عن العمل لهروب المستثمرون وعدم إقامة مشروعات استثمارية جديدة تستوعب أعداد جديدة من راغبي العمل والباحثين عنه والقادرين عليه ، فضلاً عن قيام المشروعات الحالية بالاستغناء عن أعداد متزايدة من العاملين بها لعدم قدرتها

على تحمل أعباء مرتباتهم ، وتخفيض مرتبات وأجور العاملين الباقين لديها مما يزيد من عدم الاستقرار الوظيفي ويخلق مناخاً غير صحي وغير دافع على الإنجاز ، مما يؤدي إلى تراجع الإنتاجية ، وتراجع حجم الإنتاج ، وارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من عناصر التكاليف الثابتة ، وبالتالي إنكماش هامش الربح ، وتحول المشروعات من كونها رابحة إلى تحقيقها خسائر متزايدة بتفاقم الأوضاع ، وتحولها إلى الأسوأ .

5 — انتشار الظاهرة الإجرامية واتساع نطاقها ، واعتياد الأفراد عليها وانخفاض وضعف مقاومتهم لها ، واتخاذ الجريمة حرفة معتادة وممارسة ، بل وإيجاد مبرر لممارستها (مبرر اقتصادي ، سياسي ، اجتماعي .. الخ) ، مما يجعل تقبلها أمراً مفروضاً وغير مقاوم !!! مما يؤدي إلى انتشار الأمراض الاجتماعية الخطيرة وتفشي الرذيلة ، وجعلها أساس اكتساب الدخل ، وتنوع مجالات الانحراف باعتبار أن الانحراف أساس رئيسي في الارتقاء داخل المجتمع بصفة عامة ، وليس فقط داخل مجتمع الإجرام ، ومن ثم تمزق المجتمع واهتراء نسيجه ، بل وعدم التحامه حول قضايا القومية الوطنية ، وابتعاده عن قاداته ، وعدم إحساسه بهم أو بعضهم .

6 — ارتفاع حجم الإنفاق العام الحكومي سواء لمحاربة ومكافحة الظاهرة الإجرامية المنتشرة ، أو للتغلب على الاستنزاف المستمر الذي يسببه انتشار الجريمة المنظمة في الأجهزة المختلفة مع انخفاض حصيلة الدولة من الضرائب ، وبما لا يؤدي إلى تمويل كامل الإنفاق العام ، مما يدفع الحكومة للاستدانة المحلية والخارجية ، وفي الوقت ذاته يحدث تعارض ما بين جانبيين رئيسيين هما :

الجانب الأول : — انخفاض الموارد لانخفاض الحصيلة وتدني الأرباح ، وإفلاس العديد من الشركات وحدوث تعطل وبطالة متزايدة في الاقتصاد ، وتدني الإنفاق وتدني الاستهلاك ، وتدني عائد وإيرادات المشروعات .

الجانب الثاني : — ازدياد الاستخدمات لمواجهة الزيادة المضطردة في الاستخدام ومواجهة

ارتفاع الأسعار أيضاً الذي يزداد ويتصاعد مع تدني القدرة على مواجهة متطلبات الاستهلاك .

7 - إنخفاض قدرة الدولة على سداد التزاماتها المحلية والخارجية وتفاقم الدين المحلي والخارجي وعدم قدرة الدولة على خدمة هذه الديون ، وبالتالي نقل قدرتها على الاستدانة بشروط ميسرة ، ويقل استعداد المقرضين لمنحها قروض إضافية إلا بتكلفة أعلى وشروط أصعب ، مما يزيد من تعثر الدولة واتجاهها نحو الإفلاس ... وهو اتجاه يحدث كثيراً عندما تعتمد عصابات الجريمة المنظمة إلى إفقار الدولة ، وإلى دفعها دفعاً لتقليل الإنفاق الحكومي ، وبالتالي تقليل قدرة الدولة على ملاحقتهم أو مقاومة ما يمارسونه من إجرام .

8 - سوء توزيع الدخل القومي، وحدوث انحراف شديد في توزيع الدخل بين طبقات المجتمع ، خاصة تراجع دخول كل من الطبقة الدنيا ، والطبقة الوسطى ، واستئثار الطبقة العليا بالنسبة الأكبر من الدخل ، مما يؤدي إلى ازدياد التوتر الاجتماعي، وارتفاع الميل الحدي نحو الإنحراف، وإلى حدوث حالات قلق وغضب بين أفراد المجتمع ، حتى داخل العائلة الواحدة ، وتفكك وانحيار نظام الأسرة ، وعدم استقرار اجتماعي ، مصاحب بالعنف والتوتر، وعدم قدرة على التخطيط والتنظيم والتعامل مع مستجدات ومتغيرات المستقبل ... وانفلات الأوضاع مع تصاعد حالات الجريمة الشاذة ، والتي لم تعد تهز المجتمع بتكرار حدوثها ، واعتياد الأفراد عليها .

9 - التأثير السلبي على سوق الأوراق المالية من حيث ارتفاع حدة التقلبات في أسعار الأوراق فيها ما بين الصعود الشديد والهبوط الأكثر حدة وشدة ، الأمر الذي يحقق خسائر متصاعدة لصغار المستثمرين ، ويؤدي إلى مزيد من المتاعب أمام المستثمرين الجادين ، ويخلق لدى الكثير حالات إحباط عندما يكتشف أنه وقع فريسة وضحية مخطط خبيث للتلاعب بأمواله ، أداره وأحكم تنفيذه عصابات الإجرام المنظم التي تقوم بغسل أموالها القدرة عبر البورصة .

10 - ازدياد قيمة وحجم الأموال الهاربة إلى الخارج ، وخسارة الاقتصاد لعائدها وقوتها

ونائج استثمارها ، وبالتالي انخفاض الضرائب التي يمكن تحصيلها عليها ، وفي الوقت ذاته دفع المستثمرين الوطنيين إلى العزوف عن ضخ مزيد من الاستثمارات في الاقتصاد الوطني، وتسييل جانب كبير من استثماراتهم الحالية وتحويلها للخارج ، مما يخلق قوى طاردة للاستثمارات .

11 — الأثر السيء على سوق العقارات وسوق العقود والتوريدات من حيث إجراء وإحداث فجوة متسعة وتقلبات واسعة في أسعارها ، تؤدي إلى اختلالات في العلاقات الوظيفية للسوق ، وإلى خسائر متسعة لكل من المستثمرين والمقاولين والوسطاء .. وعزوف كل من البائع والمشتري على الاستمرار في عرض وطلب عقارات جديدة .

12 — تعرض البنوك لخطر الإفلاس والانهيار ، واشتداد حدة الأزمات نتيجة عدم قدرة العملاء على السداد ، وضياع أموالهم في مشروعات لا تربح ، أو تعرضهم لخسائر فادحة نتيجة هروب المقترضين بأموال المودعين ، وعدم قدرة البنوك على إعادة الأموال الهاربة . وهي كلها أمور مرتبطة بعمليات غسل الأموال التي تقوم بها عصابات الجريمة المنظمة مدمرة كل شيء في طريقها .

سابعاً : طبيعة عمليات غسل الأموال :

لجريمة غسل الأموال مضمون ظاهر حاكم ومتحكم في القيام بها وفي ممارستها، وفي انتهاج وسائل وأدوات تتم من خلالها ، وفي استخدام طرق ومسارات تمر من خلالها عبر مراحلها المختلفة وفي إطار محكم دقيق . وهي بذلك تنتهج مساراً في غاية المكر والدهاء . ويمكن تعريف عملية غسل الأموال بأنها مجموعة من المراحل العملية والعمليات التنفيذية المتتابعة التي تقوم بها عصابات الجريمة المنظمة لإضفاء الشرعية على مال غير مشروع بإيجاد مصدر يبدو شرعي له ، ويتم ذلك ، عبر وسائل مختلفة ، وبأدوات معينة ، من أجل تبييض وغسيل المال الحرام لعصابات الإجرام ، والذي اكتسبته من ممارسات الجرائم السابقة ، والتي استطاعت تكوينه من ممارسة الجريمة بشتى أنواعها وتكونت منها حصائل ضخمة سابقة على عمليات الغسل ، ومن ثم تحتاج إلى غسله ، وإدخال هذا المال

في قنوات مصرفية وغير مصرفية متتابعة لإبعاد شبهة الجريمة عنه ، وإظهاره على أنه مال شريف طاهر ، ويتم خلالها مايلي :

1 - القيام بالعديد من عمليات الخداع والتمويه والتغطية والتزييف والتدليس ، والتنقلية الحركية عبر محطات ومجالات وسائل عديدة مختلفة ، وعبر أنشطة اقتصادية مختلفة ، ويتم الانتقال منها وإليها ، وبما يؤدي إلى فقد السيطرة والقدرة لأي جهاز رقابي على معرفة المصدر الأصلي الذي تكون من خلاله هذا المال ، سواء نتيجة تعدد المراحل التي تم تبييض المال فيها ، أو اختلاف الأنشطة التي تم إدخال المال إليها ، وعبر العديد من الوسائط المصرفية وغير المصرفية، ومن ثم يكتسب المال الحرام والقذر وضعاً جديداً بتحويله إلى مال حلال شرعي ، حيث امتزج واختلط بالفعل بمال حقيقي شرعي وعبر العديد من الأنشطة ، وباستخدام عمليات التنقل المتتابع حتى تصبح في النهاية الأموال القذرة السابقة أموالاً تبدو لغير المتخصص شريفة نظيفة ، تم اكتسابها من عمل شريف ، ومن ثم يمكن تحويل الخفي والسري منها إلى مال علني يقوم المجرم بالاستمتاع به وإنفاقه علناً .

2 - إيجاد واجهة علنية شريفة للمجرم يتم إكسابه لها ، واستخدام نماذج سليمة من الأعمال والأنشطة الشريفة لتعريف المجتمع به، وإدماجه فيه ليس فقط كفرد عادي منه ، ولكن كأحد وجهاء الطبقة الثرية فيه، وكأحد أعضاء الصفوة فيه، كرمز من رموزه الطاهرة الشريفة، وباستخدام جهاز الإعلام الذي يحوله إلى واجهة محبوبة تحاط بالتقدير والاحترام، بل إلى شخصية ناجحة تحصد الجوائز وتفوز بها في مناسبات كثيرة يتم التخطيط أو الإعداد الجيد لها ، خاصة عندما يكون التمويل والإعانات والدعم المالي الذي يقدمه إليها هو العنصر الحاسم في الاختيار⁽¹⁾ .

3 - إيجاد علاقات مصلحة نفعية شديدة التأثير بين المجرم وبين بعض المسؤولين من

(1) كثيراً ما يكون وقت الركود وأزمات السيولة من الأوقات المناسبة لعمليات تبييض الأموال وغسيل الأموال القذرة ، حيث تعاني المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية من نقص السيولة وقلة الاعتمادات المالية ، وتصبح متلهفة ومتعطشة على الحصول على أي أموال لدعم نشاطها وضمان استمراره ، ومن هنا تبدأ في التفاوض عن بعض الاعتبارات الأمنية ، بل وعدم الحث على ممارسة الضوابط الزمنية ، وإحداث شكل من أشكال التراخي الأمني المقصود والتمتع ، ومن ثم ترسخ لضغوط قوية من أجل فتح حسابات مصرفية لأشخاص ليسوا فوق مستوى الشبهات بل وتساعدهم على القيام بعمليات غسل الأموال ظناً أنها عمليات سوف تجني من ورائها الكثير من المكاسب والعمولات والأنعاب والمصاريف ، فضلاً عن توفير نسب السيولة الارتباطية من الجهات الرقابية بصفة عامة والبنك المركزي بصفة خاصة ، بينما في الحقيقة تفقد مقومات وعناصر الثقة فيها ، ويبدأ العملاء والعاملين الشرفاء في الخروج منها وتصبح ضحية فساد إداري مستهتر يقضي على كل ما فيها .

الجهاز التنفيذي والسياسي ، ليكون منهم أداة حماية ونظام وقاية له ، وأداة تقبل المجتمع لوجوده بينهم، وعادة ما يكون جهاز العلاقات العامة الذي كونه من هؤلاء المسؤولين المحالين للتقاعد ، أو من أبناء وذوي وأقارب هؤلاء الذين لا يزالون يحتلون مناصبهم الرسمية ، ولديهم من السلطة والنفوذ الإداري الرسمي ما يدعم هذا المجرم في تحسين صورته الجماهيرية ويحول دون الاقتراب منه من جانب أجهزة مكافحة ، ويحول دون الوصول إليه من جانب أجهزة الملاحقة الأمنية والشرطية ، وعادة ما تكون مهمة جهاز العلاقات العامة هي إعادة رسم صورة معتاد الإجرام وتحويله إلى أحد وجهاء المجتمع ، وفي الوقت ذاته إضافة العديد من الرتوش لتجميل هذه الصورة ، ووضع مصنوع من القصص والحكايات والروايات بعضها من نسيج الخيال ، والبعض الآخر مصنوع جزئياً وفتياً بالتبرعات الخيرية لتحقيق هذا الهدف .

وبالتالي تنجح هذه العلاقات في تنقية ما قد يكون معروفاً عن المجرم في السابق ، والوصول به إلى خلق شخصية جديدة له ، واسم جديد ، وحياة جديدة مع تكوين إطار مؤسسي (شركة / منظمة / مشروع / عمل فردي خاص) يتم مخاطبة المجتمع من خلاله ، وجعل المجتمع يسمح بانخراط هذه الشخصية في داخل مؤسساته ومنظماته الرسمية وغير الرسمية .

4 — استغلال النظام المؤسسي السابق لاستيعاب الجديد من عمليات غسل الأموال التي سوف تتم لاحقاً ، خاصة وأن ممارسة جرائم السابقة يجعل إجرامه أمراً معتاداً ويصعب عليه الخروج عنه أو الانقطاع عن ممارسة الجريمة التي أدمنها واحترفها واعتاد عليها وجنى مكاسبها وثمارها بجريمة غسل الأموال .. ومن ثم يتم اقتراف الجرائم السابقة على نطاق واسع وتحت ستائر وأغطية تبدو شرعية ، ويتم غسل الأموال المتدفقة منها بنفس الأسلوب وذات الوسائل .

5 — القيام بعمليات تحويل الأنظار عن الممارسات الإجرامية التي تتم على قدم وساق وبشكل أكثر سرعة وأكبر حجماً⁽¹⁾ ، وتحت سواتر قوية بإيجاد عمليات إيهام للنجاحات المتتالية للشخصية الجديدة التي أخفاها المجرم عن نفسه، وتحويله إلى شخصية «رمزية» ورجل رأي عام ، وإحاطته بسياس حماية ووقاية من المسؤولين السابقين والحاليين ووضع حدود لحركة أجهزة الرقابة ، بل تهديد كل من يجرؤ على الاقتراب منه أو التشكيك في نزاهته ، ومطاردة الشرفاء الذين يعرفون أو قد يعرفون حقيقته بدون هوادة ، وإفقادهم قدرتهم على ملاحظته أو الوصول إلى حقيقته ، وقد يصل الأمر إلى إحاطته بحرس من رجال الأمن المحالين إلى المعاش، واستخدام ألقابهم الدالة على رتبهم السابقة الكبيرة كأداة من أدوات الحماية والوقاية فضلاً عن شبكة نفوذهم الممتدة .

ثامناً : حجم جريمة غسل الأموال في العالم :

لا يستطيع أحد أن يعرف على وجه الدقة مقدار ما يتم غسله من أموال قدرة في جميع أنحاء العالم ، وبالتالي فإن حجم ما يعرف منها ضئيل للغاية ، مثلها مثل جبال الثلج أعلى ما فيه قمته الظاهرة وهي مهما كان حجمها الظاهر ، فهي قمة صغيرة الحجم ، فإنها لا تُقاس بالحجم الضخم الخفي لجسم جبل الثلج ، وهو ما يماثل جريمة غسل الأموال الحجم الأصغر هو المكتشف أما الأكبر فهو خفي دفين .

ويقدر حجم جريمة غسل الأموال التي تتم عبر بنوك العالم وأجهزته المصرفية بنحو 3 تريليون دولار سنوياً⁽²⁾ ، أي ما يقدر بنحو 5% من إجمال الناتج العالمي ، وأن عمليات غسل الأموال في روسيا تقدر بنحو 100 مليار دولار . وقد أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن روسيا خسرت نحو 25 مليار دولار بسبب عمليات غسل الأموال ، في حين تقدر عمليات غسل الأموال التي تتم في الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 100 مليار دولار سنوياً .

(1) كثيراً ما تكون هذه المرحلة من أهم المراحل التي قد تقضي على المجرم الذي يخرج عن حرسه وعن حذره ، ويقوم بالتخلي عن بعض مراحل الغسيل والتبييض ليدخل الأموال الحرام القدرة إلى أنشطته العلنية المشروعة ، ويمارس تحت ستارها أنشطته الحرام غير المشروعة ، ومن ثم ينكشف أمره ويحاكم ، ويدان ويقتص منه المجتمع ، فالجريمة لا تفيد .

(2) تصريح «بينو لانشي» مدير مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة — أمام المؤتمر الدولي لمكافحة الأنشطة الاقتصادية غير القانونية الذي عقد في سان بطرسبرج — روسيا في 2001/6/5 نقلاً عن صحيفة الأهرام المؤرخة 2001/6/6 ص 4 . . .

وفي هذا الإطار فإن جريمة غسيل الأموال ، جريمة بالغة الخطورة ، فهي تعمل على جعل المجرم يدمر ويحطم أمن المجتمع ، وينقل إلى أفراد مجموعة من القيم السلبية الهدامة المشكلة لفكر ومبادئ الإجرام المنظم ، ويجعل هذا المجتمع يعاني من الفجوات والثغرات العازلة والفاصلة التي تعيق تقدمه .



مجالس غسل الأموال

تتعدد مجالات غسيل الأموال وتزداد وتنوع باكتشاف مجالات جديدة يلجأ إليها المجرمون لإجراء عمليات غسل الأموال . ومن الحقائق التي كتب عنها الكثير القدرة الهائلة لعصابات الجريمة المنظمة على اكتشاف أساليب جديدة تضاف إلى أساليبهم الإجرامية المضادة ، وقدرتهم على ابتكار مجالات أنشطة يتم من خلالها غسل أموال الجريمة ، وفي إطار عمليات تغطية وخداع وتمويه عديدة ، مؤثرة على الحياة بكافة جوانبها ، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية ، وهي في اتجاهها العام وارتباطاتها الخاصة، تضيف المزيد والجديد والمستحدث .. ولما كانت أساليب المقاومة والمكافحة لا تنفصل عن متابعة الجريمة ، وعن الوقوف على كل تطور وجديد يضاف إليها ويستحدث فيها ، فإن على الباحث المدقق متابعة كل حركة تواصلية في إطار دراسات متعمقة ومستفيضة لا تنفصل عن الواقع ، بل تعيش الواقع وتتفوق على ما يحدث فيه من خلال ابتكار أساليب أكثر فاعلية لمكافحة ومقاومة جريمة غسل الأموال ، خاصة وأن غسيل الأموال من الجرائم التي يراها عديمي الخبرة من الجرائم السهلة، بل أن البعض لا يراها جريمة على وجه الإطلاق، خاصة وأنها تتحدث عن مجرد أموال تتحرك وليس عن تصرفات إجرامية وسلوكيات مجرمة تتم ، بل إنها مجرد تحريك أموال وأنها لا تتحرك فيها الأموال عبر وسائل ووسائط مختلفة ، ولا يترتب عليها بالفعل ممارسة أي شكل من أشكال الجرائم المألوفة والمعتادة المولدة للدخل ولرأس المال .. سوى أن يتم دفع بعض الرشاوي والعمولات من أجل إحكام عمليات الغسيل .. وبعض الهدايا ذات الطبيعة الخاصة .. أي يراها البعض مصدراً للدخل ومدرة للعائد .. وبالتالي يمكن أن تحقق انتعاشاً في عصر الركود يحقق رواجاً في زمن الكساد والانكماش ... وبالتالي فهي في عُرف هؤلاء البعض ليست جريمة ، وإن كانت جريمة فهي جريمة مستحبة ومرحباً بها .. إلا أنه في الواقع فإن هذه الجريمة ستظل أخطر أنواع الجريمة التي تدمر كل شيء .. بل أنها واسعة التدمير والخراب لكل من :

— النظام السياسي للدولة .

— النظام الاقتصادي للدولة .

— النظام الاجتماعي للدولة .

— النظام الثقافي للدولة .

— النظام العام والقانوني للدولة .

بل أن خطرهما يمتد إلى أبعد من ذلك ، ومن ثم فإنه لا يقبل عليها أحد ، ولا تجد هوى إلا في نفوس بعض أصحاب الضمائر الخربة ، أو القيم المهزوزة ، ومن ثم فإن إعلان الحرب على جريمة غسل الأموال ، ومكافحتها تحتاج أولاً إلى معرفة مجالات الغسيل التي تلجأ إليها عصابات غسل الأموال . ومن أهم مجالات غسل الأموال المجالات الآتية :

— المجال الأول — مجال المضاربات على الأسهم في البورصات الوليدة الناشئة :

حيث تقوم عصابات غسل الأموال بانتهاز فرصة ظروف الأسواق المالية الناشئة ، وضيق نطاق السوق ، وقلة عدد المتعاملين فيها وصغر حجم العمليات ، وقلة الشفافية ، وضعف أجهزة الرقابة .. ومحدودية عدد الأسهم وقلة قيمتها خاصة وأن الشركات الوطنية المحلية المسجلة فيها يكون حجمها صغير بالقياس بالشركات العالمية .. ومن ثم فإنها تكون مجالاً مثالياً لغسل الأموال ، وتقوم هذه العصابات بالتلاعب في أسعار الأسهم ، واستخدام القوة الاحتكارية المسيطرة والمهيمنة على عمليات البيع والشراء والتعامل والتداول في البورصة ، والتي غالباً ما تضم أطرافاً ثلاثة وهم :

— الطرف الأول — سماسرة ووسطاء أوراق مالية يتم اختيارهم بدقة ممن لديهم استعداد

كامل للانحراف وللتواطؤ والتدليس مع عصابات الجريمة المنظمة ، والاستجابة لما يطلب منهم ، وعادة ما تقوم عصابات الجريمة بتأسيس شركات سمسرة تابعة أو مملوكة بالكامل لها ، خاصة عندما تكون شركات السمسرة شركات مساهمة مالية ، وليست شركات أشخاص ، ومن ثم يتم تكوين الشركة كستار جيد لعمليات الغسيل ، وتتولى الشركة أولاً

انتقاء الشركات المؤهلة ⁽¹⁾ لعمليات غسل الأموال عن طريق الأسهم العادية التي أصدرتها وطرحتها للتداول في سوق الأوراق المالية.

ويقوم هؤلاء السماسرة أو الوسطاء بإطلاق الإشاعات ونصح المتعاملين بالتخلص من هذا السهم وبطريقة ذكية لا تلفت النظر ، ثم تقوم ذات المجموعة أو مجموعة أخرى بالتنسيق معها لشراء جميع الأسهم المعروضة للبيع حتى تحتكر كامل السهم ، وبصفة خاصة أن تكون من ضمن هذه المجموعة الطرف الثاني التالي .

— الطرف الثاني — صناديق استثمار وبنوك لديها محافظ أوراق مالية متعددة ومتنوعة ومختلفة وأن تكون لديها الموارد الكافية واللازمة لشراء ما يطلب منها شرائه من أوراق مالية. ويشترط في اختيار البنك أن يكون قد تم اختراقه ، والسيطرة على قياداته من خلال توريثهم في فضائح مالية وأخلاقية بالغة الشذوذ ، وأن تكون هناك مستندات دامغة قد تم الحصول عليها بالفعل تدين هذه القيادات ، وأن تكون هناك ملفات تأمين وسيطرة قد تم إعدادها لهم .. ومن ثم تصدر الأوامر إلى صندوق الاستثمار التابع للبنك لشراء هذه الأوراق وكذلك لقسم الأوراق المالية ، ويقوم بعد ذلك ببيعها إلى الطرف الثالث الذي تم التنسيق معه .

وعادة ما يلجأ الطرف الثالث إلى كل من إدارة أمناء استثمار في البنك ، أو إلى قسم الأوراق المالية لشراء هذه الأسهم ، وإثبات حقوقه عليها منذ لحظة الشراء الأولى عند سعرها المنخفض جداً في بداية العملية ⁽²⁾ ، وكذلك عند بيعها عند ارتفاع سعرها جداً في نهاية العملية ⁽³⁾ .

— الطرف الثالث — أفراد وشركات تقوم بعمليات البيع والشراء وإصدار أوامرها بتدوير

(1) يتم عادة اختيار شركة تعاني من مناعب مالية ، وأن تكون هذه الشركة غير رابحة أو معدل ربحيتها متدني لدرجة كبيرة ، وبالتالي يكون المساهم فيها وحائز الأسهم لديه استعداد كبير للتخلص من هذه الأسهم وبيعها ، ويقوم منفذ عملية غسل الأموال بشراء هذه الأسهم المعروضة للبيع بسعر رخيص ومتدني جداً ، خاصة مع إطلاق إشاعات قبل الشراء بأن وضع الشركة سيزداد سوءاً ، وأنه من الأفضل سرعة التخلص من أسهمها وبيعها للشخص «الغني» الذي سيقوم بشرائها ، أو للشخص «الغشيم» الذي لا يدرك حقائق الأمور .
(2) (3) عادة ما يتم صنع موجة واتجاه عام يأخذ شكل التخلص والبيع لأسهم في بداية عملية غسل الأموال ، ويأخذ شكل طلب مغالى فيه وشراء لذات الأسهم عند إتمام عملية الغسل .. وهو ما يطلق عليه سياسة التطبيع .

المحافظ ، وبذكاء شديد يتم إدارة هؤلاء الأفراد أو الشركات بالشكل الذي لا يلفت النظر إلى أن هناك عمليات غسل أموال تتم⁽¹⁾ ، وعادة ما يكون القائد لعملية الغسيل مستتر يتوارى بعيداً ويعطي تعليماته الواضحة المحددة ، ليتم تنفيذها بهدوء وذكاء شديدين .
ومن خلال عمليات البيع والشراء والتدوير والتداول يتم غسيل الأموال القذرة .

— المجال الثاني — مجال المضاربة على أسعار الأراضي والعقارات والشقق الفاخرة :

وهو من أهم وأخطر مجالات غسل الأموال القذرة ، حيث تمثل عمليات شراء وبيع العقارات والأراضي ، أياً كان موقعها ، مجالاً جيداً لغسل الأموال خاصة عندما تكون هذه الأراضي في مناطق يصعب التحقق من سعرها ويكون محل اختلاف في وجهات النظر ، فهي تعتمد على تقدير شخصي وأيضاً تعتمد على تعيين شخص للعقار أو للأرض محل التثمين⁽²⁾ .
وتستخدم الأراضي عادة في المناطق المتطرفة بمساحات كبيرة لإقامة مشروعات ضخمة ، أو مزارع ، وهكذا يتم التعاقد عليها ، ثم بيعها لآخر يرغب فيها بشدة بعد أن يكون أضيف إليها بعض الإنشاءات غير المكلفة «سور» ، مبنى إقامة ، مبنى حراسة .. الخ .

ويتعين دائماً أن يكون هناك بنك يقوم بخدمة كل من البائع والمشتري في عمليات الشراء والبيع ، وتقوم البنوك التي لديها خدمات أمناء الاستثمار بتقديم هذه الخدمة وبصفة خاصة لإثبات أن الشراء والبيع حقيقي وليس صوري على الورق فقط ، ومن ثم أيضاً قبول الإيداعات النقدية وتحويلها إلى أرصدة داخل الحسابات .

وينصرف الأمر إلى المواقع المتميزة وإلى الشقق الفاخرة في الأماكن المتميزة . حيث تقوم العصابات الإجرامية أو المجرم باستخدام بعض أمواله لشراء عقارات في مناطق متميزة ، أو شقق وفيلات فاخرة أو إقامة قرية سياحية ، ومشروع إسكاني فاخر ، ثم من خلال عمليات

(1) تقوم شركات السمسرة باستخدام أسماء أفراد عاديين سبق أن تعاملوا معها وحصلت على بياناتهم الشخصية ، ومن ثم تقوم بعمليات البيع والشراء بأسمائهم دون أن يكون لديها أي أوامر منهم ، خاصة وأن معظم الأسهم المتوافرة في البورصات الناشئة هي أسمية ، وبالتالي تحتاج إلى أعداد كبيرة من الأسماء لتنفيذ عمليات غسل الأموال .

(2) يعد العقار بطبيعة موقعه ومكانه وحجمه وشكله من الأشياء التي تخضع لعنصر التفضيل الشخصي ، وبالتالي يصعب تنميته ووضع في قوائم جامدة نمطية ، ومن ثم فإن فارق سعر الشراء والبيع الذي عادة ما يكون إيجابي يؤدي وظيفة الربحية المرتفعة «حجم الربح وليس نسبته» في إيجاد مصدر شرعي لأموال غير مشروعة .

إعادة البيع وإضافة هوامش ربح مغالى فيها يتم إيجاد مصدر مشروع لباقي الأموال . وعادة ما تكون عمليات الشراء والبيع صورية عبر مجموعة من الوسطاء والشركات التابعة له إدارياً أو قانونياً ، أو لها علاقات مصلحة معه وتقوم أجهزة البنوك والمصارف تجديد هذه العمليات دون أن تدري أنها وقعت ضحية لبرنامج مكر لغسل الأموال ، ولكن يلاحظ دائماً أن هناك شكوك وقرائن تدل على أن هناك عمليات غسل أموال في هذه العمليات من بينها عدم مناقشة الميل لأي عمولات ومصاريف يتم تحصيلها ، وكذلك دفعه للضرائب والرسوم وعدم قيامه بأي عملية تحايل .

— المجال الثالث — مجال العقود والتوريدات الحكومية وغير الحكومية الهائلة :

تعد العقود والتوريدات الحكومية بصفة رئيسية من المجالات التي يسعى إلى الفوز بمناقضاتها عصابات غسل الأموال ، خاصة وأن مبالغها الضخمة وعدم الشك فيها ، وانتظامها وتدفعها ، ووجود مصادر رسمية للنقدية ، كلها وغيرها تجعلها من المجالات الرئيسية المناسبة لغسل الأموال ، خاصة توريدات الغذاء والإعاشة⁽¹⁾ لكل من :

— القوات المسلحة (بأفرعها البرية والبحرية والطيران) .

— الداخلية وقوات الأمن الداخلي ، خاصة معسكرات الجنود وأطقم الحراسة والأمن المركزي .

— توريدات الغذاء للشركات والمصانع والبنوك وللمعسكرات الشاطئية .

— توريدات الغذاء للفنادق والقرى السياحية والمطاعم .

حيث تستغل هذه التوريدات في إيجاد مصدر شرعي للأموال التي سيتم غسلها ، وتتم

(1) من أهم المجالات التي تستخدم في غسل الأموال التوريدات إلى المصالح الحكومية وغير الحكومية الآتية :

— مصلحة السجون ومراكز المعتقلات . — المستشفيات العامة .

— مصلحة الدفاع الاجتماعي . — الملاجيء ومؤسسات رعاية الأيتام .

— مؤسسات الأحداث . — مراكز رعاية مرضى الجذام .

وعادة ما يشترط في اختيار هذه المراكز أن تكون مراكز دائمة وليست مؤقتة ، وأن توريداتها مستمرة ، وبشكل ملموس وحي ، وبالتالي لا يتطرق الشك إلى القائمين بعمليات التوريد ولا يتم سؤالهم عن مصدر أموالهم التي مولت هذه التوريدات ، بل عادة ما يتم النظر إليهم بعين الاقتدار والاحترام لتفهمهم وتقديمهم بعطاءات رخيصة جداً وقيامهم بالتوريد بجودة مرتفعة ، وعدم استعجالهم للشبكات التي عادة ما يتم دفع مبالغ وإكراميات جيدة للعاملين لقيامهم باستخراجها .

ميكانيكية العمل على النحو التالي :

— يقوم متعهد التوريد بالحصول على عقد توريد (عملية تنازل من الباطن إذا لم يستطع الحصول على العقد مباشرة) .

— يقوم بالتقدم إلى بنك معين للحصول على تمويل (عادة لا يزيد عن 20% من العقد) ، ويقوم بإيداع ضمانات نقدية قد تصل إلى 100% من قيمة العقد لضمانة البنك .

— يقوم المتعهد باستغلال أموال الجريمة في شراء السلع التي تحتاج إليها عملية التوريد ، واستخدام التسهيلات البنكية بدرجة محدودة .

— يقوم المتعهد بالتوريد والحصول على المستخلصات والشيكات الحكومية وتقديمها للبنك للحصول .

— بعد تحصيل الشيكات الحكومية يقوم المتعهد بإصدار تعليماته إلى البعض بفتح اعتمادات مستندية تمول من الحصيلة وتحويلها إلى الخارج في إطار عمليات استيراد .. وهكذا .

وقد أدت هذه العمليات إلى اختلال واسع المدى في العلاقات التوازنية الحاكمة والمتحكمة في عمليات التوريد ، حيث خرج من هذه العمليات التجار الحقيقيون لعدم قدرتهم على الفوز بعطاءات التوريدات الحكومية نتيجة للأسعار المتدنية التي تقل كثيراً عن التكلفة .. كما عجز العديد منهم عن الوفاء بتعهداتهم نتيجة توقف البنوك عن تمويل عقود لا تتناسب أسعارها مع تكلفتها ، وتعثر العديد من التجار للسبب ذاته ، وإعلان إفلاسهم ودخول بعض منهم إلى السجون .

حيث تقوم عصابات غسل الأموال باستغلال عقود ومناقصات التوريدات الحكومية ، خاصة ذات الحجم الكبير المتكرر كوسيلة رئيسية لغسيل الأموال ، حيث تقوم باستخدام التنازلات عن المستخلصات ، وعمليات خصم وبيع المستخلصات كوسيلة لإضفاء الشرعية على المال غير المشروع ، ولإظهار وإيجاد مصدر شرعي له . وعادة ما يتم إظهار هذه

العمليات بشكل سليم وفي إجمالياته العامة وفي إطار قوائم مالية خاصة تم إعدادها جيداً وتصويرها بشكل محاسبي سليم ، وإظهار المراكز المالية متجمعة ، وبما يؤدي اعتمادها إلى اعتماد المبالغ التي تم مزجها بها من الأموال القذرة التي تم غسلها فيها .

— المجال الرابع — مجال المزايدات والمناقصات الحكومية وغير الحكومية :

وهو من أهم المجالات الرئيسية التي تلجأ إليها عصابات الجريمة المنظمة لغسل أموالها ، خاصة مزايدات بيع الأصول الحكومية ، والتي تقوم جهات رسمية بالإشراف عليها ، وبصفة خاصة مزايدات :

— بيع الخردة والكهنة والعماد والمعيب والتالف .

— بيع الآلات والمعدات المستغنى عنها أو التي أصبحت متقدمة نتيجة ظهور تكنولوجيا جديدة .

— بيع الخامات المستغنى عنها أو التي فقدت صلاحيتها لسبب أو لآخر .

— بيع المنتجات بإجماليها العام (مثل بيع ثمار المزارع الحكومية ، وبيع بعض المنتجات الخاصة بالمؤسسات الحكومية وغيرها) .

وفي إطار المزايدات التي تتم بشكل رسمي علني وبحضور مندوبين من المصالح الحكومية يتم استخدام هذه المزايدات كغطاء جيد وشرعي لعمليات غسل الأموال اللاحقة المتتابعة ، والتي تعتمد على إعادة بيع ما تم ترسيته ، أي أن يتم إعادة بيعها للتجار الحقيقيين والحصول على شيكات بالثمن الجديد ، في الوقت الذي يكون قد تم فيه الشراء والدفع نقداً ...

وتستغل المزايدات الحكومية بشكل واسع النطاق ، خاصة مع دخول تجار غير حقيقيين إلى مجالات متعددة .

— المجال الخامس — مجال الهدايا وبيع التحف النادرة وتجارة الأشياء الثمينة ذات القيمة المعنوية:

حيث تعد التحف الجميلة ذات النسخة الوحيدة أو الأصلية التي لا يوجد مثيل لها من المجالات التي يتم غسل الأموال عن طريقها ، والتي عادة ما يتم بيعها في إطار خطة متكاملة

لاستعادتها مرة أخرى ، خاصة إذا ما كان الذي يقوم باقتنائها مغرمًا بها أو متمسكًا بحيازتها واقتنائها ⁽¹⁾ . ومن ثم يصبح الفارق ما بين البيع والشراء ربحاً صافياً يتم من خلاله غسل أموال تم مزجها بأموال شرعية .

وتعد الأشياء ذات القيمة من أهم المجالات التي من خلالها يتم غسل الأموال ، ليس فقط للاختلاف الواسع حول قيمتها ، ولكن أيضاً لاتساع نطاق الثروة وظهور طائفة من الأغنياء فائقي الثروة من أصحاب المليارات والتي يعد اقتناء الأشياء الثمينة والنادرة أحد مجالات إبراز تفوقهم الحضاري .. ومن ثم تستخدم الأشياء الثمينة والتي لا يستطيع أحد الحكم فيها (لوحات أشهر الفنانين - الطوابع النادرة - النسخ النادرة من الكتب - ملابس الفنانين الراحلين - تذكارات السياسيين والزعماء والملوك ، الآثار التاريخية المسموح باقتنائها وتداولها وبيعها) ، حيث يتم تسجيل عمليات بيعها وشرائها وإعادة بيعها . ومن خلال عمليات نقل الملكية المتابعة يتم غسل أموال ذات طبيعة تراكمية متتالية باستغلال هوامش الربح والقيمة المضافة لكل عمليات التداول والتعامل مع هذه الأصول ذات القيمة المعنوية المرتفعة ، ويحتاج الأمر دائماً إلى دراسة شاملة للمجالات التي سيتم من خلالها غسل الأموال ، خاصة ما يتصل بالمقتنيات ، وما يتفرع عنها من التحقق من أن هذه المقتنيات بالفعل نسخ أصلية حقيقية ، وليست نسخ مقلدة أو زائفة ... وهو ما يحتاج أيضاً إلى تحديد معالم هذه الأصول حيث تشمل ما يلي :

— لوحات أشهر الرسامين العالميين أمثال بيكاسو ، وسلفادور دالي ، ورامبرانت ، ورسامي عصر النهضة أمثال مايكل أنجلو .. وأعمالهم النادرة ، وكذلك أعمال النحاتين العالميين والتي أخرجوها إلى العالم .

— طوابع البريد النادرة ، سواء تلك التي تعد منسوخاً وحيدة ، أو منسوخاً في إطار عدد محدود جداً من النسخ التي لا يزيد عن عدد أصابع اليد الواحدة .. كما يضاف إلى هذه

(1) يقوم بعض هواة التحف بإنشاء متاحف خاصة تشمل وتضم أعمال منتقاة لعدد من الفنانين والرسامين والنحاتين ، وعادة ما تقوم الحكومات أو بعض أصحاب المليارات بشرائها وإعادة بيعها باعتبارها دليل على المكانة والرخاء والاعتزاز .

القيمة قيمة وجود غلطات إملائية أو أخطاء في طباعة هذا الطابع البريدي النادر .
— المجوهرات الماسية الشهيرة فائقة الجودة والنادرة والتي لها أسماء بذاتها ولها سجل تاريخي منذ اكتشافها وصقلها ، ومن ثم تداولها والاحتفاظ بها ، وآفاق المعارض الخاصة بها .

— مقتنيات المشاهير الراحلين ، والتي يحتفظ بها المعجبين بهم ، وهواة الأشياء الغريبة التي كان يكتنيها هؤلاء المشاهير .

— النسخ النادرة من المخطوطات ذات القيمة التاريخية والتي تعد نسخاً وحيدة من أصول وأمهات الكتب النادرة ، ومن محتويات الفكر الإنساني والتي تمثل علامة فارقة عند تحوله وارتقائه من مرحلة تاريخية معينة إلى مرحلة حضارية وتاريخية أخرى .

— المجال السادس — صناعة السينما ومكاتب الإنتاج السينمائي :

حيث تحتل صناعة السينما بجوانبها وأبعادها وبصفة خاصة صناعة السينما الرديئة ، أو صناعة السينما الشعبية حيث يستطيع الفيلم أن يولد إيرادات متعددة ومستمرة ومتوالية ، وبدون توقف ، وهي إيرادات تتراوح ما بين عائد الإيجار ، وما بين حصة من الإيرادات التي يدرها الفيلم لدور العرض ، وقد ساعد على استخدام أفلام السينما والمسلسلات والبرامج في غسل الأموال مايلي :

1 — أن تكلفتها يمكن أن تدفع نقداً وبالتالي لا يسأل أي من العاملين في الفيلم عن مصدر الأموال ، بل كثيراً ما يفضل العاملون في الفيلم الحصول على أجورهم نقداً .. وهو ما أدى إلى ظهور تعبير «أفلام المقاولات» لتعبر عن أنماط غريبة من الأفلام ظهرت في فترات معينة بذاتها .

2 — إن إيرادات الفيلم تشمل كل من الإيرادات الداخلية أي داخل البلد وإيرادات عائد تصديره إلى مختلف دول العالم ، وهي إيرادات لا تقتصر على دور العرض العادية ، ولكنها تمتد أيضاً إلى :

- محطات التليفزيون والبث التليفزيوني المحلي .
- محطات الفضائيات والبث عبر الأقمار الصناعية .
- شركات الفيديو .
- شركات الـ D.V.D
- شركات البث عبر الإنترنت .

3 — عائدات التأجير وإعادة البيع وحقوق العرض والاستخدام والوكالة .

حيث يمكن استغلال صناعة السينما كصناعة متعددة مراحل الربح ومراحل الإنتاج والتوزيع المحلي والعالمي ، واختلاف أسواق ومناطق العرض والبيع ، ومجالات وأنواع العرض في السينما والفيديو والقنوات الفضائية . ولما كانت العديد من العمليات التي تتم في إنتاج ، وتسويق ، وتمويل ، البرامج والمسلسلات والأفلام ، وانتشار المهرجانات والأسواق المختلفة التي تتم على هامش كل مهرجان منها ، فإنها بذلك تصبح مجالاً مناسباً لغسل الأموال ، خاصة أن أرباح هذه الأنشطة متعددة ومتنامية ، ويسهل وضعها في شكل قوائم مالية ، وميزانيات من أجل تصوير الأرباح التي تم الحصول عليها كمصدر للأموال التي تم غسلها وتبييضها .

— المجال السابع — أعمال الديكور والتصاميم الهندسية المختلفة :

حيث تعد أعمال الديكور من الأعمال التي تخضع للتقدير الشخصي ، والذي يمكن أن يكون مجالاً لاختلاف التقديرات ، حيث لا يتابع أحد بالفعل إن كان قد تم إعداد الديكورات أصلاً من عدمه ، وكذلك أعمال التصاميم للديكورات الخاصة بالمسارح ، والتي يتم سداد ثمنها من إيرادات المسرح نقداً ودون أن تلفت الانتباه ، كما أن إجراء التعديلات على الديكورات المختلفة يمكن أن يكون سبباً في ذلك . وبالتالي فإن مجال إعداد وتصميم الديكور يصبح من المجالات الرئيسية التي يمكن أن يتم ورائها غسل الأموال ، حيث تقوم عصابات الإجرام بتكوين شركة متخصصة في أعمال الديكورات الفنية ، ومن خلال

عمليات الديكور تقوم بالتربح ، وإيجاد مصدر شرعي للأموال غير الشرعية .

— المجال الثامن — مجال تنظيم المهرجانات والاحتفالات السياحية :

حيث يتم استغلال حدث المهرجان وتمويل الأفواج السياحية ، وتمويل الأنشطة وبيع حقوق الرعاية وامتيازات الإعلانات .. الخ ، وجعلها المصدر العلني للأموال التي تم غسلها وتبييضها وإضفاء الشرعية عليها . وفي واقع الأمر فإن المهرجانات السياحية ذات الطابع الجماهيري العام ، سواء كان مهرجان سنوي مستمر ، أو مهرجان استثنائي خاص حتى يؤثر أثره وينتج تأثيره في إنجاح عملية غسل الأموال ، يتعين أن يكون هناك أعداد كبيرة من السياح ، وأن يكون مصاحباً بعملية إنفاق نقدي كبير ، متمثل في :

— سياحة المشتريات والهدايا السياحية .

— إنفاق الإقامة والمطاعم والنقل والمواصلات والاتصالات .

— إنفاق حضور الاحتفالات والحفلات المختلفة .

— إنفاق التعاقد على البرنامج السياحي نفسه من تذاكر الطيران وإرشاد سياحي وغيرها .

ولعل أهم المهرجانات السياحية العالمية : مهرجان السامبا في البرازيل ، مهرجان أعياد

الهالوين في نيويورك ، مهرجان البرتقال في أسبانيا ، مهرجان الفرق المسرحية في جرش

في الأردن ، مهرجان السينما في كان في فرنسا ، مهرجان سياحة التسوق في دبي والقاهرة ،

مهرجان البيرة في ميونخ بألمانيا ، مهرجان وفاء النيل بالقاهرة .. الخ .

— المجال التاسع — زواج الفنانين وزواج كبار المسئولين :

حيث يكون الهدف ليس الزواج كأساس في حد ذاته ، إنما الهدف هو المهر ومؤخر

الصداق ، وتعويضات ما بعد الزواج كأساس جيد لإثبات شرعية الأموال غير المشروعة ،

فضلاً عن أن تنمية الأموال وتداولها وتعدد مصادرها بتعدد عمليات الزواج والطلاق يجعل

من الصعب الفصل بين كل منها ومصادره الحقيقية الأصلية . ويعد زواج الفنانين في حد

ذاته من المصادر الثرية للحصول على أموال تحت مسمى هدايا الزواج ، وتحت مسميات

أخرى كثيرة ومتعددة يتم الإقرار بها ضريبياً ، خاصة وأن الإنفاق الكبير المصاحب لعمليات الزواج ، أو عمليات الطلاق أيضاً ، يكون في واقعه عمليات إثبات على القيام بعمليات معينة يتلقى عنها الفنان أو تتلقى عنه الفنانة دخل تم الإتفاق عليه مسبقاً ، ومن ثم يتم الإقرار به ، بل ودفع ضرائب عنه عن طيب خاطر⁽¹⁾.

— المجال العاشر — حفلات أعياد الميلاد وهدايا الضيوف والمدعوين :

وهي حفلات تعقد من أجل الهدايا ذات القيمة الخاصة ، والتي يتم من خلالها إثبات مصادر مشروعة لمال غير مشروع ، وأن يتم تقديم هذه الهدايا عادة بشكل علني ظاهر ، وهي أموال عادة معفاة من الضرائب عند إعادة بيعها ، ويتم البيع لدى جواهرجية متخصصين . بل كثيراً ما تكون هذه الحفلات متعددة خلال العام الواحد ، بل خلال الشهر الواحد ، ويلاحظ أن كثيراً من الهدايا التي تقدم تكون مصاحبة بتقييم ثمنها وكذلك بإيصال من المحل الذي تم شرائها منه (الجواهر والماس وقطع الحلي الذهبية مرتفعة القيمة) ، وذلك لسهولة إعادة بيعها لذات المحل أو لغيره وفقاً لما هو مرسوم في عمليات غسل الأموال ، بل أن قطعة الماس أو المجوهرات يتم تبادلها وتداولها أكثر من مرة ومن ذات الجواهرجي خلال الشهر الواحد ... دون أن يتم الاحتفاظ بها ، وعلى عكس المعتاد من أهمية الاحتفاظ بالهدايا ، خاصة من الأشخاص الحميمين ، أما في الواقع العملي ، فإن لغة المصالح ، وإملاء النفوذ ، وغسل الأموال ، تجعل الهدايا مجرد أداة لغسل الأموال ، وليس للاحتفاظ بها .

وتحتاج الهدايا إلى مواصفات حتى تصبح مجالاً جيداً لعمليات الغسيل ، من أهمها أنها قابلة للتسييل بسرعة وبسهولة ويسر ، وأن هناك دائماً وأبداً مشتري يرغب في الحصول عليها ، ولديه استعداد تام وفي أي وقت لدفع ثمنها بشيكات على أي بنك من البنوك .

(1) عادة ما يكون إثبات وضع الضرائب إقراراً من جانب الدولة بشرعية هذه الأموال ، وإلا فإنها من الطبيعي أن تقوم بمصادرتها وعدم السماح للمجرم بالاستمتاع بها .

— المجال الحادي عشر — المهرجانات الرياضية والترفيهية :

حيث تستغل البطولات الرياضية والمهرجانات الترفيهية بشكل كبير في عمليات غسل الأموال من حيث استقبال الأفواج الخاصة بالفرق الرياضية الوافدة ، ومهرجانات السياحة الرياضية لفرق الدوري والكاس لكرة القدم ورياضة التزحلق على الماء ورياضة التنس وكرة اليد وألعاب القوى أو الوفود ، وغيرها حيث يتخذ الوفد البطولة الرياضية واستقدام الفرق الأجنبية كغطاء جيد لغسيل الأموال غير المشروعة وبصفة خاصة في عمليات البطولات كبيرة الحجم والتي تتم بشكل غير علني واضح المعالم ، سواء من حيث إعداد الفرق الأجنبية أو من حيث إعداد المشجعين ومحبي مشاهدة المباريات الدولية ، والذين يجوبون العالم مع كل بطولة رياضية ليشجعوا فريقاً معيناً بذاته ، أو لمشاهدة المباريات . وتعد المباريات الأولمبية ، ومباريات كأس العالم ، من أهم المجالات التي يمكن أن تستغل في غسل الأموال ، بالإضافة إلى الفرق والمباريات المحلية . حيث تستطيع عصابات الجريمة المنظمة أن تودع مبالغ ضخمة بفئات صغيرة في حسابات متعددة في البنوك ، دون أن تثير الانتباه إليها باعتبارها ناجمة عن إنفاق كل من :

- المواطنين العاديين في البلد .
 - مشجعي المباريات القادمين من الخارج .
 - الصحفيين ورجال الإعلام الذين جاؤا لتغطية المباريات .
 - أعضاء الفرق الرياضية والإداريين المصاحبين لهذه الفرق .
- وعادة ما تخلق المباريات الرياضية انتعاشاً لكافة الأنشطة في المنطقة بما فيها أنشطة المراهنات الرسمية وغير الرسمية .

— المجال الثاني عشر — مجال تذاكر اليانصيب والลอตارية :

وهو من أهم مجالات غسل الأموال ، سواء في عمليات بيع التذاكر ، باعتبارها مجال ظاهر للحصول على أموال ضخمة بفئات صغيرة ، ومن ثم يمكن خلطها ومزجها بأموال

الجريمة المنظمة وإيداعها في البنوك دون أن تثير أي شبهة ، أو في مجال تقديم الجوائز ذاتها ، حيث تعد الجائزة مصدراً شرعياً في حد ذاته يمكن استخدامه في غسل الأموال . وكثيراً ما تلجأ عصابات الجريمة المنظم إلى تأسيس شركات متخصصة في تذاكر اليانصيب ، سواء كان هذا اليانصيب ذو طبيعة عامة مثل :

— يانصيب الجمعيات الخيرية .

— سباقات الخيل ومسابقات الرياضة المختلفة .

— يانصيب الجوائز الذي تحدده شركات التليفون المحمول .

— يانصيب الإنترنت .

وكثيراً ما تكون هناك أيضاً مسابقات يانصيب خاصة ، يتم الإعداد لها بهدف غسل أموال الجريمة المنظمة .

— المجال الثالث عشر — مجال خدمات التوزيع :

تعد خدمات التوزيع من أهم مجالات توليد التدفق النقدي ، وبصفه خاصة مجال وساطة التوزيع للسلع السريعة الاستهلاك ، أي الوساطة ما بين المنتج ومجال التوزيع والمتاجر ، خاصة المتاجر صغيرة الحجم ، والأكشاك التوزيعية التي يتم التعامل فيها نقداً ، ومن ثم يمكن مزج التدفقات النقدية المتولدة عن نشاط توزيع السلع ، بأموال الجريمة ودون أن يثير هذا أي شبهات . وتقوم منظمات الجريمة باستخدام نشاط التوزيع ، وتأسيس شركات تعمل في هذا المجال تقوم بعملها بشكل جيد ، ومن ثم تستطيع تحقيق أهدافها بسهولة ويسر ، ودون أن تلفت إليها الأنظار ... خاصة في أوقات الانتعاش والرواج .

— المجال الرابع عشر — مجال المطاعم والوجبات السريعة (سلسلة محلات) :

حيث يتم استغلال هذه السلسلة من محلات بيع الوجبات الغذائية السريعة Fast Food في عمليات غسل الأموال ، خاصة مع ارتفاع الطلب على منتجاتها ، وازدياد شهرتها ، وتعرف الجماهير عليها واستخدامها استخداماً على نطاق واسع ، خاصة عند اشتهاها

بتقديم وجبات غذائية معينة ، أو أطباق غذائية معينة . وعادة ما يهتم الشباب بهذه المطاعم فتصبح متعددة المجالات من حيث :

— نشر صورة جماهيرية جذابة عن المطعم .

— تحقيق تأثير إيجابي وفعال لزيادة إقبال الأفراد عليه .

— تنمية موارد المطعم بشكل متواصل .

ومن هنا فإن وجود سلسلة من المطاعم بذات الاسم ، يجعلها قادرة على إيداع أي مبالغ في فروع بنك معين منتشرة في كافة أنحاء البلاد ، وهي بذلك لا تثير أي انتباه باعتبارها متحصلات عمليات البيع المعتادة ، ومن ثم عندما يتم تجميعها في حساب تجميع ، ويتم تحويلها من بنك معين إلى بنك آخر لا تثير أي شبهات ، بل يتم ذلك في إطار نظام العمل المعتاد وقد يساعد على ذلك أيضاً نجاح المطعم في الحصول على أوامر توريدات معينة من شركات كبرى .

— المجال الخامس عشر — مجال عمليات الامتياز لإدارة مرفق من المرافق العامة مقابل

تحصيل رسوم وعمليات البوت B.O.T .. لإدارة الطرق بالرسوم :

وهو مجال حيث تسعى عصابات الجريمة المنظمة إلى الحصول على امتياز حق استغلال مرفق من المرافق العامة ، الذي يقدم خدمة جماهيرية عامة ، ويمكن الحصول على مقابل مادي أو رسوم أو عائد مقابل استخدام هذا المرفق ، مثل :

— الحصول على امتياز إدارة طريق سريع مقابل رسم يؤديه مستخدم الطريق .

— الحصول على امتياز إنشاء مرفق للمياه النقية .

— الحصول على امتياز إنشاء كوبري عابر لمائع مائي أو امتياز نفق لعبور جبل .

— الحصول على امتياز تقديم خدمات الاستعلام والتصاريح والبيانات الرسمية في

مقابل رسم خدمة معين .

وتعد عمليات البوت أو الحصول على امتياز خدمة المرافق العامة من أهم العمليات التي عن طريقها يمكن إجراء عمليات غسل للأموال واسعة النطاق ودون أن تلفت انتباه أي من السلطات ، خاصة وأن مجالاتها متعددة ومختلفة ، ويمكن إقامتها واستغلالها لفترات طويلة من الزمن .

— المجال السادس عشر — مجال تأجير المقاصف والكافيتريات الحكومية وشبه الحكومية

والمقامي :

وهي من المجالات التي يمكن أن تستغل استغلالاً واسعاً في مجال مزج الأموال الحرام بأموال شرعية وإيداعها في البنوك دون أن تثير شكوك أو تؤدي إلى إثارة شكوك أو انتباه الجهات الرسمية التي تتعامل مع عمليات غسل الأموال ، فعلى سبيل المثال ، كافيتريات ومقاصف محطات السكك الحديدية المنتشرة على مناطق القطر والبلاد المختلفة ، وهي تدر إيرادات لا يمكن مناقشتها أو التشكيك فيها ، فالركاب متعددين ، وهناك من يقوموا بتوصيلهم واستقبالهم أو توديعهم ، وهناك فترات انتظار مختلفة ، وعلى ذلك فحجم الإيرادات التي تحققها كل منها يمكن مزجه بأي كمية من الأموال القذرة التي يراد غسلها ، ويتم إيداعها بشكل يومي في حسابات مفتوحة لدى بنك معين ، أو لدى عدة بنوك وفقاً للأحوال التي يتم تخطيطها لعمليات غسل الأموال .

— المجال السابع عشر — مجال البيع بالتقسيط للموظفين وأعضاء المنظمات والجمعيات

والنقابات المهنية :

حيث تقوم النقابات المهنية بتنظيم معارض للبيع بالتقسيط ، وتقوم هذه النقابات ببحث اتفاقية أن يكون السداد على فترات طويلة ، وبأدنى قيمة قسط ، وبالتالي تقوم باستخدام عمليات السداد التي يقوم بها العديد من الأفراد ، وبشكل دوري شهري مستمر ، من خلال فروع بتك معين ، يتم اختياره لخدمة الأقساط ومدفوعات المخرلفة . وعادة ما يقوم منظمي المعرض بطلب تسهيلات إئتمانية لتمويل المعرض وتزويده بالسلع التي سيعاد بيعها ، وعادة

ما يقوم منظمو المعرض إما بنقل ملكية الكمبيالات إلى البنك ، أو تخويله عملية تحصيل هذه الكمبيالات ، وفي الوقت ذاته يقوم البنك باستقبال أي من العملاء الذين يتوافدون عليه لسداد الكمبيالات مرحباً ، باعتبارها سداداً للتسهيلات التي قدمها البنك لهؤلاء العملاء .

وكثيراً ما تلجأ عصابات غسل الأموال إلى إقامة معارض وهمية ، وتقديم تسهيلات وهمية ، واستخدام كمبيالات وهمية ، يتم تحصيلها من خلال عائدات الأموال التي تم الحصول عليها من الأنشطة غير المشروعة والتي يتم الحصول عليها من ممارسة نشاط إجرامي معين بذاته ، أو من حصائل أنشطة إجرامية سابقة .

وعادة ما يتم تجميع هذه المتحصلات في حساب معين داخل بنك معين وتحويلها من هذا البنك حسابياً إلى حساب آخر لاستخدامها وفقاً للخطة المتكاملة لغسل الأموال .

_____ المجال الثامن عشر - عروض الأزياء : _____

كثيراً ما تكون عروض الأزياء من الأنشطة المدرة للدخل المرتفع ، خاصة عندما تكون هذه العروض متضمنة عروض لبيوت أزياء شهيرة ، أو متضمنة زيارات لعارضات أزياء شهيرات . وعادة ما تكون النماذج التي تعرضها عارضات الأزياء محل إقبال من جانب المشاهدين الذين يحضرون هذه العروض والذين عادة ما يكونوا من الأسر الثرية ، ومن أصحاب المصانع أو من الشركات التوزيعية المختلفة التي تهتم بالتعاقد على إنتاج العديد من الموديلات أو شراء حق إنتاج هذه الموديلات وفقاً لشروط الموضة ، وسنوات الإنتاج .

ولما كانت صناعة الموضة وبيوت الأزياء من الأنشطة المنتظمة التي ينجذب إليها العديد من الأثرياء ورجال الأعمال ، فإنها أيضاً تعد مصدراً جيداً لتدفقات نقدية وغير نقدية يمكن أن تدخل إلى مجال غسل الأموال من خلال عملية المزج بينها وبين الأموال التي تم اكتسابها من مصادر غير مشروعة ، أو من جرائم سابقة .

— المجال التاسع عشر — حفلات الأغاني وحفلات الأوبرا واستقدام الفرق الأجنبية والموسيقيين :

حفلات الأغاني سواء الدورية العامة والاستثنائية الخاصة ، وذات الطابع الجماهيري التي يتم إعدادها جيداً وتسويقها تسويقاً جماهيرياً واسعاً ، وبصفة خاصة عندما تكون هذه الحفلات تستقدم فرقاً أجنبية شهيرة ، ويتم إقامتها في مناطق مفتوحة ، ويتم تسويقها إلى الشباب بتذاكر رخيصة القيمة ، فيحضر الحفل مئات الآلاف ، وبأعداد غفيرة ، بل قد تقوم الجهات الراغبة في إتمام عملية غسل أموال ناجحة في توزيع التذاكر مجاناً على بعض الجهات ، والتي تقوم بدورها إما بتوزيعها مجاناً ، أو توزيعها مقابل ثمن تحصل عليه كإيراد لها ، خاصة الجمعيات الخيرية الأهلية ، التي تجمع التبرعات ، بل قد تقوم بعض الشركات سواء الرسمية (أو الغطاء Cover) بشراء هذه التذاكر وتوزيعها إما على العاملين فيها إذا كانت أعدادهم كبيرة ، أو توزيعها على عملائها من الموزعين والوسطاء ، أو توزيعها على المستهلكين أنفسهم كهدية مصاحبة لشراء كمية من منتجاتها أو منتج معين من هذه المنتجات، وكأحد عروض التسويق .

وعادة ما تجذب الفرق الموسيقية والغنائية الأجنبية معها مئات وآلاف المعجبين الذين يقومون بشراء تذاكر الحفلات ، كما أن منظمي الحفلات أنفسهم كثيراً ما يقدمون تذاكر مجانية للمسؤولين التنفيذيين الذين يتغاضون عن بعض المخالفات البسيطة التي قد يلاحظونها في إقامة الحفلات .

— المجال العشرون — إصدار الصحف والكتب والمطبوعات والأدلة والقواميس :

وهي من أخطر مجالات غسل الأموال التي تستغلها بعض العصابات بذكاء ودهاء دون أن تلفت النظر ، حيث عادة ما يتم شراء نسخ الجريدة التي تم إصدارها ، أو نسخ الكتب التي تم طبعها ، وكذلك القواميس ، واعتبار الربح الذي تحقق عن ذلك المصدر الشرعي وسيلة لإخفاء مصدر المال الحقيقي الإجرامي الذي يراد غسله .

وقد تستخدم في ذلك أيضاً المعارض الثقافية التي من خلالها تتحقق مبيعات ضخمة للكتب والمجلات ، وكثيراً ما تعتمد عصابات الجريمة المنظمة إلى البحث عن فضائح أو إصدار صحف صفراء للإثارة حتى تضمن أن زيادة أرقام التوزيع لن يتشكك أحد في عدم مصداقيتها أو في افتعالها . وكثيراً ما تكون فضائح المسؤولين السياسيين من رؤساء الدول والملوك والأمراء والأميرات من أخطر المجالات التي يتحقق عنها توزيع مرتفع للصحف والمجلات والكتب .

ولعل من أشهر الحوادث استخداماً في زيادة مبيعات الكتب والمجلات والجرائد ، حادث الرئيس الأمريكي واليهودية مونيكا لوينسكي المندوبة في البيت الأبيض ، والتي استطاعت المافيا اليهودية من خلالها غسل جانب كبير من الأموال القذرة ، وكذلك الفضائح الخاصة بالعائلة المالكة البريطانية ، والحادث المأساوي للأميرة ديانا وعماد الفايد .

— المجال الحادي والعشرون — إقامة مسرح سواء ثابت أو متنقل :

كثيراً ما تكون العروض المسرحية ، سواء الثابتة في مسرح ثابت دائم ، أو المتنقلة في الأقاليم والمحافظات والشواطئ من أهم مجالات غسل الأموال ، حيث يمكن خلط الأموال الحرام الناجمة عن مصادر إجرامية غير مشروعة ، بالإيرادات المحققة من تذاكر الشباك ، ودون أن يلاحظ أي من قوى الأمن أو أجهزة مكافحة ذلك .. خاصة أن حضور المسؤولين التنفيذيين وأقاربهم وموظفيهم هذه العروض بناء على دعوات مجانية ومشاهدتهم الازدحام الشديد سوف يساعد على تحقيق الصورة المطلوبة عن كثافة الإيرادات ، خاصة وأن هؤلاء الأفراد الذين حضروا بتذاكر مجانية لن يعلنوا عن ذلك ، بل أن كل منهم سيؤكد أنه دفع قيمة هذه التذاكر وإنه لم يحضر هذا العرض مجاناً ، بل أن أحد أقاربه أو معارفه الذين وزع عليهم تذاكر للحضور ، قام بدفع هذه المبالغ ، وهكذا يتم مزج الأموال الحرام بالأموال الحلال تحت نظر وبصر وسمع المسؤولين التنفيذيين وبمباركتهم .

— المجال الثاني والعشرين — إقامة سيرك سواء في مكان دائم ثابت أو متنقل :

يعد السيرك من أهم مجالات الحصول على نقدية متدفقة مع كل حفلة من الحفلات التي يقيمها ، والتي قد تكون أكثر من حفلة في اليوم الواحد ، وكلما زاد الإقبال على السيرك ، كلما كان ناجحاً كمجال حيوي لغسل الأموال ، خاصة مع اعتبار السيرك مجالاً حيوياً للترفيه عن الأسرة والعائلة باختلاف أفرادها . ومن ثم فإن ضمان الانتقال الكامل أمر ميسور من خلال الدعاية المكثفة الموجهة للأطفال الذين يدفعون ذويهم إلى اصطحابهم إلى السيرك ، خاصة في أيام العطلات والأجازات . وكلما كان السيرك شعبياً وجماهيرياً ، كلما كان فعالاً في تحقيق عمليات غسل الأموال ، حيث يمكن مزج الأموال القذرة بالإيرادات المتحققة عن نشاط السيرك .

ويعد السيرك المتنقل من الأنشطة الفاعلة للأماكن التي يزورها ، حيث ينتقل من مكان إلى مكان تبعاً لمناطق الجذب والتواجد السكاني المكثف ، الذي يضمن له نسبة إشغال مناسبة .

— المجال الثالث والعشرين — دور السينما واستخدام حفلاتها لغسل الأموال :

تستطيع العديد من دور السينما أن تكون مجالاً جيداً لغسل أموال الجريمة ، حيث يمكن لدور السينما أن تعمل على الأقل أربع حفلات يومياً ، خاصة سينما ودور عرض الدرجة الأولى ، أما السينما الشعبية فإنها تعقد حفلتين يومياً على الأقل . ولما كانت كل حفلة تتحقق عنها تدفقات نقدية ، فإنه يمكن مزج أموال الجريمة بها ، ثم إيداعها بحساب السينما أو دور العرض بالبنك دون أن تلفت النظر باعتبار أن هذه الأموال متحققة بالفعل عن نشاط دار العرض السينمائي ، خاصة مع إقبال الأفراد عليها . وكثيراً ما تلجأ عصابات الجريمة المنظمة إلى تأجير دور العرض السينمائي ، أو إقامة سلسلة من دور العرض ونشرها على مناطق جغرافية مختلفة ، ومن خلال الإيرادات المتولدة عن أنشطتها يتم غسل الأموال القذرة ، وبدون أن تثير الريبة أو الانتباه إلى ما يحدث بالفعل .

— المجال الرابع والعشرين — محطات تعبئة الوقود وخدمات السيارات :

تعد محطات تعبئة الوقود ، وتقديم خدمات تنظيف واستلام السيارات ، من أهم المجالات التي تتولد عنها تدفقات نقدية متعددة ، وبشكل يومي . ويمكن إيداع النقود المتولدة من تعبئة الوقود وخدمة السيارات إلى فروع البنوك دون أن تثير أي مشكلة . وتقوم عصابات الجريمة المنظمة بتأجير محطات لتعبئة الوقود أو إنشاء سلسلة من هذه المحطات ، وجعل هذه المحطات ذات أنشطة متكاملة سواء من حيث خدمات السيارات من نظافة وإصلاح سريع ، أو من خدمات راكبي السيارات من مطعم للوجبات السريعة أو الوجبات الساخنة ، وكافيتريا ، وسوبر ماركت ... وكل هذه الأنشطة يمكن أن تساعد على غسل الأموال من خلال مزج الإيرادات المتحققة بالفعل بجانب من أموال الجريمة المنظمة وتوريدها إلى حساب البنك على أنها إيرادات قد حققتها محطة الوقود وأنشطتها الإضافية المتكاملة معها .

— المجال الخامس والعشرين — خدمات تأجير أجهزة التليفون المحمول وأجهزة الاستدعاء وبيع كروت وبطاقات الشحن وإعادة الشحن لها وكذلك بطاقات الاتصالات :

وهي من المجالات الحديثة التي أصبحت مجالاً خصباً ورئيسياً لغسل الأموال القدرة ، منها بعض شركات تأجير التليفون المحمول ، وكذا بعض شركات بيع أجهزة الاستدعاء «البيجر» ، وبيع كروت وبطاقات الاتصالات للأفراد بنشاط غسل الأموال ، حيث تحصل تلك الشركات على مدفوعات نقدية بحكم عملها ونشاطها ، ومن ثم تستطيع أن تقوم بخلط حصائل نشاطها بمكتسبات الجريمة السابقة وإيداع هذه الأموال بعد خلطها مع حسابات الشركة بالبنوك ، ومن ثم تجميعها وتحويلها إلى أي مكان آخر في العالم ، ودون أن تثير الشبهات خاصة وأن معظم الشركات تقوم بتأسيس وحدات وشركات فرعية تابعة لها ، ومن ثم تقوم هذه الوحدات المنتشرة جغرافياً ، بإيداع متحصلاتها في حسابات الشركة بالبنوك ، وتقوم الشركة بإعطاء تعليماتها إلى البنوك بتجميع هذه المتحصلات في حساب تجميع معين ، ومن خلال هذه العمليات يتم غسل الأموال .

— المجال السادس والعشرون — العيادات والمستشفيات في المناطق الشعبية وغير الشعبية:

تلك المراكز الطبية الشعبية التي هي أقرب إلى وحدات صحية صغيرة الحجم، تكاد تقتصر على طبيب واحد أو اثنين من الذين يمارسون مهمة التشخيص العام (ممارس عام)، بالإضافة إلى ممرض أو أكثر لتقديم خدمات صحية وطبية مختلفة أهمها حقن المرضى، والتغيير على الجروح، ومراجعة التذاكر الطبية.. الخ.. إلا أن بعض هذه المراكز تنحرف عن رسالتها فتقوم بتقديم خدمات إجرامية، سواء بمعرفة الطبيب المعالج أو بعدم معرفته، مثل خدمات حقن المدمنين بالمخدرات، أو القيام بوصف تذاكر طبية غير حقيقية واعتماد شهادات مرضية مقابل ثمن، وغيرها من الأنشطة غير المشروعة.

— المجال السابع والعشرون — الصيدليات، خاصة الصيدليات ذات الفروع في المناطق المختلفة:

وهي صيدليات منتشرة الفروع في مناطق جغرافية مختلفة، وكل فرع من هذه الفروع لديه حساب إيداع لدى بنك أو لدى فرع بنك محلي، ويقوم بإيداع متحصلات نشاط الصيدلية اليومي في هذا الحساب، وبالتالي يستطيع أن يمزج حصيلة البيع المشروع، ببعض حصائل أنشطة أخرى غير مشروعة، وبشكل يومي تدريجي، ويتم إيداع هذه المبالغ بشكل طبيعي، ودون أن تلفت الانتباه إليها، ودون أن تثير الشكوك، خاصة في ظل علاقات دائمة ومستمرة ما بين العاملين في الصيدلية، وبين العاملين في البنك، وتزايد الخدمات المتبادلة بينهم.

— المجال الثامن والعشرون — بيع السيارات المستعملة وتأجير السيارات للغير:

وهو من المجالات الأكثر استخداماً في العديد من الدول، حيث يتم عرض هذه السيارات للبيع وبأسعار تفاوضية. وعادة ما تحقق عمليات بيع وشراء السيارات المستعملة أرباحاً كبيرة للاختلاف الكبير ما بين سعر الشراء وسعر البيع، وعادة ما يتم شراء السيارة المستعملة من مالكيها الأصلي بثمان بخس رخيص جداً حيث تكون بحاجة إلى إصلاح أو

إجراء بعض الصيانة ، ويكون صاحبها من الأثرياء الذين ليس لديهم الوقت للقيام بذلك ، فيفضل التخلص منها واقتناء الطراز الأحدث عن القيام بذلك .

ويضاف إلى ذلك أيضاً عمليات تأجير السيارات إلى من يرغب في ذلك سواء بمصاحبة سائق أو بدون سائق . وتحصل شركات تأجير السيارات على عوائد نقدية يصعب التحقق من أن مصدرها أموالاً غير مشروعة ، بل تعد جميعها مشروعة ناجمة من نشاط الشركة ، وبالتالي إذا ما تم خلطها ومزجها بأموال الجريمة على دفعات متتالية ، فإنها لا تلفت الانتباه إليها ، بل عادة ما تقوم بذلك شركات بيع السيارات المستعملة أو تأجير السيارات للغير .

— المجال التاسع والعشرون — عمليات خدمات نقل الركاب ومشروعات السيرفيس :

أي مجال نقل الركاب بين المحافظات بعضها البعض ، وكذلك داخل المحافظة ، وداخل القاهرة والإسكندرية . وتعد مشروعات الميكروباص من أهم مجالات توليد النقدية اليومية، والتي من خلالها يمكن لمنظمات الجريمة غسل أموالها بسهولة ويسر ، عن طريق خلط الأموال المتولدة عن إيرادات نقل الركاب مع الأموال المتولدة عن النشاط الإجرامي وإيداعها بشكل يومي إلى حساب الشركة بالبنك ، ومن ثم تحويله بالشيكات أو من خلال أوامر تحويل دائمة إلى حساب جميع داخل البنك أو في بنك آخر ، ثم يتم بعد ذلك استخدامه حسابياً في عمليات أخرى مشروعة لإتمام عملية الغسيل وزيادة فرص نجاحها ، خاصة مع التعقيدات الإدارية المختلفة التي تصاحب هذه العمليات . وقد تقوم شركة خدمات سيارات السيرفيس بالحصول على قروض من البنوك لاستخدامها في شراء سيارات جديدة أو استيرادها من الخارج ، ثم إعادة بيعها إلى السائقين وربط عمليات سداد ثمنها بإيرادات السيارة اليومية المتولدة ، ومن ثم يتم غسل أموال الجريمة بمزجها ببعضها البعض وبسهولة ويسر .

— المجال الثلاثون — الملاهي :

تعد الملاهي من أهم مجالات الحصول على النقدية نظراً لتعدد مجالات اللهو والتسلية

التي تنتشر داخل الملاهي ، حيث يمكن لكل مجال منها أن يولد نقدية حاضرة متعددة، مع تعدد مستخدمي اللعبات ، ، وتعدد عدد الزائرين لهذه الملاهي ، والتي عادة ما تضم أعمالاً متكاملة ، وبصفة خاصة في الموالد والمناسبات ذات الطابع الخاص بكل محافظة أو منطقة إدارية ، وسواء كانت هذه المجالات :

— مجالات ممارسة المهارات الفردية الخاصة مثل مهارة التصويب على الأهداف ، أو مهارة الاصطياد .

— مجالات مشاهدة عروض الساحر وأعمال خفة اليد .

— مجالات لعب القمر وألعاب الحظ المختلفة .

— مجالات الاستمتاع بالغناء والرقص .

— مجالات الاستمتاع بالمشروبات والوجبات السريعة .

— مجالات ممارسة الألعاب الكهربائية المتعددة الأنواع والأشكال .

— مجالات ممارسة رياضة التشويق والإثارة .

وأياً كانت هذه المجالات التي تضمها مدينة الملاهي ، فإنها مصدر جيد لتوليد تدفقات نقدية متعددة ، ومتنوعة ، وعادة ماتكون النقدية من فئات صغيرة ، ولكنها كبيرة الحجم والقيمة ، ومن ثم يتم مزجها بالأموال التي يرغب في غسلها وإيداعها بشكل يومي في فروع البنوك المختلفة القريبة ، والتي يتم من خلالها تجميعها في حساب تجميع ، يتم استخدامه في عمليات الغسل أيضاً .

وهنا يهمننا أن نوضح أن هناك مجالات أخرى عديدة ومتطورة تستخدم في غسل الأموال، خاصة في مجالات السياحة والسفر ، ومجالات استقدام السياحة الوافدة ، والسياحة الخارجية أيضاً ، واستخدام تذاكر السفر ، وعمليات الحجز المقدم ، وغيرها من الأساليب لإخفاء مصدر الأموال غير المشروعة التي يرغب بعض المجرمين في تنظيفها وتبييضها دون أن يلفتوا إليهم أنظار رجال المكافحة أو أجهزة الشرطة والضبط .

وقد انتشرت في السنوات الأخيرة عمليات غسل أموال سابقة ، حيث تقوم الواجهات العلنية الشرعية Face & Front بالتقدم إلى بنوك معينة للحصول على قروض لاستيراد معدات من الخارج ، وتقوم العصابات المنظمة بسداد هذه القروض بالعملة المحلية من أموال الجريمة المنظمة ، ومن ثم تستغل الاعتمادات المستندية لإخفاء هذه الجريمة ، وهنا قد يتم الاختيار بين بديلين رئيسيين هما :

البديل الأول : أن تصل بضاعة أو معدات مغالى في سعرها وفي قيمتها لإخفاء عمليات الغسيل وهو ما يفسر سر إقامة المشروعات في الدول النامية بأضعاف أضعاف قيمتها في الدول المتقدمة .

البديل الثاني : أن لا تصل بضاعة أبداً ، حيث تصل فقط مستندات الشحن المزيفة والمزورة ، بينما البضاعة لا تصل ولا يتم استلامها ، أو قد تأتي الحاويات فارغة (أو محشوة بأشياء ليس لها قيمة) أو تصل الأجولة مليئة بالرمال ... الخ .

ومن هنا كانت جريمة غسل الأموال متعددة المجالات ، تزداد مجالاتها تنوعاً ، وتكتسب كل يوم الجديد المبتكر والمستحدث ، وتحتاج معها إلى تطوير أساليب ووسائل المكافحة لتصبح أفضل وأرقى وأقوى .



كيف نثم جريمة غسل الأموال؟

تعتبر جريمة غسل الأموال عن صناعة الأكاذيب الصادقة ، ومهارة افتعال حقائق كاذبة ، وحرقة اختلاق واقع مزيف يبدو حقيقي .. هي كل هذا وأكثر .. هي جريمة الجرائم النكراء بل أشدها بشاعة وبالتالي فإنها تحتاج إلى إدارة محترفة إجرامية تستطيع أن تدير عن قرب أو عن بعد عمليات تبييض الحصائل الإجرامية ، أو تحتاج إلى إدارة محترفة لعمليات الغسيل للأموال القذرة أو عمليات تبييض الأموال السوداء⁽¹⁾ من خلال بنك من البنوك تتم داخله فتح حسابات مصرفية وغير مصرفية سواء باستغلال أسماء مزورة وحسابات خارجية وأعمال تجارية مشروعة في إخفاء مسار الأموال ، حتى لا ينكشف المستور ، وحتى لا يصل رجال المكافحة إلى المصدر الحقيقي لأموال الجريمة .

أولاً : الخطوات الإدارية لجريمة غسل الأموال :

إن جريمة غسل الأموال لا تتم في خطوة واحدة .. ولكنها تتم عبر خطوات ومراحل ، وكل مرحلة منها تتم بشكل متطور ذكي ، ترسم خطواتها ، وتتلاحق المقدمات بالمتتاليات ، دافعة كل منها لإحكام عمليات غسل الأموال .. ومن ثم كثيراً ما تأتي أمام إحكام مراحلها تأتي علامات التعجب أمام علامات الاستفهام .. سابقة كل منها الأخرى ، ودافعة إلى مزيد من الاستنكار وليس إلى مزيد من الاستفسار ... هل حقاً هناك عملية غسل أموال !!! .. أم أنه مجرد شكوك وظنون ليس لها محل من الإعراب وليس لها ظل من الواقع ، ومن الحقيقة ... ويرجع ذلك بصورة أو بأخرى إلى براعة القائمين بعملية تبييض الأموال ، وقدرتهم الجيدة على التخفي وإخفاء نشاطهم الإجرامي أمام أنشطة شريفة يتم ممارستها في منتهى الشرف ... حيث تقوم بها عصابات الجريمة المنظمة بالآتي :

(1) - تخطيط عمليات غسل الأموال ، ورسم تصوراتها ، ووضع البرنامج الزمني ، والتوقيعات المعيارية التي ستتم بموجبها ، ورسم المسارات التي ستسير عليها ، وبالشكل الذي يضمن عدم وقوع أي إنحراف أو خطأ .. فكل شيء يتعين أن يتم

(1) لعل أحد أهم أمثلة تبييض الأموال ما ساهمت به بعض البنوك البريطانية في تبييض أموال ديكتاتور نيجيريا الأسبق سان أباشي ، حيث قام مكتب ملاحقة الاحتيال والنصب S.F.O بالبحث والتقصي عن الدور الذي لعبته البنوك البريطانية في مساعدة الديكتاتور النيجيري وأفراد أسرته وبخاصة شقيقه على تهريب أموال شعبه ..

وفقاً للخطة الموضوعية ، وعلى كل طرف من الأطراف أن يعرف مهمته في عمليات :
(أ) الإيداع النقدي للأموال التي سيتم غسلها وإدخالها إلى الحسابات المصرفية المفتوحة لدى بنك محدد ، وبالشكل الذي لا يثير أي تساؤل من جانب موظفي البنك .

(ب) عمليات الخداع والكذب ، والتمويه الماكرة ، وخلط الحقائق بالأكاذيب ، واصطناع واقع مزيف ، ومزج أموال الجريمة بأموال شريفة ، وجعلها تيار من الأموال المختلطة التي لا يستطيع أي فرد معرفة أي منها شريف ، وأي منها من مصادر إجرامية .

(ج) عمليات الدمج في إدخال أموال الجريمة داخل النظام المصرفي سواء المحلي أو القومي ، أو العالمي ، وبالشكل الذي يفصل ما بين المصدر وبين الواقع الفعلي .
ومن خلال التخطيط الذكي يتم رسم سيناريو متتابع الحلقات لمسلسل جيد لإحكام عمليات الإيداع ، والخداع ، والدمج لأموال الجريمة .

(2) - تنظيم عمليات الغسيل بتحديد الأطراف التي ستشارك فيها سواء كانت أطراف مؤسساتية أو أفراد أو هيئات ، وتحديد لكل منهم الوظيفة التي سيقوم بها ، والأعمال التي سيؤديها ، وحدود الحركة المسموح بها ، والقيود التي لا يتعين أبداً السماح بتجاوزها ، أو الضوابط التي لا يجب الخروج عليها ، فالعمليات التي تتم تكون في غاية الخطورة ، ليس فقط لإمكانية مصادرة هذه الأموال ، ولكن أيضاً لإمكانية الاستدلال منها على الجرائم السابقة التي ارتكبت ، وتكونت منها هذه الحصائل النقدية .

(3) - توجيه عمليات الغسيل والتنسيق المسبق بين كافة المنفذين لها ، وهو ما يرتبط أساساً بكل من عمليات التوجيه الجيد لكل الأطراف المشاركة في عملية غسل الأموال ، وبحيث يلتزم كل منهم بما هو مطلوب منه القيام به ، خاصة فيما يتصل

بكل الجوانب والأبعاد المتصلة بخطط وسيناريوهات ومخططات عملية غسل الأموال .

إن التناقض الجوهرى القائم ما بين استخدام الأساليب العلمية الإدارية في عمليات التحضير لغسل أموال الجريمة ، وما بين عشوائية المقاومة والمكافحة لها ، أمر يدعو إلى ضرورة التنسيق الذكي بين قوى الإجرام من أجل تحقيق أمرين رئيسيين هما :
الأمر الأول : إضعاف قوى المكافحة وقوة المقاومة وجعلها ضعيفة هاشية شكلية لا تستطيع النفاذ إلى حيث يقبع المجرمين ، بل التسليم لهم بأنهم غير مجرمين .

الأمر الثانى : التأكيد على الحذر الكامل في عمليات التنفيذ لعملية غسل الأموال القدرة ، وعمليات الإيداع ، والخداع والدمج اللازمة للغسيل .

(5) — متابعة عن قرب وملاحقة فورية وعدم ترك أي شيء للصدف ، بل التدخل الفورى السريع بمجرد الشعور أو الإحساس أو الشك أن هناك انحراف عن ما هو مخطط مرسوم لتنفيذ عملية الغسيل . فغسل الأموال عملية محكمة ولا يسمح بحدوث أي قصور ، ومن ثم فإن المتابعة فيها متابعة وقائية تنبأ ما يحدث .

إن جريمة غسيل الأموال هي أم الجرائم بل هي جريمة الجرائم النكراء ، جريمة تمارس ضد الشعوب والمجتمع ، فبينما الإجرام العادي يمارس ضد فرد من أفراد المجتمع ، نجد أن جريمة غسل الأموال تمارس ضد المجتمع بأسره ، وبكافة أفراد ومؤسساته وطوائفه ، بل تمارس ضد البشرية ، ضد العالم بأكمله ، ولذلك فإن نطاق مكافحتها يمتد ليشمل العالم كله ، فآثرها ممتد ومتوغل لا يكاد يترك فرد من أفراد العالم إلا أصابه بضرر منها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر .

وترجع خطورة جريمة غسل الأموال ، إلى أنها جريمة تعمل على إعطاء المجرم صفة الطهارة ، وتعطي له الوجاهة ، وتعطي له المكانة ، وهي في هذا كله تجعل المجرم نموذجاً

للكمال يتعين الاقتداء به ، وتجعل منه رمزاً للنجاح والتفوق يحتذى به ومثلاً واضحاً للكفاءة والمهارة ، وهو أمر يجعل من جريمة غسل الأموال جريمة الخداع والتمويه التي تجيدها وتحترفها العصابات الإجرامية المنظمة .

ومن هنا لا تتم جريمة غسل الأموال عشوائياً ، ولا تحكمها اعتبارات الهوى واللحظة أو ردود الأفعال الوقعية ، بل تحكمها عملية تخطيط واسع مُحكم ، وتنظيم دقيق ، وتوجيه متحكم ، ومتابعة عن قرب شديدة . وهي جريمة ذات محاور ارتكازية تدور حولها وفي نطاقها ، حيث أن الجريمة تتم في الخفاء وتظهر نتائجها في العلن ، وهي رغم معاشتها في واقع حياتنا المعاصرة ، فإنها تشكل إحدى حقائق هذه الحياة ، وفي واقع تعاملنا معها يتعين علينا أن نعترف بأن لكل منا دور في استمرارها ، وأن لكل منا دور في المساهمة رغم إرادته في عدم الكشف عنها ومكافحتها . وهي تحتاج إلى تحديد جيد لكيفية القيام بها وهو ما سيتم العرض له بإيجاز على النحو التالي :

ثانياً : عناصر جريمة غسل الأموال :

لكل جريمة عناصرها التي تعتمد عليها ، وتقوم بها . وجريمة غسل الأموال مثلها مثل أي جريمة أخرى لها عناصرها التي يمكن أن تضيفها في ثلاث عناصر رئيسية هي :

العنصر الأول : المال القذر الذي سيتم غسله من قذارته ، وإيجاد مصدر زائف يبدو ظاهرياً بأنه قد تم اكتسابه عن طريقه ، ويشترط في هذا المصدر الزائف أن لا يرقى إليه الشك في شرعيته .

العنصر الثاني : الأنشطة الخادعة التي سيتم ممارستها لإخفاء الأموال الحرام ومزجها بالتدفقات النقدية المتولدة عن هذه الأنشطة الخادعة والتي يشترط أن تكون تدفقات نقدية جانب كبير منها من الفئات صغيرة القيمة .

العنصر الثالث : للأطراف التي ستتولى عمليات الغسل والتي ستتولى إيجاد وتأليف القصة الخداعية التي ستعيد إنتاج شخصية جديدة للمجرم ، الذي قام

بغسل أمواله ، وإعادة تقديمه إلى المجتمع من خلال الشخصية الجديدة التي تم رسمها واختلاقتها له .

وبصرف النظر عن التفاصيل ، فإن هناك ثلاث عناصر رئيسية تقوم بممارسة دورها ، والقيام به من أجل غسل أموال الجريمة ، ويسهم كل عنصر منها في أحداث الجريمة ، لتأتي تأكيداً للاتفاق الجنائي المسبق الذي يحكم العلاقات الإجرامية ، وما يترتب عليها من آثار ونتائج .

ثالثاً ، الطبيعة الامتدادية التأثيرية لجريمة غسل الأموال :

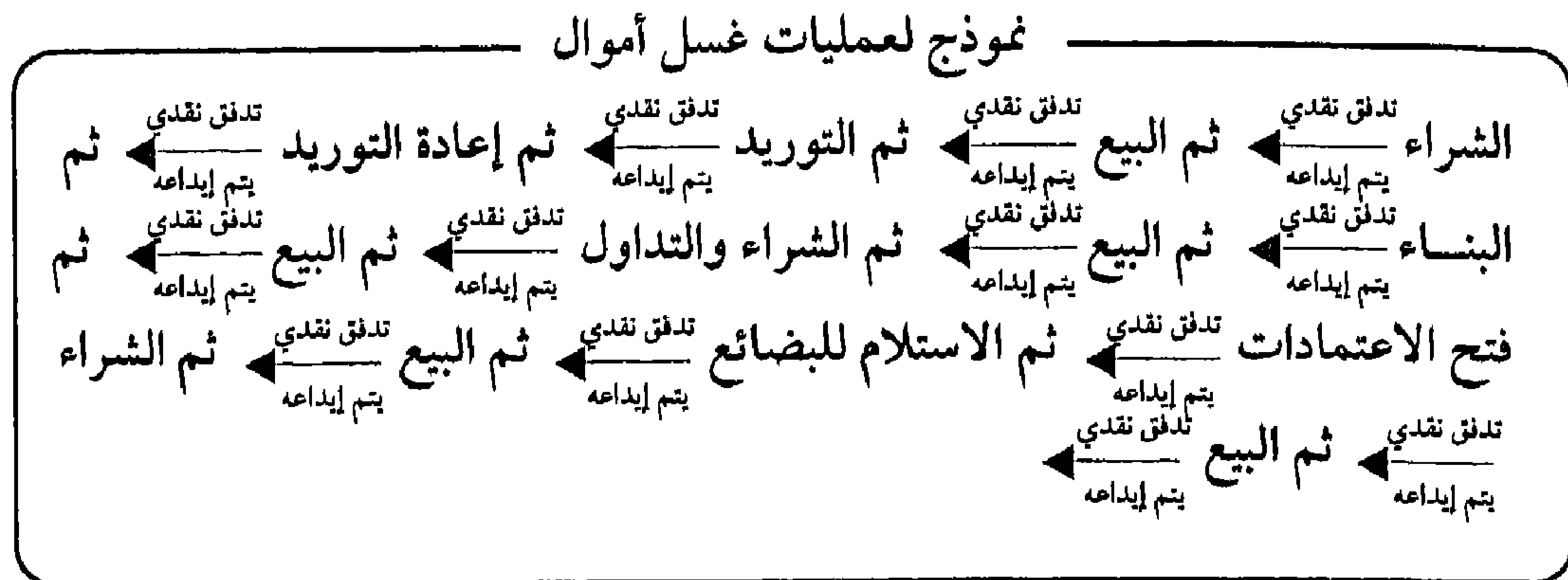
لا تقتصر جريمة غسل الأموال على أطراف القائمين بها ، بل أنها تمتد إلى كل شيء ، وإلى كل مكان ، وإلى كل فرد . وهي أشبه باختلال عارم يطيح بتوازنات المجتمع ، ويصيبه في الصميم منتجاً تأثيره الهدام . ومن ثم فإن جريمة غسل الأموال هي جريمة كل شركة وكل بنك وكل مؤسسة مصرفية تساهلت عمداً أو كرهاً ، وتغاضت عن جهل أو عدم معرفة عن شرف المهنة ، وعن القواعد الرصينة وسمحت لعصابات الجريمة بالقيام بها وممارستها ، وتجاهلت مسؤولياتها القومية تجاه ذاتها وتجاه الوطن وتجاه المجتمع .. فهي جريمة بعض الموظفين الرسميين وأصحاب الياقات البيضاء ممن يحتلون مواقع ذات سلطة تفرض الأمر وتجبد من يطيع ويستجيب ، وهي جريمة تتم في جانب كبير منها باستغلال وتجارة النفوذ وإضفاء الرعاية والحماية على الممارسين لها والمتعاملين فيها من أصحاب المناصب العليا ، ومن ثم يحرص كل أطرافها على عدم الكشف عنها لأنه ببساطة لا يعرف أين ستقوده قدماءه ، ولا يعرف من المسئول التنفيذي الذي يقبع وراء ارتكاب هذه الجريمة ، ويعطي حمايته ورعايته للقائمين بها ، وبالتالي تكون جهوده في مكافحتها أو الإعلان عنها أو الإبلاغ بها انتحاراً . بل أن الشكوك قد تتناول رجال المكافحة أنفسهم ، عندما تثار الأقاويل والإشاعات لطول الفترة التي تبدأ من الإبلاغ حتى إلقاء القبض عليهم ، والذي لا يتم لعدم كفاية الأدلة ، أو لصعوبة الحصول على المستندات .

رابعاً : ضرورة السيطرة الكاملة والتحكم الكامل في عمليات ومراحل الغسيل :

تتم عمليات غسل الأموال في إطار مخطط مآكر خبيث ، لا يترك أي شيء للصدفة ، كما لا يترك أي مجال لحدوث قصور أو خطأ ، ولا يترك أي مجال يتم من خلاله اكتشافها ، بل كل شيء مؤمن ومسيطر عليه ، ليس فقط الأفراد القائمين بالعملية ، ولكن وهو الأخطر والأهم كل الأفراد المحيطين بهم ، سواء اشتركوا بشكل غير مباشر في بعض إجراءاتها التنفيذية أو لم يشتركوا .

والجريمة في كل مراحلها تتم تحت السيطرة والتحكم من جانب عصابات الجريمة المنظمة ، حيث يتم اختراق الأجهزة الرسمية ، وتحديد ورسم وإعادة رسم مسارات تدفق الأموال ، وانتقالها عبر محطات الغسيل المختلفة . وداخل كل محطة من محطات الغسيل يتم إضافة وإضفاء جزء من الشرعية ، وبشكل تدريجي متراكم ومن خلال عمليات تجزئة وإدماج متنوعة ، وبما يؤدي إلى خلط ومزج أموال الجريمة بأموال شرعية ، ويتم خلالها جعل الأموال تكتسب وضعية جديدة وشكلاً ومصدراً جديداً يظهر بعض ملامحه مع عمليات التنقل والانتقال من محطة غسيل إلى محطة غسيل أخرى ، ويتم إدخال الأموال المغسولة جزئياً ضمن تحويلات وتدفقات نقدية متنوعة . فالجزء متكامل مع الكل ، ثم يعاد تجزئة الكل مرة أخرى ، ليتم تجميعه وإدخاله في عمليات جديدة ، ثم يعاد تخصيصه في شكل جزئي جديد .. وهكذا ، وهي عمليات تتم بشكل ذكي متتابع وفي إطار سيطرة كاملة على أبعادها وجوانبها المختلفة ، حتى تصل إلى مصدر أو نشاط تدفقي شرعي مناسب أو تستخدم عمليات متتابعة مرسومة ومنفذة جيداً ، وهو ما يمكن أن يوضحه الشكل التالي :

شكل 1



ويلاحظ دائماً في عمليات البيع والشراء أن يتم إيداع التدفق النقدي المتولد في حساب في البنك ثم الإيداع لنتائج البيع ، ثم الاستخدام للأموال كأمر طبيعي ومعتاد بعد أن تم غسلها وتبييضها . إن هذا مجرد نموذج ومثال عملي للقياس عليه والاستعانة به ، ولكن هناك نماذج وأمثلة أخرى وتصورات وسيناريوهات مختلفة تستخدمها عصابات جرائم غسل الأموال ، وكل يوم يبتكر وسائل جديدة تخترع أدوات جديدة للتعمية والتغطية على جريمتها ..

خامساً ، عينات مختارة من نماذج غسل الأموال :

وهناك العديد من النماذج التي تستخدم في عمليات غسل الأموال منذ اكتشاف هذه الجريمة ، وأهم النماذج المستخدمة في ذلك النماذج الآتية :

أ- نموذج مدرسة شيكاغو الأمريكية في غسل الأموال :

وهو نموذج تقليدي ابتدعه أحد رجال المافيا الأمريكية في مدينة شيكاغو في العشرينيات من القرن العشرين ، حيث قام بشراء محل غسل ملابس ، وكان يشترط أن تتم كافة معاملاته مع الجمهور بشكل نقدي فوري حاضر ، ولا يقبل في تعاملاته أي شيكات أو بطاقات ائتمانية ، وكانت الفئات من النقود التي يجمعها هي الفئات الصغيرة .

ويقوم بإيداع متحصلات المغسلة العامة بشكل يومي في حساب مصرفي مفتوح لدى فرع بنك قريب منه ، وكان يضيف إلى عوائد المغسلة النقدية ، كميات متفاوتة ومتناسبة من

عوائد تجارة المخدرات التي كان يمارسها ، وكذا عوائد تذاكر القمار والياناصيب غير المشروعة ، ويخلطها بعائد المغسلة اليومي دون أن يرتاب أحد أو يشك فيه .

ب - نموذج المطعم الصيني والهندي والكوري :

وهو نموذج تقليدي تتبعه كثير من عصابات غسل الأموال ، خاصة أموال الجريمة المنظمة ذات المصادر المتعددة ، سواء كانت جريمة تجارة المخدرات ، أو جريمة التهريب ، أو التجسس ، أو الدعارة .. حيث تفتح سلسلة من المطاعم منتشرة جغرافياً في الأحياء المختلفة لتقدم المأكولات والطعام الصيني والهندي والكوري ... ومن خلال إيرادات المطعم التي تعد مصدراً شرعياً للحصول على النقود ، يتم مزجها بأموال الجريمة المراد غسلها ، وإيداعها كمتحصلات يومية في حساب المطعم في فرع البنك القريب أو المتعامل معه ، والذي غالباً ما يكون قد قدم قروضاً وتسهيلات ائتمانية للشركة التي تدير المطعم ، ومن ثم يرحب بكافة المدفوعات النقدية التي تقدم إليه . وغالباً ما يلعب المطعم أدواراً خفية ، من حيث كونه مصدر جيد للحصول على المعلومات من الزبائن ، وتجنيد بعض المسؤولين ، والمساعدة في عقد الصفقات التجارية ، وغيرها من الأنشطة ، خاصة أن اختيار موقع المطعم عادة ما يكون في شارع جانبي هاديء ، والدخول إليه لا يلفت الأنظار بعيداً عن الزحام ، ومن ثم يقصده من ينشد الهدوء اللازم للتفاوض والحوار ، والاستماع للطرف الآخر .

ج - نموذج العيادة الشعبية في الحي الشعبي :

وهو نموذج تقليدي يتم استخدامه جيداً لغسل الأموال ، حيث يتحقق عن العيادة الشعبية وتردد عدد كبير من المواطنين عليها يدر عليها التدفقات النقدية التي يمكن استخدامها وخلطها بالأموال المراد غسلها ، كما أن في العيادة تضاف صيدلية إلى هذه العيادة التي تصبح جزءاً من مجمع طبي متكامل ، والذي هو جزء من مجمع خدمات تجارية واجتماعية لخدمة المنطقة .. وهكذا ، ومن ثم فإن استخدامه يتم على نطاق واسع في غسل الأموال المترتبة غالباً عن تجارة غير مشروعة .. وعن عمليات ذات طابع خفي إجرامي ، ولتمويل

أنشطة أخرى غير مشروعة .

وعادة ما يميل المجرم الأثيم إلى اتخاذ ستار خفي من أعمال الخير والصلاح يتوارى خلفه، ويستخدمه من أجل إظهار صورة شخصية جديدة لها مقومات نجاح في اختراق المجتمع ، والظهور بمظهر إيجابي له .

وفي واقع الأمر فإن عمليات غسل الأموال يلجأ إليها كل مجرم عتيد في الإجرام يمارس عملاً إجرامياً غير مشروع ، ويحقق من ممارسة هذا الإجرام دخلاً غير مشروع ، ويرغب في التمتع بهذا الدخل دون أن يتعرض إلى خطر المصادرة ، أو دون أن يشك أحد في نزاهته أو ذمته أو الوصول إلى مصدر دخله الحقيقي ، أو إثارة الأقاويل من حوله بما يؤدي إلى قيام رجال المكافحة بالوصول إلى مصدر إجرامه .

ومن ثم عادة ما يتم إنشاء كيان إداري جديد ، كيان يولد دخلاً ، ويمكن من وراءه التخفي ، والقيام بأعمال أخرى متنوعة تبدو أمام العالم كله وأمام الأجهزة الرسمية أنها مصدر هذه الثروة الطائلة .. إن هذه الجريمة التي لم تكن معروفة حتى وقت قريب⁽¹⁾ أصبحت أخطر الجرائم على وجه الإطلاق ، وأصبحت محل الاهتمام العالمي ومنظّماته وأصبحت تمثل أوضاعاً متقدمة على أجندة مؤائد البحث والحوار في عالم تعاد رسم أوضاعه ويعاد صياغة توازناته ، ويعاد معه استيعاب أفكار متجددة في تيارات وروافد العولمة الاجتياحية .

سادساً : الطرق والأساليب التي يتم بها غسل الأموال :

على الرغم من أن جريمة غسل الأموال لها العديد من الخطوات التي تمر بها ، وأن هناك ما يكتشف كل يوم من مجالات جديدة ابتكرتها عصابات وقوى الإجرام الدولي ، إلا أنها

(1) تشير بعض الدراسات التاريخية أن أول من قام بعمليات غسل الأموال ، رجال العصابات في الصين القديمة ، حيث كانت التجارة والقوافل التجارية وأرباحها تستخدم كوسيلة لإخفاء أموال الجريمة في بلاط الحكام ولإبعاد أعين الشرطة ورجال الحاكم عن الوصول إلى حقيقة الثروة أو الأموال التي لدى بعض العائلات التي كانت تتخذ من التجارة ستاراً للتخفي وإخفاء أموال الجريمة ، خاصة جرائم السطو والاستيلاء على أموال الفلاحين .

لها إجراءات مالية متلاحقة ، وعمليات وظيفية متتابعة، من أجل تغيير صفة المال القدر المتولد عن نشاط إجرامي معين ، ليعاد تخطيط مصادره وتبييضه وتطهيره ليظهر كما لو كان أصلاً منشأً من مصادر مشروعة .

ومن هنا يمكن القول أن تلاحق العمليات وتسلسلها وتتابعها يجعل من مهمة رجال المكافحة ، مهمة صعبة ، خاصة مع عمليات المزج ، والتجزئة والدمج والخلط والتفرقة التي تحدث في الأموال ، وإدخالها العديد من الأنشطة المشروعة التي يتم عبرها تطهير المال من قذارته .

ومن ثم فإن كثيراً ما تستخدم عمليات الغسل بطريقتين رئيسيتين هما :
الطريقة الأولى : طريقة الضخ النقدي السريع **Money Pumping** ، أي توجيه كميات ضخمة من الأموال القذرة لغسلها ، وهي عملية لا تتم إلا في ظل توافر ظروف مواتية ، أي من خلال مهرجانات للتسوق وتوافر أعداد غفيرة من السياح الأجانب ومناسبات يصعب تتبع حقيقة ما تم ضخه من أموال فيها .

الطريقة الثانية : طريقة الحقن النقدي **Money Injection** المحدد والمتابع تدريجياً ، ومن خلال أنشطة عادية . وتستخدم هذه الطريقة عندما تكون السوق ضيقة ، وهناك انكماش وركود وكساد في التعامل ، وحتى لا يتم لفت نظر رجال المكافحة إلى أن هناك أنشطة تدر دخلاً لا يتناسب مع حالة وأوضاع السوق والأنشطة المماثلة والمنافسة الأخرى .

ومن ثم فإذا ما كانت جريمة غسل الأموال تعتمد اعتماداً كاملاً على السرية وعلى الدقة الكاملة ، فإنها بصورة أو بأخرى تعمل على إدخال أموال الجريمة غير المشروعة إلى داخل النظام التمويلي وبشكل مشروع ، وباختلاق أوضاع وصور كاذبة تبدو حقيقة صادقة كمصدر شرعي لهذه الأموال .

سابعاً : المراحل التي يمر بها غسل الأموال :

على الرغم من أن جريمة غسل الأموال قد عرفتها البشرية منذ آلاف السنين ، إلا أنها جريمة تجمع ما بين القديم ، وما بين الحديث المعاصر . فهي جريمة متطورة المجالات ، ولكنها عنيفة المراحل التي يمر بها ، ومن ثم يمكن أن نحدد هذه المراحل في ثلاثة مراحل متتابعة أساسية على النحو التالي :

المرحلة الأولى : مرحلة إيداع الأموال القذرة في حسابات البنوك :

وتعتمد هذه المرحلة على حسن اختيار نطاق الإيداع **The Place of Placement** حيث يتعين أن يكون مكان الإيداع الأولي ضعيف من حيث الرقابة ، ومن حيث كفاءة أجهزة المكافحة والضبط ، وضعيف من حيث الخبرة والمهارة لدى العاملين في البنوك والمصارف ، ومن ثم لا يتبادر إليهم أي شك في حقيقة الأموال المقدمة إليهم .

ويلجأ الراغبون في غسل أموالهم إلى البنوك التي تقدم خدمات غير مصرفية متنوعة ، وتدخل إلى مجالات عديدة من الأنشطة الاقتصادية التي عن طريقها تحقق تدفقات نقدية متنوعة داخلية وخارجية ، مثل خدمات أمناء الاستثمار ، وخدمات إصدار الضمانات والكفالات الدولية مقابل ودائع نقدية ، أو خدمات إنشاء وتأسيس الشركات ، وشراء الشركات وبيعها ، وشراء الأراضي والعقارات وبيعها .. الخ . ومن ثم فإنه يتم إيداع الأموال أحد فروع البنك لقيام أحد إداراته بعمليات شراء أصول ثابتة أو متداولة لصالح عميل معين مثل شراء الأسهم والسندات والصكوك ، أو شراء التحف والمجوهرات والسيارات تمهيداً لإعادة بيعها مرة أخرى وعن طريق البنك ..

وفي هذه المرحلة تكون عصابات الجريمة قد تمكنت من إيداع متحصلات وحصائل النشاط الإجرامي إلى داخل النظام المصرفي والنقدي ، وبالتالي إيجاد مؤسسات مصرفية تدافع عن مشروعية وشرعية هذه الأموال ، لأنه ببساطة تم تكوينها تحت نظر وبصر هذه المؤسسات المصرفية . ومن خلال أنشطة مشروعة .

وعادة ما لا يهتم بتكوين أرباح في هذه المرحلة ، بقدر ما يكون الاهتمام منصّباً على تغيير هوية المال الحرام ، وإدخالها إلى النظام الشرعي الرسمي .

المرحلة الثانية : مرحلة الخداع الماكر والتمويه :

وهي أكثر المراحل خطورة ، والتي يتم فيها تخليق وابتكار أوضاع تغطية وتعمية وتمويه بهدف طمس معالم وملاحم وإخفاء أي نشاط يستدل عليه أو من خلاله عن النشاط الإجرامي الأصلي كمصدر من مصادر الأموال ، ومن ثم مداراة أي شبهات ومعالجة أي شكوك ، وإيجاد إجابات شافية ووافية عن مصدر الأموال التي تم إيداعها في النظام المصرفي .

وفي هذه المرحلة يتم القيام بسلسلة متتابعة من عمليات الغسل المالي المعقدة ، والتي يتم القيام بها بهدف تضليل أي محقق أو باحث يحاول الكشف عن مصادر الأموال الحقيقية . ومن ثم تكون مهمة عصابات غسل الأموال في هذه المرحلة هي الفصل التام بين المصدر الإجرامي الأصلي الذي تكونت الثروة عن طريقه ، وبين ما آلت إليه وأصبحت هذه الثروة في شكلها النقدي الذي تم إيداعه في البنوك والمصارف .

وتعتمد عصابات غسل الأموال في هذه المرحلة على المستندات الرسمية التي تدعم شرعية هذه الأموال ، وبصفة خاصة المستندات التي تصدر عن البنك ، ومستندات دفع الضرائب ، وغيرها من الرسوم التي عادة ما لا يتفاوض بشأنها ويتخذها دليلاً على مشروعية النشاط الذي مارسه ، ومن ثم تأييد هذا كله بالمستندات .

وقد استطاعت عصابات الجريمة المنظمة الاستفادة من تيارات ورياح العولمة ، وامتداد الأنشطة الاقتصادية المحلية ، إلى السوق العالمية ، واتساع المعاملات التمويلية عبر الحدود Cross Border Operations ، وهي عمليات لا تتجاوز فقط الحدود الجغرافية بين الدول ، ولكنها أيضاً تؤسس معها كيانات إدارية ذات قدرات هائلة على التنقل من مكان إلى آخر دون عوائق تذكر .

وكثيراً ما تلجأ عصابات الجريمة المنظمة إلى استخدام واجهات علنية ذات طبيعة عالمية بل كثيراً ما تقوم باستخدام الاسم التجاري والعلامة التجارية لأكبر المؤسسات المصرفية والعالمية مع إضافة مسميات أو كلمات إليه ، لتخلق بذلك كياناً هيكلياً جديداً له من الاحترام والتقدير ما يدفع إلى الثقة فيه ، وفي الوقت ذاته ممارسة عمليات الخداع تحت هذا الغطاء .

ومن هنا فإن ممارسة الأنشطة الاقتصادية عبر الحدود ، و حدوث التحويلات الساخنة بين مراكز المال العالمية ، ووجود حسابات عديدة في العديد من البنوك ، وعمليات مختلفة قابلة للتحويل ، وانتقالها من مركز مالي معين إلى مركز آخر ، ومن بنك معين إلى بنك آخر ، ومن خلالها يتم تجزئة الأموال إلى أفرع معينة ، ثم إعادة مزجها ودمجها في أموال أخرى ، وعبر مراسلين وبنوك مختلفة ، ثم إعادة جمعها في حساب واحد حتى تصل في النهاية إلى رصيد محقق يمثل ثروة المجرم الذي يرغب في إظهارها للمجتمع والإعلان عنها بعد أن تأكد تماماً من نجاح عملية الغسل .

المرحلة الثالثة : مرحلة الدمج والإعلان والعلانية :

وهي مرحلة الاستفادة من الثروة ومن عائد الجريمة ، ومن نجاح عصابات غسل الأموال في إعادة إنتاج هذه الأموال وضحها في الاقتصاد العالمي الرسمي الشرعي ، وقد تبلغ عصابات غسل الأموال قمة النجاح في هذه المرحلة من خلال إحداث التكامل ما بين :

(أ) المجرم بشخصيته الجديدة ومكانته الجديدة .

(ب) المال بوضعه الجديد وبشرعيته الجديدة .

ومن ثم فإن التكامل والاندماج الحيوي الفعال ما بين الجانبين يحقق لهما الفاعلية ، بحيث يكتسب كل منهما وضعاً مساوياً ومعادلاً للآخر ، أي أنه يكتسب قوته من ثروته ، ويكتسب مشروعية هذه الثروة من قوته الشخصية ومن نفوذه الذي اكتسبه بشخصيته الجديدة .

وفي هذه المرحلة أيضاً يهتم المجرم باكتساب نفوذ سياسي إلى جانب النفوذ الاقتصادي ، وهو في سبيل ذلك يقوم بالتقرب إلى السياسيين ، والانضمام إلى الحزب الحاكم ، وتمويل الأنشطة الاجتماعية للحزب ، وتمويل الأنشطة الحزبية المختلفة والمساهمة في الندوات واللقاءات الإعلامية .

وكلما كانت عمليات غسل الأموال ناجحة ، وكلما كان القائمون لها محترفين ، وكلما كان المجرم الأثيم ذكياً مأكراً ، كلما نجح في خداع المجتمع . إلا أنه مهما كانت قوته ونفوذه وجبروته ، فإنه لن يكون أقوى من الله ، ولن يكون أذكى من الله الذي سيوقع به إن عاجلاً أم آجلاً ويذيقه وبال إجرامه ، هو ومن ساعدوه على هذه الجريمة .



وسائل الكشف وعلامات الإنذار المبكر عن جريمة غسل الأموال

هل يمكن حقاً كشف جريمة غسل الأموال ؟

هل يمكن حقاً محاسبة مجرم ، أصبح وجيهاً في المجتمع ، وقطب من أقطاب السلطة ؟
هل يمكن مصادرة أموال مجرم أثيم تغطي بمسوح الرهبان وارتدى ثياب الكهنة وعمامة
رجال الدين ، وأصبح فاعل خير في المجتمع ؟

إن هذه الأسئلة وغيرها كثيراً ماثار ، فارضة ذاتها . فجريمة غسل الأموال ليست من
الجرائم المعتادة أو العادية عند مكافحتها ، وليست مثل أي جريمة أخرى ، حيث يكون المجرم
موصوم بالعار العلني ، وبالتالي يقف المجتمع ضده ، أما في جريمة غسل الأموال فالمجرم هنا
متخصص ومتشح بثياب النزاهة والصلاح والتقوى ، ومسلحاً أكثر بحب الجماهير وإعجاب
وتأييد المجتمع له . ومن ثم تحتاج قوى الضبط والمكافحة إلى بذل جهد خاص من أجل إدانة
هذا المجرم ، وجمع الأدلة الدامغة التي يصعب دحضها من أجل إحكام قبضة العدالة حول
عنق هذا المجرم الأثيم الضالع في الإجرام ، وهو ما يمكن تناوله على النحو التالي :

أولاً : جمع أدلة الإدانة وقرائن ارتكاب الجرم والفعل الأثيم :

لكل جريمة دلائل تدل عليها ، ولكل سلوك إجرامي علامات تظهريه ، وهي علامات
تبرزها وتدلل عليها ظواهر تشير إلى عمليات وعلاقات إجرامية تمارسها فئة منحرفة ، أو
جهات ليست فوق مستوى الشبهات . ومن ثم فإن الشبهات التي يتم التوصل إليها
وملاحظتها ورصدها وتحليلها يدرك معها ومن خلالها المتخصص أن هناك جريمة غسل
أموال تتم⁽¹⁾ ، وأن هناك سلوك إجرامي منحرف ينهض ورائها . ويحتاج الأمر إلى التحقق
منها وهي ممثلة في شواهد يمكن لمسها بسهولة ويسر ، وذلك من خلال البنوك والمصارف ،
حيث تستخدم البنوك والمصارف في عمليات غسل الأموال كقاسم مشترك ، ولإضفاء مزيد
من الشرعية على الأموال غير المشروعة ، ومن ثم فإنه يمكن استغلال واستخدام البنوك

(1) جدير بالذكر أن تواتر هذه المظاهر يشير فقط للشكوك ، وليس دليلاً قاطعاً على أن هناك جريمة غسل أموال تتم بالفعل ، خاصة وأن
كثير من الأنشطة المشروعة البريئة تتوافر فيها هذه الخصائص وهذه المظاهر ، ومن ثم فإن وجود هذه المظاهر يشير للشكوك ولا يعجزم
بأن هناك جريمة تتم بالفعل .

والمصارف للكشف مبكراً عن عمليات غسل الأموال في فروع متعددة مثل:

1- عمليات الإيداع المتكررة شبه اليومية للنقود في البنوك والمصارف بمبالغ كبيرة وبفئات صغيرة ، على أن يتم تحويلها إلى حساب تجميع مع مراعاة سحبها دفعة واحدة بشيكات إجمالية كاملة «عادة شيكات مقبولة الدفع . ويلاحظ عدم استقرار الأموال لفترة طويلة حيث يتم الإيداع على فترات وبمبالغ كبيرة ضخمة ولكن فئاتها صغيرة ، وسحب المبالغ بالكامل خلال فترة وجيزة صغيرة ، وبالتالي يتمكن البنك من خلال متابعة حركة الحساب الدائنة والمدينة ، ومن خلال ملاحظة القائمين بعمليات الإيداع والسحب ، ومن خلال معرفة القائمين بها ، وكذلك المستفيدين منها يتم معرفة هل هناك جريمة غسل أموال ، أم الأمر غير ذلك . حيث يلاحظ عادة قيام عدد كبير من الأشخاص بإيداع أموال في الحساب نفسه وبدون تفسير ملائم⁽¹⁾ .

2- يلاحظ البنك أن بعض العملاء دائمي الحصول على تحويلات خارجية بمبالغ كبيرة بدون أن يكون هناك سبباً لها ، أي بدون أن يكون هناك نشاط تجاري أو صناعي أو خدمي مقابل لهذه المبالغ المدفوعة ، وعدم إيداعها لفترات طويلة ، بل تحويلها أولاً بأول ، ونقلها حسابياً من حساب فرعي معين إلى حساب تجميع ، ويتم بعد ذلك إجراء عمليات التحويل المطلوبة .

3- يلاحظ البنك أن بعض الشركات العميلة لديه كثيراً ما تقوم بعمل تحويلات عن مكاسب رأسمالية لا أصل لها أو سند من الواقع الفعلي والعملي ، حيث يعلن أصحاب الشركة العميلة أن شركتهم تعمل في أحسن الأحوال ويحقق المشروع مكاسب ضخمة وأرباح رأسمالية مرتفعة بينما الأنشطة المماثلة تعاني من متاعب وقد تحقق خسائر أو ربحية محدودة لا تصل إلى الأرباح الفلكية الضخمة التي يحققها هذا المشروع الفريد .

(1) يضاف إلى ذلك وجود بعض العملاء الذين لديهم حسابات مع عدة بنوك ومصارف ضمن منطقة جغرافية محدودة ومعينة ، ودون حاجة جادة لهذا الإجراء سوى تلقي ودائع متعددة من أفراد عديدين ، يقومون بإيداع مبالغ ضمن الحد المقرر للمراجعة ، ثم يقوم العميل بتجميع أرصدة هذه الحسابات الفرعية في حساب واحد تجميعي ، لتحويلها بعد ذلك إلى الخارج أو لاستخدامها في أغراض أخرى ..

4 - يلاحظ البنك أن العميل أو الشركة العميلة دائمة فتح اعتمادات مستندية لا تصل عنها بضاعة ، في حين تم دفع ثمنها وتحويل بالفعل إلى الخارج خاصة وأنه مع وصول مستندات الشحن ، وغيرها لا يتم دفع جمارك عليها ، ولا يتم تحويلها إلى بضاعة برسم الضمان ، أو الاقتراض بضمانها ، وكثيراً ما يحدث أن يدعي العميل أنه باع البضاعة في عرض البحر ، وأنه كسب مكاسب خيالية نتيجة لذلك ، وهو أمر لا يحدث بالفعل .

5 - يلاحظ البنك أن الشركة المعنية تتصف بأن العاملين لديها لا يستقرون لفترة طويلة ، بل دائمى التغيير وهناك ارتفاع معدل دوران العمالة في المشروعات، وإنخفاض عدد العاملين بالمشروع حتى لا ينكشف حقيقة المشروع الذي يعملون به ، وحتى لا ينكشف صاحب المشروع ومعاونوه من رجال وأفراد عصابة الجريمة المنظمة ، ومن ثم يتم الاستغناء عن خدمات العديد من الأفراد الذين تم تعيينهم بعقود زمنية مؤقتة ، لا يتم تجديدها . وعادة ما يتم اختيار العاملين من حديثي التخرج ، الذين لم يحصلوا على تقدير عن شهاداتهم الدراسية ، ولا يبدووا عليهم الجدية ، بل يتم اختيار من لا يصلح للعمل ، وإلحاقه بأعمال شكلية هامشية ويكون من السهل الاستغناء عنه وإنهاء عقده لإهماله أو عدم قيامه بواجباته الوظيفية ، ومن ثم فهم يقومون في العادة بالإعلان الدائم والمستمر عن وظائف خالية كثيرة، بصفة خاصة مندوبي مبيعات ليس لديهم خبرة ، ومندوبي توزيع ، ومندوبي إعلانات ، ومندوبي علاقات عامة ، أي أن يكون عملهم بصفة رئيسية خارج مبنى الشركة ، ولا يتصل بأي عمل تنفيذي داخل مكاتب الشركة ، ويتم الاختيار من المتقدمين للوظائف من بين :

— محدودي الذكاء ولكن ليس لدرجة السفه أو العته ، والذين لديهم بطء في الفهم ، أو لا يسعون إلى هذا الفهم .. ، وعادة ما تهتم الشركة بمظهر العاملين لديها ، من حيث تزويدهم بالأدوات التي تجعل الكثير من المحيطين بهم يشعرون أن الشركة من الشركات الجادة ، مثل السيارات بالسائق ، وكذا الإنفاق على الملابس والاكسسوارات المدعمة ...

— أقارب المسؤولين السابقين والحاليين وذوئهم ومعارفهم ، والذي لديهم علاقات

رسمية يمكن للشركة الاستفادة منها ، وكذلك تعيين المسؤولين السابقين في البنوك عند خروجهم إلى المعاش ، وكبار رجال الدولة والضباط في الشرطة والجيش والمخابرات وتعيينهم بمرتبات مغالى فيها وكبيرة ، والاستفادة من علاقاتهم وخبراتهم السابقة .

— أصحاب الاستعداد المبكر للانحراف ، والانخراط في سلك الجريمة المنظمة ، وبصفة خاصة من أبناء رجال الشرطة والمحالين للمعاش من هؤلاء المسؤولين والذين تأثرت دخولهم الحالية نتيجة سبب أو آخر ، وأصبح لديهم ميل للانحراف لتعويض هذا الدخل ، ومن ثم يخضع كل منهم لضغوط الغواية وضغوط مطالب الحياة .

— أصحاب العلاقات الشاذة غير السوية والذين يسهل السيطرة عليهم من خلال تهديدهم بفضح علاقاتهم الشاذة أو كشف المستور الذي لا يرغبون في إعلانه ، ومن ثم يتم تكوين ملفات تحكم وسيطرة في هؤلاء الأفراد ، ومن ثم ضمان خضوعهم وانصياعهم بالكامل .

— مدمني المخدرات ومن لديهم سوابق أو مشاكل أسرية وعائلية ضاغطة ، والتي تجعلهم ضعفاء أما عمليات الغواية أو عمليات التهديد ، ومن ثم يسهل قيادتهم وتوجيههم وإحكام السيطرة عليهم ، وضمان انصياعهم وتنفيذهم لما يُطلب منهم .

وعادة ما يقوم صاحب العمل باستبعاد العناصر الشريفة ، أو هؤلاء الذين أبدوا إخلاصاً في العمل ، أما غيرهم ممن لديهم استعداداً مبكراً للجريمة ، فإنه يقوم باستقطابهم وإعدادهم للانخراط في التنظيم الإجرامي الخفي الذي يمارسه ، ومن ثم تحويلهم إلى مجرمين محترفين بعد إحكام السيطرة عليهم⁽¹⁾ ... وعادة ما يسمح لهؤلاء بارتكاب جريمة من الجرائم بعد تهيئة المجال أمامهم لارتكاب مثل هذه المخالفات ، وتحويل هذه المخالفات إلى جرائم تزداد بشاعتها بالتدريج ، ويتحول بموجبها الفرد من إنسان طبيعي إلى مجرم عتيد طاعن في

(1) ولا يعني ذلك أن يسمح زعيم العصابة أو رئيس التنظيم الإجرامي بخيائته أو يسمح بالخروج عن الممارسات الإجرامية التي تمارس ضد الغير ، ولكنه لا يقبل أن تمارس معه أو ضده ، من قبيل الخروج على طاعته ، أو التأمر عليه أو الاستهانة بسطوته ، ومن ثم فإنه يتم معاقبة المجرم الذي اقترف هذا الجرم بعقاب بالغ الشدة ليكون عبرة لمن تسول له نفسه القيام بهذا السلوك مستقبلاً .

الإجرام ، مدمن السلوك الإجرامي⁽¹⁾ .

6 - ظهور العاملون في المشروع خاصة كبار المسؤولين فيه بسلوك غير متحضر لا يتناسب مع ثرائهم المتزايد ، حيث يصعب على المجرم تمثيل دور المتحضر لفترة طويلة ، خاصة أن قائد التنظيم الإجرامي عادة ما يحيط نفسه بمساعدين من عتاه المجرمين ، وهم عادة من أصل وضيع ، ويظهر ذلك من خلال تصرفاتهم وسلوكياتهم التي تصدر عنهم بشكل عفوي لا إرادي ، خاصة عندما يحدث معهم شكل من أشكال الحوار ، أو يتم إشراكهم في احتفال من الاحتفالات ، ويفقدون الوعي والإدراك نتيجة لتناول الخمر أو تخليهم عن الحذر⁽²⁾ .

7 - ارتفاع حجم الأرباح مع انخفاض حجم العمل مع عدم تكوين الشركة لأي احتياطات مالية أو حجز أموال من الأرباح الإضافية لا يفرضها القانون ، بل قد تلجأ إلى التهام هذه الاحتياطات في السنوات اللاحقة إذا أجبرها القانون على تكوينها ، ومن ثم فإنها لا تحتجز أرباحاً في العادة بل تقوم بتحويل ناتج أعمال الشركة وأرباحها إلى الخارج ، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى عدم الإحساس بالأمان ، وإلى أن حجم كبير من المخاطر المحتملة يرتبط ليس بالظروف الحالية ولكن باحتمالات المستقبل ، وبانكشاف ممارسات التنظيم الإجرامي ، وأن من الممكن أن يقوم أحد أفراد التنظيم الإجرامي بالوشاية وكشف باقي عناصر التنظيم وممارساته الإجرامية ، أو أن تبتكر أجهزة الشرطة والتحري من الوسائل ما يمكنها من كشف النشاط الإجرامي والتوصل إلى حقيقة الشركة .

8 - استخدام موظفون سابقون بالبنوك بمرتبات خيالية ، وبإغراءات كبيرة ، وعادة ما يقوم التنظيم الإجرامي وعصابات الجريمة الاقتصادية المنظمة باختراق بنك معين ، والتمركز فيه ،

(1) عادة ما تستطيع العصابات الإجرامية المنظمة ضم أعضاء جدد إليها ، يملكون من الخصائص والصفات ما تؤهلهم إلى قيادة العمل الإجرامي ، ومن ثم فهي دائماً تسمى إلى هؤلاء الأشخاص الذين يتم إدخالهم إلى التنظيم الإجرامي ، ثم إلى العائلة الإجرامية The Family ، وهو ما تفعله عصابات المافيا والياكوزا وغيرها من منظمات الإجرام في العالم .

(2) ساعد كثيراً على عدم الاهتمام بعمليات الغسل القصص الأدبية التي تناول توبة المجرم ، وتخليه عن مجتمعة الجريمة والشر ، وأهم هذه الأعمال الأدبية أعمال فيكتور هوجو خاصة قصة «البوساء» والتي أظهر فيها أن المجرم الحقيقي هو رجل الشرطة الذي يطارد مجرم تاب وأصبح صالحاً ويريد أن يعاقبه عن ماضيه الإجرامي رغم أعمال الخير التي يقوم بها بشخصية جديدة .

والتوسع فيه تدريجياً ، والانتشار في كافة إداراته وفروعه ، وإحكام التحكم والسيطرة عليه ، وتوجيهه وفقاً لمتطلبات ممارسة جرائمهم بشكل عام وجريمة غسيل الأموال بشكل خاص ، حيث يصبح هذا البنك محور ممارسة النشاط الإجرامي ... ليس فقط من داخله ، ولكن وهو الأخطر من خلال بعض عملائه ، خاصة المتعثرين عندما يملي عليهم المسئول المصرفي الخائن إرادته ، ويملي عليهم رغباته الدنيئة .. أو يستخدم سلطاته وصلاحياته لإضفاء الحماية والرعاية على كل من ساهم وشارك في عمليات غسل الأموال ، سواء داخل البنك أو خارجه .

9 - كثرة المزايدات لبيع أصول الشركة ، وبمبالغ خيالية لا تتناسب مع القيمة الحقيقية للأصل المباع ، والذي تقل قيمته كثيراً عن القيمة التي يباع بها ، وبصفة خاصة تلك الأصول التي يصعب تقدير قيمتها الحقيقية ، وتصبح محل تقدير أو محل اختلاف كبير في التقديرات مثل :

- الراكد من مخزون مستلزمات التشغيل والمواد الخام ، والذي عادة يكون حديثاً وصالحاً للاستخدام والآلات والمعدات وخطوط الإنتاج التي لم يتم استخدامها والتي لا تزال حديثة وجديدة - أراضي وعقارات تملكها الشركة ولم تستخدمها - مكاتب وأثاث وسيارات حديثة .. وغيرها ، وقد يمتد الأمر إلى بيع بضاعة تامة الصنع مرتدة من السوق ، أو بيع بعض المصانع ذاتها وعناصر الإنتاج ... الخ .

ويلاحظ أن هذه الشركات هي شركات جديدة حديث العهد في السوق ، وأن مشروعاتها الإنتاجية والتسويقية أيضاً حديثة ، وأن كثرة المزايدات لبيع أصول مستغنى عنها لديها أمر لا يتناسب مع وضعها ، أو مع استمرارها ... الأمر الذي يدل على أن هذه الشركات تمارس نشاطاً سرياً غير النشاط العلني الذي تتخذه ستاراً للتخفي ورائه .

ثانياً : تحليل ودراسة الدليل على حدوث غسل للأموال :

على الرغم من وضوح صورة الشركات الإجرامية ، إلا أن هذه المؤشرات التي سبق العرض لها ليست دليلاً على أن الأنشطة التي تمارسها هذه الشركات ، شركات إجرامية ،

خاصة وأن كثيراً من هذه المؤشرات لا تعد دليلاً في حد ذاته ، بل هي تحتاج إلى تدعيم وإلى بحث وتحري لمعرفة حقيقة ماورائها .

ومن ثم يتعين القيام بعمليات :

أ - تحليل لكافة الظواهر والمظاهر التي تثير الشكوك ، ومعرفة مدى اعتياد الشركة عليها ، ومعدلات القيام بها ، ومدى تناسب ذلك مع الأنشطة العلنية التي تمارسها الشركة بالفعل .
ب - دراسة كافة المؤشرات باختلاف جوانبها للوقوف على أي منها يؤكد (أو ينفي) وجود جريمة لغسل الأموال ، وهو أمر يحتاج إلى وجود شرطة بوليسية متخصصة لديها من الخبرة والمعرفة الكثير الذي يمكنها من رصد وتتبع وتحليل ودراسة كافة الظواهر التي تشير إلى أن هناك احتمالات لعمل إجرامي معين .

ج - قيام البنوك بوضع أعينها على العمليات التي تتم داخل البنك من جانب بعض العملاء ، كما يتم وضع بعض الموظفين الذين ظهرت عليهم علامات الشراء المفاجيء بدون سبب مشروع تحت المراقبة ، بصفة خاصة تلك الأعمال التي تدل على وجود شبهات والتي تضم مايلي :

— إيداع شيكات أطراف ثالثة تكون بمبالغ كبيرة ومظهرة بالتحويل لمصلحة صاحب الحساب المفتوح لدى البنك دون وجود علاقة سببية واضحة بصاحب الحساب أو بطبيعة عمله .

— قيام عدد كبير من الأفراد بإيداع مبالغ نقدية في الحساب نفسه وبدون تفسير ملائم .
— شراء أوراق مالية للاحتفاظ بها في خزائن حديدية أو للاحتفاظ بها لدى البنك لتحصيل عوائدها واستثمار أموالها وبمبالغ كبيرة لا تتفق مع مظهر العميل أو مع طبيعة النشاط الذي يمارسه .

— عقد قروض والحصول على تسهيلات ائتمانية بضمان ودائع يتم إيداعها نقداً بالحساب ، أو بضمان تعهدات بنكية من شركات مصرفية تابعة لبنوك ومصارف خارجية

تحوم حولها الشكوك والشبهات ، أو تعمل في مناطق مشبوهة معروفة بإنتاج وتسويق المخدرات .

— بناء أرصدة مالية ونقدية متراكمة لا تتناسب مع دخل العميل والنشاط الذي يمارسه العميل ، وقيام العميل بتحويلها بشكل متواتر منتظم ومتتابع إلى حساب أو حسابات مفتوحة في الخارج ودون سبب واضح سوى تحويل الأموال .

— حدوث طلبات متتالية من جانب العميل للبنك لإصدار بطاقات ائتمانية قابلة للاستخدام في الخارج لموظفيه ومعاونيه ولأفراد آخرين بضمان ودائع الشركة النقدية ، وحدثت عمليات استخدام واسعة النطاق لها في الخارج .

ومن المؤشرات التي تحتاج إلى بحث وتحليل ، استخدام الصيرفة الإلكترونية في عمليات غسل الأموال ، خاصة في مجال التحويلات المالية الإلكترونية التي تصل من الخارج ، وقبل أن تستقر يتم سحبها إلكترونياً أيضاً ، خاصة عندما تكون هذه التحويلات صغيرة الحجم ، ويتم تجميعها ثم يقوم العميل بتحويلها بمبالغ كبيرة إلى الخارج .

ثالثاً ، متابعة ومراقبة المجرم والبحث في ماضيه وماضي المقربين إليه للوصول إلى حقيقته :

بعد إجراء عمليات التحليل العلمي والدراسة العلمية للمؤشرات ، وعند التأكد من أن الشكوك والوساوس أصبحت أقرب إلى القرينة والدليل ، وأصبحت تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن هناك نشاط خفي غير ظاهر يحاول العميل إخفاؤه وعدم إظهاره ، ومن ثم يحتاج الأمر من جانب أجهزة مكافحة الشرطة المتخصصة مراقبة المجرم ، والبحث في ماضيه ، وماضي المقربين إليه ، ومتابعة أنشطته وأعماله للوصول إلى حقيقته . والمتابعة والمراقبة عملية على درجة كبيرة من الأهمية وتحتاج إلى إتقان ومهارة فائقة حتى لا يشعر بها العميل ، فيقوم بالهرب . وتتم المتابعة من خلال أسلوبين :

الأسلوب الأول : المتابعة المكتبية من خلال التقارير المكتبية المرفوعة إلى المختصين عن مراقبة نشاط العميل ومن نظام المعلومات والحفظ والملفات والسجلات القائمة لدى البنك .

الأسلوب الثاني : المتابعة والمراقبة الميدانية ، وهي أهم وأخطر الأساليب في الكشف عن الحقيقة والوصول إليها ، ودحض الشك باليقين . حيث يتم مراقبة العميل عن قرب والتعرف على ما يمارسه بالفعل والتحقق من مصادر دخله وأمواله ، ومن ثم معرفة نشاطه الخفي الذي يحاول إخفاؤه وعدم وصول أي شخص إلى حقيقته .

فعلى سبيل المثال تم القبض على عميل من عملاء غسل الأموال، من خلال متابعته الميدانية ، حيث لوحظ قيام العميل والعاملين لديه بتسديد كميات ضخمة من الأوراق المالية من فئات صغيرة إلى فئات كبيرة ، ويقومون بإيداع هذه الأموال النقدية على مراحل متعددة، بحيث تكون قيمة كل عملية إيداع أقل من المبلغ المحدد لموظف البنك كمؤشر لبدء المتابعة أو للإبلاغ . ومن هنا فإن المتابعة الميدانية أمر بالغ الأهمية للوصول إلى الحقيقة .

رابعاً : الوصول إلى دليل الإدانة الدامغة للمجرم :

عندما يتم اكتشاف حقيقة المجرم الأثيم الضالع في جريمة غسل الأموال ، يتعين الحصول على أدلة دامغة لا يرقى إليها الشك ، ولا ينتقصها أي برهان على صدق الاتهام ، ومن ثم يكون تقديم المجرم إلى يد العدالة للاقتصاص منه أمر يصعب التنصل منه أو التشكيك في قوته وحججته أمام براعة المحامين المتخصصين .

ومن ثم فإن التحقق بعناية وجدية من صحة دليل الإدانة أمر في غاية الأهمية ، ومن ثم التأكد من الحصول على كافة البيانات والمعلومات والوثائق والمستندات بالنسبة للأشخاص والأفراد والشركات الضالعة في عمليات غسل الأموال ، وبالتالي عدم إتاحة الفرصة

للمجرم الأثيم للتنصل من الجريمة أو التشكيك في عدم حدوثها ، بل دفعه دفعاً نحو الاعتراف بالجريمة وإقراره القيام بها ، ومن ثم يسهل محاكمته باعتبار أنه اعترف ، وأن الاعتراف سيد الأدلة .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، لما كانت جريمة غسل الأموال من الجرائم ذات الطابع الدولي وامتدادها بالأموال إلى عبر الحدود Cross Border ، وبالتالي من المهم بمكان التأكد من أن الأموال المتأتية عن طريق نشاطات مخالفة للقانون في الخارج لا يتم تمريرها من خلال أنظمة الدفع بين البنوك والمصارف الوطنية في الدولة لمصلحة منظمات الجريمة ، وعصابات الإجرام المنظم ، ومن ثم التأكيد على أهمية الحصول على مستندات القيام بهذه الجريمة وأدلة الإدانة بصرف النظر عن المكان الذي تمت فيه الجريمة أو نشأت فيه بداية عملية غسل الأموال ، خاصة أن النظام المصرفي الدولي قائم على مليارات الدولارات المتدفقة بشكل ساخن جداً عبر أسواق العالم المختلفة ، ومن ثم يتعين دائماً التأكد من أن هذا النظام بعيد عن غسل الأموال ... وأياً ما كان فإن الحصول على أدلة دامغة ومستندات قوية ضد المجرم أمر لازم وضروري لبدء سير الإجراءات الجنائية ضده .

خامساً : القبض على المجرم وتقديمه للعدالة والتحفظ على أمواله وممتلكاته تمهيداً لمصادرتها ،

بعد التأكد من مستندات ارتكاب الجريمة ، يتعين دائماً . ويجب القبض على المجرم ، وتقديمه للعدالة لمحاكمته والاقتصاص منه ، وأن يتم مصادرة كامل أمواله . ويحتاج الأمر إلى التحفظ عليها إلى حين مصادرتها ، ومن ثم عدم السماح للمجرم بالاستفادة من الجرائم التي ارتكبها ، فالجريمة لا تفيد ، ولا يجوز أن يسمح باستفادة المجرم من أموال أو من عائد النشاط الإجرامي ، خاصة وأن جريمة غسل الأموال ، هي جريمة هدفها الرئيسي هو جعل المجرم يستفيد من ثمرة جريمته ومن حصائل الجرائم التي سبق له ارتكابها ، ومن ثم التمتع بهذه الثروة الإجرامية ... وهو أمر لا يحب السماح به مهما كانت الأسباب ومهما كانت الحالة .

*
الفصل
السادس
*

مكافحة جريمة غسل الأموال

تحتاج أي عملية مكافحة إلى التخطيط الارتقائي ، والتنظيم الجيد ، والتوجيه الحافز والمتابعة الوقائية عن قرب ، وهي باختصار تحتاج إلى إدارة عملية جيدة ، ومن ثم يتم زرع العيون وتجنيد المصادر ، وجمع المعلومات بالشكل العلمي والعملية الذي يمكن من رصد وتتبع ودراسة وتحليل كافة الظواهر والمؤشرات التي تدل على أن هناك احتمالات شبهة مؤكدة على ارتكاب منظمات الجريمة جريمة غسل أموال .

وإذا كانت جريمة غسل الأموال في حد ذاتها جريمة تعتمد على التنظيم والتنسيق والخبرة في إدارة عمليات الغسيل ، وبناء الخطوط والمسارات الآمنة التي سيتم عبرها تطهير وتبيض الأموال ، ومزجها بأموال أخرى طاهرة وبشكل هاديء لا يلفت النظر ، فإنها أيضاً تقوم على بناء خلايا تنظيمية دقيقة حتى لا يفشي أحد أسرارها . وهو أمر أيضاً يحتاجه عملية المكافحة في إنشاء وحدات على أعلى درجة من التأهيل العلمي والتدريب العملي والخبرة بأساليب المجرمين .

إن الحماس ضد مقاومة الجريمة وحده لا يكفي ، لكن الأمر يحتاج إلى أكثر من ذلك ، إلى العلم والخبرة والمعرفة ، وإلى أفكار جديدة ، ووسائل وأدوات وطرق فعالة وحاسمة ، ومن ثم تحتاج إلى التنظيم والتنسيق وإلى العبقرية لتوجيه ضربات قوية إلى البنية التحتية للجريمة المنظمة . ومن ثم فإن إقامة هيكل إداري قوي ، يدرك هدفه جيداً ، ويعرف بدقة متى وكيف يهاجم ويضرب ضرباته الموجهة لهذه المنظمات الإجرامية وإحالتها إلى يد العدالة لتقتصص منهم لما اقترفوه من آثار وجرائم خطيرة .

ومن هنا فإن بداية المكافحة الجادة هي القيام بالآتي :

أولاً : إنشاء جهاز مؤسسي لمكافحة غسل الأموال :

حيث يتعين أن يكون هناك جهاز مؤسسي قوي يقوم بتلقي الإخطارات من جانب كل من المواطنين ، والبنوك وأي جهة من الجهات تشك في أن هناك غسل للأموال ، خاصة أن عمليات متابعة أموال المواطنين ، وتحويلات أرصدة حسابات الشركات والمؤسسات داخل

الدولة ، وأيضاً خارجها قد تضعف من كيان الثقة في الجهاز المصرفي ، وتجعله طارداً لعملائه .

ويحتاج هذا الجهاز أن يكون مزوداً بالكوادر البشرية المؤهلة جيداً ، والمدرّبة جيداً ، والتي يكون لديها من المعرفة والخبرة ما يؤهلها ويجعلها قادرة على التحقق من عمليات غسل الأموال .. خاصة أن ممارسات عصابات الإجرام المنظم في مجال غسل أموالها وأموال الجريمة ، متعددة ومتنوعة وغير مرئية ، وتتوارى وراء العديد من الأنشطة المشروعة وتحت عدة مسميات ، وتكونها مصادر متعددة ، مما يجعل من الصعب تتبعها ورصدها من الأساس .

ثانياً : إصدار قانون وتشريع خاص لمكافحة غسل الأموال :

يعد مجرد التوجه نحو إصدار تشريع لمكافحة غسل الأموال في حد ذاته أداة للحد من هذه الجريمة ، وبالتالي فإن إصدار قانون جيد شامل ومتكامل واعتماده سيمكن من وضع الجميع تحت مسؤوليتهم ، ويمكن من أن يتم وضع المخالفين للقانون تحت طائلة هذا القانون ، ومن ثم فإن إصدار تشريع جيد سوف يمكن من السيطرة على الأموال التي تدخل البنوك ، وسوف تساعد على زيادة التعاون الدولي بين الأجهزة المختصة في كل دول العالم . ويجب أن ينص القانون على عقوبات التجديد والمصادرة لهذه الأموال ، وعلى عقوبات مالية وبدنية ليس فقط لمن يرتكب هذه الجريمة ، ولكن أيضاً لمن يتواطأ بالصمت وعدم الإبلاغ عنها ، حتى ولو كان معرفته بها مجرد استنتاج وملاحظة عابرة ، وليس فقط الحصول على أدلة تدل عليها .

ثالثاً : وضع نظام إعلامي متطور للنشر عن هذه الجريمة :

إن التعريف الجيد بجريمة غسل الأموال ، يحتاج ليس فقط لتحديد مفهومها ، ولكن أيضاً للتعريف بآثارها ونتائجها ، وما يمكن أن تؤدي إليه من دمار لكل من الفرد والمجتمع ، ولكل من الأجيال الحالية ، والأجيال المستقبلية ، وآثارها المدمر على الإنتاج والاستهلاك ،

والاستثمار والادخار ، وعلى الذوق العام للمجتمع .. ومن ثم زيادة عنصر القلق والشعور بالخطر الشديد من هذه الجريمة .. خاصة وأن هناك تناقضاً جاداً بين ما تمارسه الحكومات من إعلان عن هذه الجريمة ، وما تنشره بعض المنظمات الجماهيرية عنها .. فعلى سبيل المثال أعلنت وزارة الداخلية البريطانية أن ما يتم غسله داخل بريطانيا من أموال الجريمة المنظمة يصل إلى 500 مليون جنيه استرليني وهو رقم ضئيل دفع ذات الوزارة إلى الإعلان أن الرقم يتراوح ما بين 500 مليون جنيه استرليني ونحو 9 مليارات جنيه استرليني سنوياً .

فيما يقوم أحد المسئولين بجهاز المخابرات الخارجية البريطانية MI6 إم أي 6 بالتصريح بأن حجم غسل الأموال الذي تم عبر لندن بلغ عام 1995 نحو 200 مليار جنيه استرليني ، فيما لم يتجاوز حجم الأموال التي تم ضبطها ورصدها فعلاً في عشر سنوات (1995/1985) نحو 4.4 مليار جنيه .. وأن من بين 7 آلاف جريمة مثبته بالمستندات والأدلة والقرائن لم يتم مصادرة سوى 17.8% منها .

رابعاً : ضرورة تطوير أساليب الرصد والتتبع والتحليل والدراسة لعمليات غسل الأموال :

لما كانت عصابات الإجرام المنظمة تملك من الوسائل والإمكانات الكثير ، ما يجعلها تقوم بعمليات غسل أموالها ، وضمان عدم انكشاف ومصادرة هذه الأموال ، فإن الأمر يستدعي تطوير وسائل وأدوات وطرق المكافحة ، وهي عملية تحتاج إلى الحصول على الجديد الذي من خلاله تتفوق فرق المكافحة على عناصر الإجرام ، وبالتالي التمكن من جمع الأدلة المتناثرة من هنا وهناك والوصول بها إلى درجة اليقين الذي لا يستطيع المجرم العتيد الضالع في الجريمة الفكاك منه .

خامساً : وضع استراتيجية وخطة عمل لمكافحة غسل الأموال :

منذ أن عرف العالم جريمة غسل الأموال والعالم يعيش حرباً شرسة لا هوادة فيها . فالجريمة التي تمثل نموذجاً للجريمة العصرية ، تدخل أجهزة المكافحة في وقائع ملتبسة وتصرفات غامضة ، وتدفع بها إلى تخطي خطوط حمراء قد تقودهم إلى منزلق خطير ..

حيث توسع دائرة الانتباه والاشتباه في عمليات ما بعد الغسيل ، وما يمكن أن يتم في عمليات تبيض الأموال القدرة السوداء .. حتى تصل إلى مصدر هذه الأموال وإلى عمليات الجريمة المنظمة وجرائم ما قبل الغسيل والإجرام المكشوف .. إن هذا يظهر مدى حساسية الوضع ، واحتياجه إلى قوانين جديدة ، وإلى شرطة بوليسية تعتنق أفكاراً جديدة ، وتمتلك إمكانيات جديد تتوافق مع واقع الإجرام المتجدد في عصر العولمة ... نعم ... ولكن قبل هذا كله تحتاج إلى صياغة استراتيجية عملية مستنيرة لمكافحة غسل الأموال ، وهي استراتيجية دائمة ومستمرة ، لها من القدرة على التكيف مع المتغيرات والمستجدات الإجرامية ما يجعلها فاعلة ومتفاعلة ومنجزة .. وهي استراتيجية قائمة على ثوابت الحق والضمير والعقل والمنطق في مكافحة الإجرام وعدم السماح بتوغله ، وعدم السماح بازدياده... كما أنها قائمة على متغيرات ومستجدات وسائل وطرق المكافحة .

حيث تحتاج جريمة غسيل الأموال الى تبني استراتيجية منع وقوع الجريمة ، والتحول إلى الأساليب الوقائية بدلاً من أساليب المكافحة العلاجية ، فإننا في حاجة إلى شرطة جديدة بفكر جديد ، شرطة تأتي لتحل محل الشرطة التقليدية . وهي عملية تحتاج إلى تحديث كامل لجهاز الأمن ... إن الارتباط الزمني ما بين التحديث والعصرنة ، هو ارتباط قوي المضمون ، وعالي الفاعلية ⁽¹⁾ ، ومن ثم فإن تطوير الأساليب القائمة ، وزيادة فاعلية الأساليب القادمة أمر ضروري وهام وهي عملية تحتاج أيضاً إلى تبني خطة عمل وبرامج تنفيذ زمنية للقيام بعمل تنفيذي ، وفي الوقت ذاته تعميق الإحساس بالمسؤولية ، والشعور بالالتزام ، وبالإصرار على التصدي لكافة أشكال الجريمة . ، فإنها في واقعها العام ، وفي نطاقها الخاص تحتاج إلى تبادل الثقافات وتبادل المعارف، وهي عمليات تتم في تتابع زمني وتراكم معرفي ، ويأتي فيه واقع بعد الآخر ، ويأتي فيه وقائع بعد أخرى ، وتطرح ذاتها في نطاق تصورات وملامح وأشكال إجرامية تحتاج إلى قدرات ومهارات شرطية بوليسية قادرة على

(1) حاول البعض أن يجعل من عملية تحديث الشرطة عمليات تجاوز للقوانين واختراق لحرية الإنسان ، وهو أمر غريب بالغ الشذوذ ، فتحديث الشرطة يزيد من حرية الإنسان ومن حقوقه ، ومن ثم فإن العلاقة ما بينهما هي علاقة إثبات وليس نفي أو تجاوز .

التعامل معها وفيها وبها

سادساً — المفاهيم المتكاملة لمكافحة جريمة غسل الأموال :

إن تبني خطة متكاملة للمكافحة يجب أن يقوم على عدة مفاهيم رئيسية هي :

المفهوم الأول : إن أي مكافحة لجريمة غسل الأموال هي في واقعها مكافحة ومقاومة

الجريمة أياً كان نوعها وأياً كان محورها ، وأن التأكيد على أن الجريمة لا

تفيد وعدم السماح بتربح المجرم من سلوكيات إجرامه أمر أساسي

ورئيسي في أي استراتيجية للمكافحة . ومن ثم فإن ملاحقة جريمة غسل

الأموال لا يجب أن تصرفنا عن مكافحة الجريمة المنظمة في كافة مجالاتها

وأشكالها ، وبمعنى آخر أن الخاص لا يهمل العام ، خاصة أن كل منهما

انعكاس في الآخر ، فالقضاء على جريمة غسل الأموال يساعد في القضاء

على الجريمة المنظمة ، والقضاء على الإجرام المنظم يقضي بالطبع على

فرص تكون حصائل مالية ونقدية إجرامية تحتاج إلى غسل .

المفهوم الثاني : أن الفرضية البديهية التي يجب أن يبني عليها التوجه الأساسي لمكافحة

جريمة غسل الأموال هي حماية المجتمع من شرور هذه الجريمة ومن

تأثيرها الممتد وأثرها الممتد ، وكلاهما يتجاوز أي أثر أو تأثير مدمر لأي

نشاط إجرامي آخر ، حيث أن الضحية في الأنشطة الإجرامية الأخرى

تكون أفراد ومؤسسات بذاتها ، أما في جريمة غسل الأموال فإن الضحية

هي النظام العام بكامله ، والمجتمع أيضاً بكامله ، والأجيال اللاحقة أيضاً .

المفهوم الثالث : أن العقيدة الدينية والقيم الأخلاقية والمبادئ الحميدة والتي تستمد قوتها

من الأصول التاريخية والتقاليد الاجتماعية ، وهي التي تشكل الإطار

الدافع والحافز على مقاومة الجريمة بكافة أشكالها وأنواعها ومكافحة

الرديلة ، ومن ثم الحرص تماماً على تقوية الحس الأخلاقي ، والحس

الديني ، والضمير الذاتي ، والرقابة الذاتية ، التي من خلالها يتم مقاومة الانحراف ، ومقاومة الفساد ، ومقاومة الحيل والألاعيب التي تلجأ إليها عناصر الإجرام المنظم .. إن مقاومة الفساد هي مقاومة تستند إلى واقع الحياة ، وتستند أيضاً إلى الطبيعة الارتقائية للأفضل والأحسن والأرقى ، ومن ثم مقاومة الفساد والانحراف .

المفهوم الرابع : إن لكل جريمة عناصرها وأطرافها ، كما أن لكل جريمة هدف ومجرم ينهض ورائها ، إلا جريمة غسيل الأموال فأطرافها وعناصرها يرتكبون خيانة عظمى ضد الشرف والقيم والمبادئ وضد أمن المجتمع واستمراره واستقراره ، وأن جميع أطرافها والمشاركين فيها هم مجرمون ، وضالعون في الإجرام ، ومن ثم فإن التحالف الارتباطي ما بين أطراف الإجرام ، والتشابك في مصالحهم كثيراً ما يمكن تفكيكه ، وكثيراً ما يمكن جعله مقاوماً لذاته ، خاصة أن التنظيم الإجرامي كثيراً ما يقضي على نفسه من خلال الصراعات التي تنشب بين أعضاء التنظيم على الرياسات وعلى الزعامة .

المفهوم الخامس : إن جريمة غسيل الأموال ليست (صفقة إجرام) وليست مجرد جريمة عابرة ، أو جريمة مرحلية ظرفية تتم وفق الصدفة ، ولكنها جريمة دقيقة التنفيذ ومخططة الإحكام ، عمدية العقد ، عقد أطرافها بإصرار ودبروا تنفيذها بإحكام ، مما يؤكد أنها جريمة مستمرة ، وهي جريمة متعددة الوجوه ، ومتعددة أشكال الفساد وبالتالي فإنها جريمة مركبة ومعقدة ، وممارستها تتم من جانب محترفين من أصحاب الضمائر الخربة .

سابعاً : الجوانب المتكاملة للنشطة لمكافحة جريمة غسل الأموال :

إن استنكار الجريمة والنفور منها جزء من خصائص الشخصية الإنسانية السوية ، وأن يقظة الضمير وذكاء العقل كفيل بتبني خطة طموحة للقضاء على هذه الجريمة خاصة ، وأن

التأثير الطاعني لجريمة غسل الأموال في عصر العولمة الاجتياحية يفرض ويفترض مقاومة لها بلا هوادة أو توقف ، وهي مقاومة عالية الفاعلية ، مقاومة بدون حدود ، فهي تتجاوز الحدود ، وفي الوقت ذاته تتعامل مع هذه الجريمة من خلال مركب متكامل من العناصر ، يأخذ في معطياته مايلي :

— الجانب المادي الاقتصادي لجريمة غسل الأموال وما تحققه من خسائر مادية وما يحققه مقاومتها من مكاسب نقدية ومالية .

— الجانب الحضاري والاجتماعي لجريمة غسل الأموال وما يحققه من دمار وخراب حضاري واجتماعي ، وما يحققه مقاومتها من رقي وارتقاء ومكاسب حضارية واجتماعية .

— الجانب الثقافي والسلوكي الإنساني لجريمة غسل الأموال ، وما تحققه من دمار وخراب وانحطاط ثقافي وسلوكي ، وما يحققه مقاومتها ومكافحتها من ارتقاء ثقافي وسلوكي إنساني .

إن هذا يدفع ويؤكد أن هناك مسئولية مشتركة ما بين عناصر المكافحة المادية والمعنوية ، وما بين الأطراف المختلفة لمقاومة ومكافحة جريمة غسل الأموال في إطارها العام وفي محاورها الخاصة ، وسواء كانت هذه المسئولية مخصصة بفعل التوصيف الوظيفي والمسئوليات الوظيفية ، أو كانت بحكم الولاء والانتماء ، أو باعتبارات المواطنة ومحاربة الشر والجريمة .

وتحتاج جريمة غسل الأموال القدرة إلى مكافحة شديدة وإلى مقاومة أشد ، فالخطر الداهم الناجم عنها يفوق كل خطر والدمار المادي والمعنوي المترتب عليها يفوق أي دمار . ومن ثم فإن عمليات المكافحة والملاحقة للمجرمين الذين يقومون بها تصبح أمراً حيوياً وضرورياً ، وبالعالمية . وهي عملية تستند إلى ثقافة أمن المجتمع ، ومدى شمول ثقافة الفرد للجوانب المختلفة لجريمة غسل الأموال ، ومدى الشعور بأهمية منع الجريمة والتصدي

للمنحرفين ، ومدى أهمية تنمية الوعي الإدراكي بخطورة السماح باستمرار ارتكاب هذه الجريمة ليس فقط لمنع شرورها ومنع المجرم من التربح من ممارسة إجرامه ، ولكن أيضاً للحفاظ على صحة المجتمع وحيويته ونقائه وهو أمر يستدعي إلى الوجود كل من الآتي :

1- حضور في الوعي والضمير الذاتي لكل من : الأمة ، والمشروع ، والفرد ، وكذلك لأجهزة الضبط بضرورة مكافحة غسل الأموال ، ويستدعي هذا الحضور إدراكاً ذاتياً متنامياً بأهمية ممارسة كل أنواع التعاون والتحالف الدولي ، والمشاركة المجتمعية القومية من أجل منع انتشارها والحد من خطورتها والقضاء عليها إن أمكن .

2 - تنمية القدرة على مواجهتها والحد من خطورتها والتصدي الحازم لها بشكل علمي وعملي وفعال وبالقدر اللازم لإيقاف تغلغل المال الحرام في النظام المالي والمصرفي سواء المحلي أو الدولي ، وبالتالي تحقيق قدر مناسب من الاستقرار والتوازن في الأداء الحركي للبنوك ولمعاملاتها .

3 - زيادة مهارة التعرف على مصادر الخطر ومكامن التهديد ، والتعريف بها والتعامل معها بشكل يحد من خطورتها ومن قدرة عصابات الجريمة المنظمة على استخدامها في غسل الأموال .

إن هذا كله يحتاج إلى تطور في آليات ووسائل المكافحة ، ويتم ذلك من خلال اعتماد خطة علمية وعملية لزيادة إدراك الجماهير وتوعيتهم لهذه الخطورة، وزيادة تعريف الناس بها ، وتنمية وعي الجهات والمؤسسات التي يمكن أن تتورط فيها ، وبصفة خاصة العاملين لديها في مجالات النقدية ، وتكوين فيها مقاومة أي إنحراف قد يساعد على القيام بها، ومن خلال تبني رأي عام جماهيري ضد هذه الجريمة ، حيث أن جهود المكافحة لا تقتصر على رجال المكافحة من الشرطة البوليسية ، أو من رجال الأمن العام أو المخابرات الاقتصادية الخاصة، ولكن جهود المكافحة تحتاج إلى تعاون كافة أفراد المجتمع للإبلاغ عن أي مصدر أو فعل يبدو أنه غير مشروع .. وبالتالي مساعدة رجال مكافحة الجريمة المنظمة للقبض على

المجرمين ، والحد من تهديدهم لأمن المجتمع وسلامته واستقراره، ومن ثم فإن خطة مكافحة تشمل العديد من الجوانب أهمها ما يلي :

1 — مكافحة تشريعية قائمة على إصدار قوانين وتشريعات مغلظة العقوبة تجرم الفعل الأثيم لعمليات غسل الأموال ، وفي الوقت ذاته ينص فيها على عدم سقوط هذه الجريمة بالتقادم أو الوفاة وامتدادها إلى الورثة للحصول منهم على الأموال الحرام ومصادرتها ، وعدم السماح لأي فرد مهما كان مركزه أو مهما كانت علاقاته وصلاته بالتربح من وراء هذه الجريمة الشنعاء ، والاستفادة من حصائل الجريمة السابقة عليها .

2 — مكافحة إعلامية من جانب وسائل الإعلام لإظهار مدى خطورة جريمة غسل الأموال ، وحجم الشرور التي تصيب بها المجتمع وأجياله الحالية واللاحقة .

3 — مكافحة سياسية من جانب الأحزاب السياسية ووضعها في برامجها الانتخابية وبالتالي ضمان سلامة مرشحيها وعدم اختراقها جانب القوى الإجرامية المنظمة .

4 — مكافحة مصرفية من جانب العاملين في البنوك والمصارف حيث تحتاج إلى تحقيق قدر مناسب من الشفافية في التعاملات البنكية والمصرفية، وفي الوقت ذاته زيادة الوعي المصرفي ووعي العاملين في البنوك والمصارف بخطورة هذه الجريمة ووسائل الكشف عنها ووسائل التعامل معها ، والمتابعة المصرفية الذكية لكل من العملاء المشكوك في معاملاتهم وللعاملين المشكوك في نزاهتهم ، وإجراء عمليات التطهير أولاً بأول .

5 — مكافحة إدارية حكومية من جانب العاملين في الجهاز الحكومي ، وعدم السماح بتكوين تنظيمات فساد داخل هذه الأجهزة ، وإجراء عمليات التطهير اللازمة أولاً بأول .

6 — مكافحة بوليسية شرطية بقيام نوع جديد من الشرطة مهمتها تحقيق الشرطة الوقائية للحيلولة دون وقوع الجريمة ومنع حدوثها .

7 — مكافحة جماهيرية تعمل على الملاحقة المبكرة والتعاون الجماهيري من أجل محاربة الفساد بكل أشكاله وأنواعه .

ثامناً — المنظومة المتكاملة لمكافحة جريمة غسل الأموال :

إن هناك حقيقة لا هراء فيها ، حقيقة دامغة ، ومحورها يؤكد أن أي تسامح أو تهاون أو تغاضي مع أي جريمة ، يوفر الدافع لإعادة ارتكابها ، وأن المجرم الذي يمارسها بالصدفة والعشوائية يتحول إلى الممارسة المعتادة لها ، بل ويشجع غيره على ارتكابها ، وتكوين عصابات منظمة مهمتها ممارسة هذه الجريمة ، ومن ثم فإن مكافحتها بأنشطتها الإجرامية تحتاج إلى توافر منظومة متكاملة ، وهي منظومة مركبة من ثلاثة أجزاء كل جزء منها متكامل مع الآخر هي :

الجزء الأول — مدخلات المنظومة والتي تتصل بالأموال الحرام المراد غسلها وتطهيرها من القذارة باعتبارها المادة الخام التي سيتم التشغيل عليها من حيث ضرورة مصادرة هذه الأموال وعدم السماح بأي خروج لهذه الأموال إلى الخارج .

الجزء الثاني — عمليات التشغيل التي تتم على المال الحرام القذر حتى يتم غسله وتطهيره عبر محطاتها ومراحلها التشغيلية المختلفة ، والتي يجب أن يتم وقفها والحيلولة دون استمرارها ، بل وقف كل ما يمكن أن يعمل على استمرار نظام التشغيل في غسل الأموال ، سواء كان هذا التشغيل قائماً على محطات محلية ، أو متصلاً بمحطات غسل أخرى عالمية .

الجزء الثالث — خروج المال الحرام بعد تطهيره كمخرجات ناتجة وناجمة عن المنظومة ، وهو أخطر الأجزاء على وجه الإطلاق ، حيث تكون عصابات الجريمة المنظمة قد نجحت في تبييض المال الأسود ، وغسل قذارته ومحو صلته بمصدره الإجرامي الأصلي ، ومن ثم تزداد صعوبة القبض على المجرمين ومصادرة أموالهم .

ويتعين دائماً على رجال مكافحة الجريمة التيقن من أجزائها الثلاثة ، والعمل على منعها من بدايتها .

إننا في حاجة أن نؤكد أن مكافحة غسل الأموال تحتاج إلى نظرة أكثر شمولية مما تقدم ، نظرة تحيط بكل خبرات الدول المتقدمة والساعية إلى التقدم في مكافحة عمليات غسل الأموال في أراضيها ، وماذا فعلت من أجل الوصول إلى كشف هذه الجريمة ، وتحديد الضالعين فيها والمتواطئين معهم ، وما هي العقوبات التي أنزلتها بهم . ومن ثم فقد آن الأوان ، أن تتضمن عمليات مكافحة وضع صيغة للتعاون ما بين الدول باختلاف أنظمتها لمكافحة هذه الجريمة ، وهو ما استدعي مايلي :

1 - وضع معاهدة دولية لمكافحة غسل الأموال ، توقع عليها جميع لدول ، وتلتزم بأحكامها وموائيقها ، ويتكون منها سكرتارية دائمة تتابع ذلك وتعمل على احترام الدول لما جاء فيها والتزامها بتنفيذ كل ما ورد بها .

2 - إحكام نظم العمل في الأنشطة الاقتصادية المختلفة بحيث لا تستطيع عصابات الإجرام المنظم اختراقها ، وبحيث يكون من الصعب اختراق الأجهزة من جانب عصابات وتنظيمات الفساد ، وجعل مناخ العمل في المنظمات مناخ صحي مستقر قائم على التعاون والحب والمشاركة ، وليس على الصراع والتطاحن والحقْد .

3 - رأب الصدع وتجسير الفجوة ما بين القوانين والتشريعات ، وما بين الواقع التنفيذي لها ، وإزالة ما قد يكون هناك من حرج أو ما قد يكون هناك من معارضة لهذا التطبيق الكامل للنصوص القانونية .

4 - توفير سبل الحماية الكاملة لكل من يبلغ عن عملية غسل أموال ، خاصة وأن العصابات الإجرامية كثيراً ما تقوم بالاعتداء على من يبلغ عن عملياتهم ، وكذلك توفير الحماية للشهود الذين سيشهدون على من قام بهذه العمليات .

5 - إيجاد نظام قادر على ملاحقة التطورات المختلفة لجريمة غسل الأموال ، والإحاطة

بكل جديد فيها ، مع تطوير وسائل وأدوات المكافحة لتصبح أكثر فاعلية في الوصول إلى المجرمين والقبض عليهم ومصادرة أموالهم .
وأيضاً كان شكل عمليات المكافحة ، فإنه لابد من مساهمة البنوك والمصارف بدور فعال في منع حدوث جريمة غسل الأموال ، وهو ما يجعلنا نعرض لهذا الدور بشيء من الإيجاز في الفصل التالي .

✱
الفصل
السابع
✱

دور البنوك
ففي مكافحة غسل الأموال

يمكن للبنوك أن تقوم بدور هام في مجال مكافحة غسيل الأموال ، وسواء بذاتها ، أو عن طريق مساعدة رجال مكافحة الجريمة المنظمة بشكل عام ومكافحة غسيل الأموال بصفة خاصة على القيام بعملهم .

وأبسط عمليات مكافحة هي إعداد تقارير سليمة وتفصيلية عن التحويلات التي تتم وتتجه إلى خارج البلاد عبر البنك ومراسليه ، وإبلاغه فور علمه بوجود عمليات مشكوك فيها أو مشتبه في أنها تتضمن عمليات غسيل الأموال . وهذا يحتاج بالفعل إلى تبني سياسة منهجية علمية وعملية من أجل تعزيز حرية تبادل المعلومات فيما بين البنوك بعضها البعض وفيما بينها وبين السلطات الرسمية ، في إطار علاقات تنظيمية يتم خلالها وضع نظام جيد لتبادل المعلومات دون إخلال بقواعد السرية المصرفية والحصانة المعلوماتية ، وبما يعني بالفعل زيادة كفاءة أجهزة جمع البيانات وإجراء التحريات ، ومساعدة الجهات المنوط بها مكافحة غسل الأموال القدرة .

أولاً - الأخلاق المصرفية والعرف المصرفي وقواعد السلوك :

ويمثل التعاون والتنسيق التنظيمي ما بين البنوك والمصارف أحد القواعد الأساسية المستقرة ليس فقط لمكافحة غسل الأموال القدرة ، ولكن أيضاً لحماية البنوك من أي اختراق يحاول القيام به أعضاء الجريمة المنظمة ، حيث يصعب على أي بنك مواصلة هذا العمل بصورة منفردة أو منعزلة ، ومن هنا يحتاج الأمر إلى إيجاد كيان إداري تنظيمي (داخل أو خارج البنك المركزي) ، يضع إطار عمل وتصور فعال لتبادل البيانات والمعلومات التي قد تساعد في الحد من جريمة غسل الأموال .

وحتى يساعد البنك أو الجهاز المصرفي على مكافحة جريمة غسيل الأموال التي تتم عن طريق البنوك⁽¹⁾ يمكن القيام بالعديد من الأعمال أهمها ما يلي :

(1) - اعتبار أن أي مساعدة من جانب أي بنك لعمليات غسيل الأموال جريمة مصرفية

(1) قامت الولايات المتحدة الأمريكية بسن قوانين صارمة حددت عقوبات هذه الجرائم لتشمل السجن 20 عاماً ودفع غرامة قدرها 500000 دولار (نصف مليون دولار) أو ضعف المبلغ الذي تم غسله ومصادرة الأصول التي يمتلكها البنك . .

يتعين معها وقف نشاط البنك وسحب ترخيصه ، ومصادرة رأسماله ، ومعاقبة المسؤولين .
(2) - اعتبار أن مساهمة أي بنك أو ضلوعه في عملية غسل الأموال (بما فيها عملية التعامي والتغاضي willfully blind concluding by Laying) جريمة تستوجب الإغلاق وسحب الترخيص ومحاكمة المسؤولين .

(3) - قيام البنك بعمل عمليات إعادة هيكلة أو إدماج أو تقسيم بهدف تجنب إعداد تقارير مالية قد تكشف اضطلاحه بعمليات غسل الأموال يعد من أكبر الجرائم المصرفية التي تستوجب الإغلاق ومحاكمة المسؤولين ومصادرة رأس المال .

ولقد ثبت يقيناً أن مهما كان الفساد منتشرأ وفي أي مكان ، إلا أن الجهاز المصرفي يجب أن يكون بعيداً كل البعد عن مجرد شبهات الفساد ، ولا يجب أن يسمح تحت أي ظرف من الظروف بأن يشارك فيه ، أو أن يسمح بتوريط بعض العاملين في البنك في هذه العمليات التي تدمر كل شيء ولا تبقي على شيء ... فالفساد إذا ما دخل أي بنك ، فإنه يدمر ، ليس فقط هذا البنك ، ولكن يدمر الجهاز المصرفي بكامله . فالفساد أمر خطير عندما يخترق أي بنك من البنوك ، وهو بذلك لا يخترق فقط البنك ، بل يخترق الأمن القومي للدولة، ويؤثر على سمعتها في الداخل والخارج ويدمر مصالحها الاقتصادية .. وقد يؤدي إلى الانهيار الاقتصادي .

ومن ثم فإن تأكيد الالتزام والمسئولية الكاملة هما محور حياة أي بنك ، وأن تأكيد حرص كل بنك على المحافظة على القيم والأخلاق المصرفية الحميدة هي السبيل الوحيد للمحافظة على سلامة البنك من أي خطأ أو احتمال الخطأ ، وأنه من الضروري واللازم التأكيد على هذا كله من وقت إلى آخر .. وأياً كان العمل المصرفي الذي يمارسه البنك ، فإن مقاومة ومكافحة عمليات غسل الأموال أمر في غاية الأهمية يتعين العرض لكل جوانبه وأبعاده على النحو التالي :

ثانياً - دور الجهاز المصرفي في مكافحة جريمة غسل الأموال

بداية لا يمكن معالجة الجريمة المنظمة دون التأكيد على صحة وسلامة الجهاز المصرفي،

وأن هذا الجهاز محصن ضد أي اختراق من جانب عصابات الجريمة المنظمة بصفة عامة ، وعصابات غسل الأموال بصفة خاصة . وتعد جريمة غسيل الأموال من الجرائم التي شهدها عالم البنوك والمصارف في السنوات الأخيرة ، حيث يحتاج المجرم القائم بعمليات الغسيل إلى إدخال الأموال القذرة إلى بنك من البنوك لتخرج منه إلى نشاط آخر ، ثم تعود مرة أخرى إلى ذات البنك أو إلى بنك أخرى . ومن ثم فإن الجهاز المصرفي يصبح قاسم مشترك ووسيط دائم في عالم غسيل الأموال ، حتى دون أن يكون طرفاً وعنصراً فاعلاً فيه ، بل أن النشاط المصرفي بعملياته والعاملين فيه تتوفر فيهم وتوجد الطهارة والنقاء كأساس عمل ومقوم من مقومات الوجود والاستمرار ، ومن ثم فإن عمل مكافحة يبدأ أولاً بزيادة وعي العاملين في البنوك بهذه الجريمة وعناصرها وأبعادها ومن ثم يتعين على البنوك القيام بالآتي:

1 - تقوية وتطوير علاقة البنك بعملائه ، أي استخدام قاعده «اعرف عميلك»

وتطوير وعي العاملين بالبنك وزيادة إحساسهم بنشاط العميل ، والقرب منه ، ومتابعته عن قرب لحمايته من الوقوع تحت إغراء عصابات الجريمة المنظمة ومعايشة التطورات المختلفة التي يمر بها العميل في هذا النشاط مثل :

(أ) - معرفة النشاط غير المعتاد والاستثنائي الذي يقوم به العميل بعيداً عن مجال تخصصه وأعماله المعتادة ، خاصة وأن هذا النشاط كثيراً ما يكون غير قانوني ، وكثيراً ما يكون فيه الخطر الداهم مما يدمر العميل إذا ما تم اكتشافه ، وقد يؤثر على البنك إذا ما كان العميل قد حصل من البنك على قروض وتسهيلات لتمويل هذا النشاط الخفي .

(ب) - معرفة أي الأشخاص الغرباء الذين التحقوا بالعمل لدى العميل مؤخراً ، وطبيعة النشاط الذي يمارسونه ونوع الخبرة السابقة التي لديهم ، وأياً منهم له سجل إجرامي سابق ، خاصة أن هذا العميل كثيراً ما يخونه الحذر ويكشف عن ذاته من خلال إلحاق بعض المجرمين ، أو بمعنى أدق زملائه السابقين بالعمل لديه ، خاصة عندما تتدعم مراكزه المالية والاجتماعية والسياسية في المجتمع .

(ج) — معرفة مدى عدم جدية العميل في الالتزام بإعداد تقارير محاسبية صحيحة عن أعماله ومحاولة التنصل من هذا الالتزام وتجنب القيام به ، واللجوء إلى تقارير غير حقيقية يتم إعدادها على غير الواقع ، وتكشفها الأحداث .

(د) — ملاحظة ومعرفة التحويلات والأرصدة النقدية المودعة في حساباته لدى البنك ، وأوامر تحويلها إلى الخارج أو إلى الداخل ، ومدى تناسب هذه التحويلات مع النشاط الذي يمارسه في العلن .

(هـ) — ملاحظة العميل الذي يقدم معلومات غير كافية أو مشكوك في صحتها أو تحيطها الشبهات .

(و) — ملاحظة بعض موظفي البنك خاصة هؤلاء الذين ظهرت عليهم علامات الثراء المفاجيء ، والذين لديهم علاقات مع العملاء أو الذين عن طريق وظائفهم يمكنهم القيام بعمليات غسل الأموال .

(ز) — ملاحظة ورصد ومتابعة وتحليل ودراسة المتغيرات والمستجدات التي تطرأ على التحويلات المصرفية التي يقوم بها البنك لصالح بعض عملائه المشكوك فيهم أو في الأنشطة التي يمارسونها ، ومن ثم ضرورة رفع شعار «اعرف عميلك» وهذه المعرفة تشكل ثلاث جوانب رئيسية هي :

الجانب الأول — سمعة العميل وما طرأ على هذه السمعة منذ نشأة العميل وحتى اللحظة الأخيرة ، وهو ما يتصل بالآتي :

(أ) بالنسبة لفتح الحسابات :

— يتعين الحصول على المعلومات والمستندات الكافية لتحقيق متطلبات «اعرف عميلك» ، والتي تختلف باختلاف الشكل القانوني للعميل ، وبحيث يكون الحساب الجاري أداة تعرف البنك الرئيسية على هذا العمل ، وبحيث يشكل طلب فتح الحساب كافة البيانات التي تحدد من هو هذا العميل .

— يتعين عدم فتح أية حسابات لأشخاص مجهولي الهوية أو فتح حسابات بأسماء وهمية ، أو حسابات رقمية ، والتأكد من حقيقة هوية الأشخاص طالبي فتح الحسابات سواء كانوا مقيمين في الداخل أو في الخارج .

— في حالة قيام بنك آخر أو شركة تمويلية من الشركات بالتقدم نيابة عن أحد العملاء في الخارج أو في الداخل بطلب فتح حساب لدى البنك ، فيتعين أن يكون الطلب مدعماً بالمستندات والبيانات اللازمة عن هذا العميل وعن طبيعة النشاط الذي يمارسه .

(ب) بالنسبة لعمليات الإيداع النقدي :

على البنوك والمصارف إيلاء عمليات الإيداع النقدي أهمية خاصة بصفة عامة ، والعمليات النقدية الآتية بصفة خاصة :

— الإيداعات النقدية الكبيرة المتتالية والمستمرة والدورية والتي لا تتناسب مع طبيعة النشاط العلني الذي يمارسه العميل ، خاصة مع ارتفاع معدلات الإيداع النقدي .

— ظهور أشخاص عديدين يقومون بعمليات إيداع نقدي في حساب العميل لا يتناسب مجموعها العام مع النشاط الذي يقوم به العميل .

— تلقي العميل إيداعات متعددة من فروع بنوك متعددة ومن قبل جهات مختلفة لغير غرض واضح .

(ج) بالنسبة لتعامل العميل على حسابه مع البنك :

يتعين مراقبة الحساب الجاري للعميل عندما تظهر أن هناك بعض الشكوك بصفة عامة ، وعندما يلاحظ ما يلي بصفة خاصة :

— التعامل على الحساب بمبالغ نقدية كبيرة يتضمن التحويل من حساب

إلى حساب داخل البنك أو خارجه ، أي من حساب فرعي إلى حساب
تجميع .

— التحويل من الخارج إلى صالح عملاء غير مقيمين والدفع إلى حسابات
خارجية خاصة بهم .

— إصدار شيكات سياحية أو شيكات مصرفية بالعملات الأجنبية بمبالغ لا
تناسب مع طبيعة نشاط العميل .

(د) بالنسبة للعمليات المصرفية الأخرى :

يتعين الاهتمام بصفة خاصة بالمعاملات التي يجريها العميل مع البنك على
النحو التالي :

— قيام العميل بفتح اعتمادات مستندية بمبالغ كثيرة لا تناسب مع طبيعة
النشاط الذي يمارسه ، وإحساس البنك بأن هذه الاعتمادات لا تصل
عنها بضاعة أو أن البضاعة التي وصلت غير التي ذكرت في الاعتماد
لعدم دفع جمارك عنها .

— توسع العميل في الاقتراض من الجهاز المصرفي لتمويل أنشطة مختلفة
ولا تناسب مع نشاطه الأصلي ، وبضمان أصول مملوكة للغير دون
صلة واضحة بينه وبين هؤلاء الغير .

— إصدار كفالات وخطابات ضمان بغطاء ودائع نقدية ويتم تسيلها
ومصادرتها بناء على طلب المستفيدين منها ، وتكرار ذلك بصفة
مستمرة .

الجانب الثاني — سلوكيات العميل وتصرفاته سواء فيما يتصل بأنشطته الاقتصادية التي
يمارسها أو في محيط حياته الاجتماعية وعلاقاته الإنسانية .

الجانب الثالث — علاقات العميل وارتباطاته ومخالفاته وما يتفرع عنها وما يتصل بها .

2 — تدريب وتعليم موظفي البنك على كيفية اكتشاف العمليات المشبوهة وكيفية

التعامل السليم معها ، مع تحديث وتطوير قطاعات جمع المعلومات والبيانات في البنك مثل (قطاع بحوث السوق وقطاع الأمن وقطاع الاستعلامات والتحريات) من أجل ليس فقط جمع البيانات والمعلومات ، ولكن أيضاً لتحليلها واستشفاف الخطر الكامن ورائها ، أو زيادة قدرته على معرفة ما يحدث وما يتم في السوق بالفعل وذلك من حيث :

(أ) — مدى تناسب نشاط العميل وتدفقاته النقدية الداخلة مع أحوال النشاط الاقتصادي بصفة عامة والنشاط الذي يمارسه العميل بصفة خاصة من حيث : الزواج ، والانكماش ، والركود ، والانتعاش وتوافقه أو تعارضه معها ، ومدى تمشي هذه التدفقات مع التدفقات التي يحققها المنافسين له ، أو المشروعات الأخرى العاملة في ذات النشاط .

(ب) — مدى مكوث واستمرار الإيرادات المودعة عن النشاط في البنك وعدم طلب العميل تحويلها إلى الخارج أو إلى بنوك أخرى والمدة الزمنية التي يقوم خلالها العميل بإعطاء أوامره بالتحويل .

— شكل الإيداعات من حيث وحدات العملة (فكة صغيرة القيمة ، فئات صغيرة مستعملة ، حجم ودائع متكرر بدون تناسب مع الأنشطة الممارسة) .

3 — خلق وإيجاد وظيفة مراقبة عمليات غسل الأموال لتكون في إطار الهيكل

الإداري لكل فرع من فروع البنك وداخل الأقسام المتصلة بالعمليات النقدية المختلفة التي يمكن أن تتم عن طريقها عملية الغسيل ، مع تعريف العامل في كل قسم فيها بأنشطة غسل الأموال ويتم تعليمه وتدريبه وإعداده إعداداً جيداً ليصبح قادراً على التعرف على العمليات التي يمكن أن يحدث وراءها جريمة غسل الأموال ، وأن يقوم مراقب له خبرة مصرفية مناسبة لمهام هذه الوظيفة ، وفي الوقت ذاته تصميم نظام تقارير Reporting يستطيع من خلاله متابعة العمليات المختلفة التي تتم داخل الفرع ، وفحص العمليات المشتبه فيها .

4 - تقوية الصلة ما بين البنك وأجهزة مكافحة والضبط والرقابة لمكافحة جريمة غسل

الأموال ، وبما يجعل مراقبة غسل الأموال بالبنك على علم ودراية بكل جديد يطرأ ويستخدم في عمليات غسل الأموال ، وتناول الآراء والمعارف والخبرات ، خاصة فيما يتصل بتطور أساليب الجريمة ، وما ابتكره المجرمون من أدوات ووسائل وطرق تلجأ إليها لغسل الأموال القذرة .

5 - تطوير الممارسات المصرفية لتصبح أكثر قدرة على حماية ذاتها من مخاطر عصابات

الجريمة المنظمة ، وحماية البنك وعمليات البنوك والمصارف من تسرب عمليات غسل الأموال واختراق عصابات الجريمة المنظمة للبنك وامتدادها إليه ، ومن ثم المحافظة على اسم البنك وسمعته وعلى كيان الثقة فيه ، وهو ما يحتاج من البنوك اعتماد خطط طموحة وفعالة لتحقيق السلامة والصحة المصرفية ، وفي الوقت ذاته تساعد على :

— تأسيس سياسة تعميق المعرفة عن العملاء وممارساتهم وأنشطتهم ومعرفة ما يتم لديهم أولاً بأول .

— معرفة الأطراف المتداخلة في تحويلات الأرصدة الضخمة إلى الخارج وإلى الداخل ، ومدى حقيقة العلاقة القائمة بين هؤلاء الأطراف .

— إمساك وإعداد نظام للتقارير فعال عن عمليات تحويل العملة والأنشطة المشبوهة ، وأن يتم الاحتفاظ بالمستندات التي تتم على الحساب وطوال فترة فتح الحساب ، وأن يتم الاحتفاظ بهذه المستندات في حالة إغلاق الحساب لمدة لا تقل عن خمس سنوات ويشمل ذلك سجلات البنك المتضمنة بيانات العمليات التي تمت على هذا الحساب .

إن هذا يقتضي وجود نظام جيد للتدريب يتم من خلاله إكساب المعلومات ونقل الخبرات إلى العناصر والكوادر البشرية المختلفة العاملة في البنك بصفة عامة والعاملين في مراقبة غسل الأموال بصفة خاصة ، وهو ما يحتاج إلى إعداد مجموعة من التقارير والدراسات والمراجع الرئيسية التي تحدد مايلي :

- أهم المناطق التي يتم فيها وعبرها غسيل الأموال في العالم .
 - المؤسسات المشتبه في قيامها بعمليات غسيل الأموال .
 - البنوك الدولية المشتبه في قيامها بعمليات غسيل الأموال .
 - الدول والمناطق التي ليس لديها إجراءات مكافحة غسيل الأموال .
 - الوسائل والأساليب المستخدمة في القيام بعمليات غسيل الأموال .
- ثالثاً : كيف تحمي البنوك نفسها من عصابات الجريمة المنظمة بصفة عامة ومن عمليات غسيل الأموال بصفة خاصة :

لأن البنوك أجهزة تقوم على كيان من الثقة التي تكتسب وتتراكم وتتدعم من خلال نظم الحماية والوقاية ضد الانحراف ، فإن السبيل الوحيد لحماية البنوك من الفساد ومن اختراق عصابات الجريمة المنظمة هو الانضباط الإداري ، القائم على استقامة الخلق ، وكمال الضمير والعلم الارتقائي ، والخبرة المكتسبة .. وفوق كل هذا يقظة الضمير والرقابة الذاتية الضميرية لمراقبة الفرد لذاته أولاً قبل أن تراقبه الأجهزة الرقابية أو الغير .

وتعمل النظم المصرفية على أن لا ينفرد مسئول مهما كان موقعه بسلطة اتخاذ القرار بمفرده ، وأن تكون دائماً هناك رقابة مزدوجة محورها وجود توقيعين على الأقل على أي قرار ، وأن تكون القرارات المصيرية قرارات جماعية .

وقد استطاعت البنوك أن تصنع من أنظمة الرقابة الحاكمة النابعة من واقع البنك والتي تساعد على حماية البنك وتعالج أي إغوجاج أو إنحراف قبل أن يستشري تأثيره وينتج أثره ، ومن ثم فإنها تمارس عمليات تطهير مستمرة تتناول بعض المسؤولين عن الإدارة ، والذين ثبت فسادهم وعدم استقامتهم ومتابعة سلوكهم ، سواء كان ذلك في نطاق العمل أو في خارجه وبما يؤدي إلى :

- تعميق الإحساس بالمسئولية الكاملة التي هي روح العمل في أي بنك ، فالكمل مسئول ومحاسب عن أي خطأ يرتكب ، والكمل مسئول عن أي قصور قد يحدث ، ومن ثم فإن شمولية المسئولية تؤدي إلى إيجاد جدار أمن سميك ضد أي اختراق للبنك من جانب

عصابات الجريمة المنظمة .

— تعميق الإيمان بالالتزام بإتقان العمل والتعاون في تقديمه في أحسن صورة وبأجود أداء وبالشكل الذي يعظم ويحسن من صورة البنك الذهنية الطيبة لدى جماهير المتعاملين والعملاء .

— زيادة الوعي بخطورة السلبية الهدامة وما يرتبط بها من السماح بحدوث أي سلوك منحرف أو التغاضي عنه مما يؤدي إلى عدم حدوث هذا السلوك ، وفي الوقت ذاته حرص العاملين على الظهور بالمظهر السلوكي المناسب لعملهم في البنك .

— تقوية الرغبة في التفوق والتقدم بالارتقاء الذاتي بالمعارف والمعلومات ، وحياسة مواصفات القدرة على الإنجاز ، والقيام بمتطلبات العمل وتطوراته وإنجازه بأفضل المواصفات من خلال الإمكانيات المتاحة ، وفي الوقت ذاته تأكيد كيان الثقة في قدرات العاملين وفي خبرتهم وفي مهارتهم .

وفي هذا النطاق فإن البنك يقوم بتوفير بنية عمل صحية تفاعلية تكفل حسن سير العمل وعدم وجود قلق أو ضغوط إدارية ناجمة عن عدم الشعور بالرضا أو بالسخط أو بالغضب ، وبما قد يسمح بحدوث ثغرة تنفذ من خلالها عصابات الجريمة المنظمة وتتسلل إلى البنك . ومن خلال ترسيخ قيم الولاء والانتماء والتعاون والتقدير والمشاركة ، وإيجاد التوازن بين الأولويات والواجبات والربط بين المسؤولية الفردية والمسؤولية المصرفية الكلية واحترام النظام ومواعيد العمل وتنسيق الجهود بين العاملين ليصبح كل منهم يقوم بالعمل الذي يجيده ويبدع فيه ويكُون من خلاله شخصيته وطموحه .

ومن ثم يستفيد البنك من قوة القيم كركيزة للانضباط الإداري، وفي الوقت ذاته فإن حسن اختيار العاملين ورعايتهم ، وتدريبهم على الإبلاغ عن أي أنشطة أو أي شبهات لعمليات تحتمل وجود شبهة جنائية إجرامية ، فالبنوك لا تخاطر أو تغامر بسمعتها أو تخاطر مادياً ومعنوياً مما يحمي البنك من أي إنحراف ، وهو ما يجعل البنك دائماً يحرص على

اختيار موظفيه من بين أوائل الجامعات والمعاهد العليا وأن يخضعهم لفترات طويلة من التدريب وممارسة العمل ، ثم متابعتهم عن قرب بما يضمن حسن أدائهم وسلامتهم الأمنية . وفي واقع الأمر فإن البنوك تقوم عادة بتوسيع نطاق الاشتباه في أي عمليات قد تحمل وجود شبهة جنائية إجرامية ، فالبنوك لا تخاطر أو تغامر بسمعتها أو تسمح لأي عميل مهما كان مركزه المالي باقتراف جريمة غسل الأموال عن طريقها ، ومن ثم فإن عادة ما تطور نظام المحاسبة لديها ، ونظم إعداد التقارير عن العمليات التي تتم لديها لتحقيق هذا الهدف .

رابعاً : قيام البنوك بتطوير الأداء المصرفي وابتكار الأدوات المصرفية التي تحول دون توسع عصابات غسل الأموال وتضييق النطاق عليهم وإغلاق المجال المصرفي أمامهم ،

حيث أن اعتماد البنوك على تطوير نشاطها بشكل دائم ومستمر ، وإكساب خصائص ارتقائية في مجال السرعة الفائقة التي لا تتضمن أي تأخير ، والدقة الكاملة التي لا تسمح باحتمال ضئيل لحدوث الخطأ ، والفاعلية الإشباعية التي تتضمن تحقيق كامل احتياجات ورغبات المتعاملين وطموحاتهم .. كل هذا سوف يؤدي بالضرورة إلى توسع المعاملات البنكية التي تحد من عمليات غسل الأموال مثل :

(1) خدمات بطاقات الدفع الإلكترونية وغير الإلكترونية التي تحد من حجم وفئات النقد المتداول ، وبالتالي تقلل من إمكانيات مزجها بأموال تجار المخدرات أو الأموال القذرة الناجمة عن جرائم سابقة ويرغب المجرمين في غسلها وتبييضها .

(2) خدمات الصيرفة الشخصية التي تمكن البنك من الإلمام الكامل بظروف وأوضاع عملائه ومعرفة كل شيء عنهم ، وبالتالي حماية ذاته وحمايتهم من الوقوع ضحية عمليات غسل أموال .

خامساً - ضرورة قيام البنك بالتوسع في تأسيس الشركات المدروسة جدواها جيداً ، وبالتالي التقليل من لجوء البنك إلى عمليات المنافسة على عملاء مشكوك في أعمالهم ، وبالتالي التقليل من فرص قيام العصابات بغسل أموالها عن طريق البنك ، خاصة وأن

مجتمع البنوك يعتمد اعتماداً كاملاً على الشركات والمؤسسات الأخرى . فالبنك ، أي بنك لا ينمو في ذاته ، بل ينمو فقط من خلال نمو عملائه ومعاملاتهم ، ومن هنا فإن حسن انتقاء العملاء يدعم مستقبل البنك ، وقيام البنوك بتأسيس شركات يساعد على صنع عملاء جديدين ، ولا يؤدي إلى تهاون البنوك في شروط انتقاء العملاء .

سادساً - ضرورة قيام البنوك بإيقاف العمل بالحسابات السرية الرقمية وتحويلها إلى حسابات علنية شخصية معروف من أصحابها :

وهي من أهم الخطوات التي يتعين على كافة البنوك القيام بها ، فلا يوجد مجال للسرية تختفي وراءه عصابات الإجرام المنظم ، كما أن نزاهة العمليات وسلامة المعاملات ، وعدم تضمينها لأي عمليات إجرامية أو معاملات غير شريفة أو غير نزيهة لا يجعلها تتمسك باعتبارات السرية ، خاصة أن ليس هناك أي تعارض ما بين المحافظة على أسرار العملاء وما بين إخفاء شخصية العملاء ذاتهم .

سابعاً - قيام البنوك بتكوين مركز معلومات متكامل وشامل عن كافة العملاء الحاليين والمرتقبين :

وبمعنى أنه لا بد من الإفصاح عن شخصية العملاء وهو أمر يحتاج إلى إيجاد نظام معلومات وإيجاد قاعدة متطورة تقوم بجمع المعلومات عن هؤلاء العملاء أولاً بأول وبما يتضمن ذلك الإجراءات الآتية :

1 - تطوير وتقوية جهاز الاستعلامات والتحريات القائم في كل بنك ليصبح قادراً بالفعل على إجراء التحريات الكاملة عن العملاء وعن مصادر أموالهم ، وعن مدى مناسبة ما يحققونه من دخل معلن عن هذا النشاط مع حقيقة إيرادات الأنشطة .

2 - تطوير نظام إعداد التقارير بالبنك ليصبح أكثر فاعلية وتفصيلية وبما يمكن من الوقوف أولاً بأول على أي تطورات مشبوهة ، وأن يتم رصدتها أولاً بأول والإبلاغ بها إلى الجهة المختصة في البنك .

3 - أن يكون لدى البنك الاستعداد التام لغلق أي حسابات مشبوهة ، أو إيقاف التعامل على هذه الحسابات إلى حين اتضاح الموقف ومعرفة الحقيقة .

ثامناً : قيام البنك بتأسيس مركز متطور لبحوث السوق ؛

حيث يحتاج النشاط المصرفي إلى معلومات متكاملة وكاملة عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي يقوم البنك بتقديم قروضه وتسهيلاته المصرفية للمشروعات العاملة فيها ، ومن ثم فإن معرفة القائمين على منح الائتمان بالجوانب العامة لهذه الأنشطة يساعدهم على معرفة حقيقة العملاء الذين يعملون فيها ، ومن ثم حماية البنك من الوقوع ضحية لعصابات الجريمة المنظمة بصفة عامة وجريمة غسل الأموال بصفة خاصة . ومن هنا من الضروري إنشاء مراكز بحثية قوية لبحوث السوق تستطيع تزويدها بالبحوث والدراسات عن الأساليب التي تلجأ إليها عصابات الجريمة في غسل الأموال .

*
الفصل
الثامن
*

ماذا بعد ؟
كلمة ليست الاخيرة

عندما تفقد أمة وعيها تُصاب بالفساد ، وعندما يغيب شعب في غيبوبة اللاوعي يتوحش الفساد ويشتد جبروته وبطشه وإرهابه ، وقد يصبح أقوى من أنظمة المكافحة ، وقد يصبح أقوى من الحكومات ، ولكن مهما كانت قوته .. فلن يكون أقوى من الله ، والله لا يحب الفساد ... ومن ثم فإنه مهما طال الوقت فإنه مقضي عليه .. إن الفساد يحمل بذور فئائه ، وأن الفساد مهما ملك من قوة القهر ، ومهما استفحل فيه الحقد والغل ، ومهما تأصلت معه الجريمة ، ومهما اشتد جبروت الإهانة والمهانة ... فإنه لن يستمر ، لأنه لا يملك مقومات الاستمرار ، سيذهب هباء .. وسيمكث الخير والحق والجمال في الأرض ...

لقد جرى عن عمد خلط الأوراق والمفاهيم ، وجرى عن عمد تلبيد الأفق بالغيوم السوداء ، وجرى عن عمد وتوافر سبق الإصرار تحوير وتحويل وتغيير مفاهيم الألفاظ ومدلولاتها لإصباغ وصبغ الجريمة بالشرعية .. ولكن هيهات .. لقد حفل تاريخ الإنسانية بالعديد من المجرمين ، بل من عتاه الإجرام ، ظنوا أنهم الأقوى ، والأمكر ، والأشد دهاءاً .. لكنه الله كان أقوى وأعظم مكرراً ، ومكر بهم ، واستطاعت يد العدالة أن تطولهم ، وأن تقتص منهم جميعاً ومن الجرائم التي ارتكبوها في حق المجتمع وفي حق البشرية ...

نعم ... إذا كان الفساد يؤدي إلى تخريب الاقتصاد ، فإن جريمة غسل الأموال تؤدي إلى خراب كل شيء ، ابتداءً من الذمم والضمانات ، وانتهاءً بمستقبل الأنظمة والشعوب . وإذا كانت هناك عوامل رئيسية ساعدت على نمو الظاهرة الإجرامية واستفحال خطر الجريمة المنظمة ، فإن آثار الجريمة المنظمة السلبية قد دفعت إلى نمو اتجاهات إيجابية مضادة لها اتجاهات تعمل على محاربة ومكافحة الجريمة والقضاء عليها .. مكافحة الرذيلة ومكافحة القبح ومكافحة الشر ، نعم أن جبروت امبراطورية الشر شديد ، وتهديدها ووعيدها أشد ، وإيذائها يصل إلى حيث تريد ، ويد العدالة قد تكون مغلولة .. لكن بالتأكيد وبدون شك أن يد الله سوف تصل إليهم ، وأن الله سبحانه وتعالى يملئ للظالم حتى إذا أخذه لم يفلته .

وإذا كان الفساد ظاهرة عانت منها معظم الدول ، وأدت إلى عرقلة جهود الدولة النامية

في تحقيق الإصلاح الاقتصادي ، وعرقلة جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فإنها في عصرنا الحاضر عصر العولمة الاجتياحية ، قد اكتسبت أوضاعاً جديدة عامة ، أوضاعاً غير مسبقة من التوحش ومن التفحش ، وقد استطاعت عصابات الجريمة المنظمة أن تشكل نظاماً إجرامية معقدة أدت إلى إصابة اقتصادات عديدة من دول السوق الناشئة باختلالات بنيانية وهيكلية شديدة الاتساع أهمها ما يلي :

(أ) — الاختلال الناجم عن عدم توفر معلومات سليمة وصحيحة عن حجم القطاع غير الرسمي من الاقتصاد ، وبالتالي عدم دقة البيانات الإجمالية الكلية على المستوى الكلي والجمعي للاقتصاد ، مما يؤدي إلى عدم معرفة حجم الناتج القومي الحقيقي ، وحجم الدخل القومي الحقيقي ، وحجم ما يتم من معاملات يترتب عليها تدفقات نقدية ، وبالتالي صعوبة تحديد مدى سيولة المجتمع ومدى احتياجه لسياسة واستخدام لأداة مالية أو نقدية معينة أو أخرى ... أي هل تحتاج إلى سياسات توسعية نقدية ، أم إلى سياسات إنكماشية .

(ب) — الاختلال الناجم عن اتساع الاقتصاد غير الرسمي ونمو قطاع غير محدد يعيش بشكل هامشي عالة على الاقتصاد الرسمي يمتص ناتجه ويدير إنتاجه ولا يبقى على معاملاته وعملياته في نطاقه الصحي السليم ... بل يؤدي إلى انحرافها ، وإلى وجود سلوكيات معيبة ضارة ومدمرة لكل شيء ...

(ج) — الاختلال الناجم عن اتساع نطاق الفاقد الاقتصادي والعاطل واتساع نطاق تدهور العملة المحلية وزيادة الضغط على موارد الدولة من العملات الأجنبية وتعميق حدة الفقر في المجتمع .

لقد آن الأوان لسد الثغرات التي تنفذ منها عصابات الجريمة المنظمة ، وهي عدم وجود أو عدم كفاءة النظم الرقابية على كل المؤسسات المالية في الدولة أو المنطقة ، وهو ما يستدعي تطوير هذه النظم وزيادة كفاءتها ومهارتها ، وزيادة عددها وعدد العاملين فيها بما يتناسب

مع المهام الموكولة إليهم .

إن هذا يتضمن أيضاً عدم وجود إجراءات كافية تمنع المجرمين والمتواطئين معهم من اختراق الأجهزة المصرفية ، بل ومن شراء البنوك ، ومن الدخول إلى مجلس إدارة البنك ، وبما يمكنهم من تأسيس الشركات وإدارة وحيازة والسيطرة على استثمارات مالية كبيرة في المؤسسات المالية المختلفة ... خاصة تلك المؤسسات التي تستغل وتعمل كواجهة ...

وقد تستغل عصابات الإجرام المنظم وجود عوائق قانونية أو عملية تنفيذية تحول دون وصول السلطات الإدارية والسلطات القانونية إلى المعلومات المتعلقة بشخصيات أصحاب الحسابات التي تستغل في غسيل الأموال ... وقد يضاعف الأمر سوءاً وجود قوانين لسرية الحسابات والمعاملات المصرفية يمكن اللجوء إليها والاعتداد بها في مواجهة أي طلب للبيانات والمعلومات ، خاصة إذا ما قامت سلطات التحقيق بالتحقيق في أي بلاغ يصل إليها، وبصفة خاصة في ظل عدم وجود مدعي عام «نظام نيابي» مستقل قادر على ملاحقة المجرمين ، ونقص في الموارد المالية والإمكانات المادية والبشرية .

• ثم .. ما هو العلاج ؟

إن العلاج الرئيسي والأساسي في مقاومة أي فساد يبدأ من الذات ، من الضمير الحي اليقظ دائماً ، من القواعد الأخلاقية والمبادئ الحميدة ، من الآداب والتقاليد الراسخة في عمق وجذور التكوين القيمي للشعوب ، ومن ثم فإن العلاج والتعامل مع الفساد لا يأتي بجرعات متتالية ، أو بعمليات بتر جراحية ، وإنما هو مزيج من الاثنين معاً ... خاصة مع استفحال حجم الفساد ، وهو ما يستدعي توافر قدر من المرونة في عمليات التجريم ، وهو ما يتطلب أيضاً القيام بما يلي :

أولاً : إعادة التأكيد على أهمية هيكل القيم وبنیان المبادئ الحميدة ومثاليات المجتمع :

من حيث حب الخير والحق والجمال ، وكره الشر والظلم والقبح ومن ثم تبعث روح وثابة تنفر من الجريمة ، وتنفر من الرذيلة ، وتقاوم الفساد ، وتبدأ مقاومة ذاتية فردية

ومجتمعية، مقاومة ليس فقط لمكافحة الجريمة ، ولكن أساساً لمنع وقوعها اعتماداً على عدم وجود مجرم .. ووجود نازع ضميري يمنع الفرد من اقتراف إثم الجريمة .

إن تقوية الضمير الذاتي والحسن والمبادئ الأخلاقية هي أولى قواعد منع الانحراف ، وبالتالي منع ارتكاب الجريمة ، ومن ثم فإن الحرص على قواعد الأخلاق الحميدة ، وعلى تقوية الإحساس (بشرف المهنة) يكون أساس مقاومة عمليات الغواية والإغراء للانحراف.

ثانياً : حسن اختيار القادة والرموز الطاهرة النقية:

والتي تجعل من الضروري حسن اختيار من يتولوا المناصب العامة ، خاصة إن قوى الفساد والإفساد تعمل على فساد هؤلاء الأفراد إما بعناصر الغواية والإغراء ، أو بعناصر التهديد والابتزاز نتيجة فضائهم المالية والجنسية ، ومن ثم فإنه يصبح من الخطأ الجسيم الذي قد يصل إلى حد الخيانة العظمى وضع مسئول فاسد في موقع عام .

ثالثاً : حسن الشفافية Transparency:

أي أن يكون كل شيء واقع خاصة ما يتصل بالإجراءات ، وبالنظام المستخدم ، وبالتالي معرفة كل فرد حقوقه والتزاماته ، ومعرفة كل جوانب الأعمال ، وبالتالي لا يكون هناك مناطق مجهولة يسيطر عليها الفساد ، ولا يكون هناك مجال للانحراف استغلالاً لعدم وضوح أو انتهازاً لمناطق مظلمة ، أو غير مستقرة .

رابعاً : خلق رأي عام عالمي مناهض للجريمة :

بصفة عامة وجريمة غسيل الأموال بصفة خاصة وجعلها أولى الجرائم التي تمتد إليها ولاية المحكمة الجنائية الدولية وبالتالي يستطيع أن تقاوم وتكافح الجريمة علي نطاق دولي ، وأن تصل بيد العدالة إلى المجرمين العالمين ، في كافة المناطق التي تنتشر فيها الجريمة المنظمة.

خامساً : فرض جريمة غسيل الأموال في كافة متدييات الفكر ووسائل الإعلام:

لتصبح دائماً محور الاهتمام الرئيسي ، وترسيخ (عادة) الإحاطة بكل جديد وكشف وتعرية القائمين بها ، وإقرار مقاومة العالم لهذه الجريمة ، وتأكيد هذه المقاومة والمكافحة

وبالشكل الذي يمول دون أن تتطور هذه الجريمة وتتصاعد خطورتها ، خاصة أنها تمتلك من عناصر الغواية الكثير ، وتمتلك أيضاً من عناصر التهديد الكثير ، وهو ما يستدعي مكافحتها دون هوادة ، خاصة وأن آثارها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية خطيرة ومتصاعدة وبدون حدود .

لقد آن الأوان لبحث التدابير المناسبة المطلوب اتخاذها لمقاومة الجريمة المنظمة بصفة عامة، والجريمة المختصة بغسل الأموال بصفة خاصة ، والحيلولة دون اتساع نطاقها ، والحيلولة دون تحويل ونقل الحصائد المترتبة عليها من مكان إلى آخر ، ومن دولة إلى أخرى ، ومن دخولها إلى الجهاز المصرفي والنظام المالي والسوق المالية .

إن هذا يقتضي أن نؤكد من جديد على أهمية التعاون الدولي بين المؤسسات المصرفية بعضها البعض ، وبينها وبين باقي السلطات التنفيذية على اختلاف أعمالها ، وإحكام الرقابة على العمليات المصرفية عبر الحدود ، ووضع أسس وقواعد جيدة لمنع استعمال القطاع المصرفي كأداة لغسل الأموال .

الخاتمة

عندما يكون هناك رأياً عاماً قوياً تجاه سلوك شائن فإن هذا السلوك يختفي ، وممارسته تنكمش ، وأصحابه يلاقون استنكار المجتمع واستهجاناً ، وهو ما يتصل دائماً بالجريمة النكراء الشنعاء .. ومن ثم تزداد مقاومة الشعوب للجريمة ، وأكثر الجرائم بشاعة وشناعة هي جريمة غسل الأموال ، تلك الجريمة المركبة التي يمكن أن يطلق عليها مصطلح «أم الجرائم» ليس فقط لاتصالها بالإجرام والسلوك الإجرامي ذاته ، ولكن لأنها تعطي الدافع الخفي على استمرار ارتكاب الجريمة واستمرارها ، بل وتشجيعها ، واستسهالها كنمط من أنماط الحياة وسبل من سبل العيش ، ومن ثم هي الجريمة التي تغير المفاهيم لجعل الجريمة الشنيعة المنفرة شيء مرغوب فيه ومطلوب ، ولا تقف عند هذا الحد بل تعمل على توفير الدافع والحث على ارتكاب الفعل الإجرامي الفاضح .. وعلى إمكانية حدوث الجريمة الكاملة ، ومن ثم يصاب المجتمع بحالة إنفصام وانفصال لاتجعله يفرق ما بين الخطأ والصواب ، وما بين الحق والباطل ، وما بين المسموح به والمحظور القيام به ، وتختلط كل الأشياء ومن ثم يفقد المجتمع مرجعيته ويفقد توازنه ، ويقع فريسة التخبط وعدم الرؤية والعشوائية العشبية، ويصبح السلوك الإجرامي هو النمط المعتاد للحياة ، والسبيل الأكثر جاذبية . بل والمقرب إلى نفوس البسطاء رغم فجاعته وافتقاده معايير وافتقاده حججه .

إن بارونات المخدرات وأباطرة العمل الإجرامي لا يستطيعون الخروج من إجرامهم إلا عندما يكتسبون شخصية جديدة ، وإسماً جديداً ، وحياة جديدة ، وهو ما لم يكن يتم بدون جريمة غسل الأموال . تلك الجريمة التي تفوق وتتفوق على كافة أنواع الجرائم التي سبقتها . بل إن تجار السلاح ومُشعلي الحروب الأهلية والنزاعات الإقليمية وتجار الرقيق .. جميعهم بكافة جرائمهم البشعة لاتقاس جرميتهم أمام جريمة غسل الأموال التي تستخدم الخداع والتمويه والتخفي وارتداء ثوب الفضيلة ، فيما غيرها من الجرائم صريح مفضوح لا يتم مداراته ، بل يمارس في شكله وثوبه الإجرامي الصريح المستهجن من المجتمع ، بينما جريمة غسل الأموال تعطي ثوب الفضيلة والصلاح للمجرم بعد أن خلعت عنه ثياب الرذيلة

والإجرام ، ومن ثم فإنها تعطي لكل منهم الدافع على استمرار ممارسته للجريمة والتربح منها.

ومن هنا فإن وجود جهاز للمناعة والوقاية ضد الجريمة المنظمة ومكافحتها يكتسب قوته وفاعليته من القدرة على كشف عمليات غسيل الأموال ، وعلى ملاحقة المجرمين النشطاء والمشاركين فيها وتعريضهم والقبض عليهم وإيداعهم المعتقلات والسجون لحماية المجتمع من شرورهم المدمرة .

ويستدعي هذا بالضرورة والتلازم القيام بعدة إجراءات أهمها ما يلي :

- (1) — متابعة المزايدات والمناقصات وعقود التوريد ، والمقاولات ... خاصة الحديد الذي يدخل إليها أطراف محلية ودولية جديدة والاستعلام الحقيقي والجيد عنها .
- (2) — معاقبة السياسيون الذين يتم ضبطهم متلبسين بمساعدة عصابات الجريمة المنظمة بصفة عامة وجريمة غسيل الأموال بصفة خاصة .
- (3) — اشتراك وتعاون وتنافس أجهزة الأمن والضبط لملاحقة المجرمين .
- (4) — إيجاد تحالفات مع أجهزة المخابرات العالمية (التعاون السري) في مجال مكافحة جريمة غسيل الأموال .
- (5) — إيجاد تعاون علمي تنويري إعلامي مع مؤسسات ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمحلية لمحاربة ومكافحة جريمة غسيل الأموال .
- (6) — إيجاد عقوبات مغلظة في النظم القانونية بعدم سقوط جريمة غسيل الأموال بالتقادم أو بالوفاة ، وملاحقة الورثة بالتعويض عن الضرر ، خاصة إذا كانوا مستفيدين أو يعملون بالجريمة وتربحوا منها من قبل .
- (7) — سد المنافذ والثغرات التي ينفذ إليها ومنها المجرمون ويمارسون إجرامهم في مجال غسيل الأموال .
- (8) — مراقبة ومتابعة العاملين في الجهاز الإداري للدولة وبصفة خاصة من يمكن أن

يساعد على إتمام جريمة الغسيل .

(9) - متابعة معاملات :

- البورصة المصرفية داخل وخارج المقصورة .

- تحويلات البنوك إلى الخارج (تحويلات أرباح واعتمادات)

- ما يحمله الأفراد من نقود إلى الخارج بوسائل الدفع الإلكترونية .

إن هذا الأمر ليس بكثير وليس ببعيد عندما تتلاقى الإرادة وتتوحد العزائم ، وتنهض الهمم ، وهو عادة ما تفعله الأمم عندما تسترد وعيها وإدراكها لحجم الخطر الذي يهدد وجودها واستمرارها ، وأهم هذه الأخطار هو استمرار جريمة غسيل الأموال .

الملاحق

ملحق رقم (1)

التوصيات الدولية لمنع ومكافحة غسيل الأموال

تبع إبرام معاهدة فيينا عام 1988 ، بخصوص جرائم المخدرات وغسيل الأموال الناجمة عنها ، إنعقاد مؤتمر قمة اقتصادي انتهى إلى ضرورة المواجهة ، ليس فقط لمواجهة أنشطة مجرمي المخدرات، بل أيضاً من يساعدونهم على إخفاء أرباحهم المالية .

وكان من القرارات العملية التنفيذية التي اتخذها المؤتمر إنشاء هيئة أطلق عليها قوة العمليات المالية The Financial Action Task Force عام 1989 ، التي توصلت إلى وضع أربعين توصية يمكن اعتبارها ميثاقاً يحكم أساليب مكافحة غسيل الأموال في كافة أنحاء العالم وهذه التوصيات هي :

1 - على كل دولة ودون أدنى تأخير أن تتخذ الخطوات المناسبة التي تؤدي إلى تطبيق معاهدة فيينا تطبيقاً كاملاً وأن تُسرع فوراً في التصديق عليها .

2 - يجب ألا تكون قوانين السرية المتعلقة بالمؤسسات المالية عائقاً نحو تنفيذ هذه التوصيات .

3 - يتعين أن يتضمن النظام الفعال لمكافحة غسيل الأموال تعاوناً بين أطراف متعددة مع تعاون قانوني متبادل في مجال الاستعلام والتحريرات عن غسيل الأموال ، وكذلك فيما يتعلق بمكافحة المتهمين وتسليمهم لحكوماتهم عندما يكون ذلك ممكناً .

4 - على كل دولة أن تتخذ الإجراءات اللازمة بما في ذلك الإجراءات التشريعية لكي تجرم غسيل أموال المخدرات وفق ما هو مقرر بمعاهدة فيينا .

5 - على كل دولة أن تعمل على معاملة جريمة غسل الأموال كأى جرائم أخرى لها صلة بالمخدرات وإذا لم يكن ذلك ممكناً فيمكن - كأسلوب بديل - تجريم غسيل الأموال استناداً إلى كل ما تسببه من أضرار جوهريّة أو إلى كل الجرائم التي ينجم عنها حصائل يعتد بها أو إلى جرائم جوهريّة معينة .

6 - يتعين أن يسري مفهوم غسيل الأموال - كما هو وارد بمعاهدة فيينا - على العلم بنشاط غسيل الأموال ، ويتضمن ذلك أن العلم والمعرفة قد تكون بالاستنتاج من ظروف حقيقية وموضوعية .

7 - عندما يكون ذلك ممكناً فإن المنشآت ذاتها - وليس موظفوها فحسب - تكون عرضة للمساءلة الجنائية .

8 - على الدول أن تتبنى إجراءات مماثلة لتلك التي وردت بمعاهدة فيينا ، عندما يكون ذلك ضرورياً ، ويتضمن ذلك إجراءات تشريعية لتمكين السلطات المختصة لديها من مصادرة الممتلكات محل الغسيل والحصائل الناجمة عنها ، وكذلك الأدوات المستخدمة أو المزمع استخدامها في ارتكاب جريمة غسيل أموال ، وأيضاً الممتلكات التي لها قيمة تعادل قيمة الأموال المغسولة .

ويتعين أن تتضمن هذه الإجراءات وجود السلطات التي تحقق التالي :

أ - التعرف على ومتابعة وتقييم الممتلكات محل المصادرة .

ب - اتخاذ إجراءات مؤقتة مثل التجميد والوقف وذلك لمنع أي تعاملات أو تحويلات أو التصرف في هذه الممتلكات .

ج - إجراء التحريات اللازمة .

9 - تنطبق التوصيات من رقم (12) إلى رقم (29) ليس على البنوك فحسب بل أيضاً على المنشآت غير المصرفية .

10 - يتعين أن تتخذ السلطات المحلية المعنية الخطوات التي تكفل تنفيذ تلك التوصيات على أوسع نطاق يمكن أن تسمح به الجوانب العملية .

11 - يتعين أن تقوم أيضاً مجموعة عمل بفحص إمكانية إعداد قائمة بالحد الأدنى من المؤسسات المالية - بخلاف البنوك والمهن الأخرى التي تتعامل في النقدية - التي ينبغي إخضاعها لهذه التوصيات .

12 — يتعين على المؤسسات المالية ألا تحتفظ بحسابات غير محددة بالاسم أو حسابات يتضح لها أنها تحت أسماء وهمية حيث يتعين مطالبة هذه المؤسسات بما هو وارد بالبنود التالية وذلك سواء بإصدار تشريع أو تعليمات أو باتفاق يتم فيما بينهما وبين السلطات الرقابية أو بنظام تطبقة البنوك بالاتفاق بين بعضها البعض ، وأن يتضمن ذلك كل من :

— التعرف على عملائهم وفق مستندات رسمية أو أي وسيلة أخرى يمكن الاعتماد عليها والوثوق بها .

— تسجيل هويات العملاء سواء بصفة دائمة أو من وقت إلى آخر عندما تدعو الحاجة .

— اتباع ما سبق عندما تبدأ في التعامل مع عميل ، أو عند إجراء عملية ما وبصفة خاصة عند فتح حساب أو دفتر توفير ، أو عند القيام بعمليات نقدية كبيرة ، أو عند عمليات الوكالة ، أو إيجار خزائن حديدية .

13 — على المنشآت المالية أن تتخذ الإجراءات المعقولة Reasonable للحصول على معلومات حول حقيقة شخصية من يتم فتح الحسابات ، أو إجراء عمليات لمصلحتهم حال الشك فيما إذا كان العملاء مجرد واجهة ويعملون لحساب أشخاص آخرين ، وبصفة خاصة للجهات سواء كانت شركات أو مؤسسات أو مكاتب أو أي كيانات أخرى لا تمارس نشاطاً صناعياً أو أي نشاط آخر سواء تجاري أو خلافه بالبلد التي يقع بها مكتبها المسجل .

14 — يجب أن تحتفظ المنشآت المالية لمدة خمس سنوات على الأقل بكل السجلات المتعلقة بعملياتها المحلية والدولية لتتمكن من الوفاء بسرعة بما قد تطلبه السلطات المختصة من معلومات ، وهذه السجلات ينبغي أن تكون كافية ، وبما يسمح بإعادة تقويم العمليات الفردية (بما في ذلك القيم ونوعية العملات) وبشكل يعطي الدليل

الخاص بإدانة التصرف الإجرامي . كما يجب أن تحتفظ المؤسسات بسجلات العملاء المتعلقة بالتعرف عليهم (مثال ذلك صور مستندات تحقيق الشخصية) وملفات العملاء ومراسلاتهم لمدة خمس سنوات على الأقل بعد إغلاق حساباتهم وأن تتاح هذه البيانات للسلطة المختصة بالتحريات والإدعاء بشأن الجرائم المذكورة .

15 - يتعين أن تبذل المؤسسات المالية عناية كافية بشأن :

— العمليات الكبيرة بشكل غير معتاد .

— كل العمليات ذات الأنماط غير المعتادة .

— كل العمليات التي ليس لها غرض أو سند قانوني أو اقتصادي واضح ومن المأمول فيه أن تقوم المؤسسات المالية قدر الإمكان بفحص الغرض من تلك العمليات وتدوين النتائج لمساعدة جهات الرقابة والمراجعين وجهات تنفيذ القانون .

16 - إذا كانت المؤسسات المالية تشك في أن المال قد نتج عن نشاطات إجرامية يصبح لزوماً السماح لهذه المؤسسات أو مطالبتها بالإقرار بدقة حول شكوكها للسلطات المختصة ، وبالتالي فإنه من الواجب أن تكون هناك نصوص قانونية لحماية المؤسسات المالية وموظفيها من الخضوع لعقوبات جنائية أو مالية نتيجة عدم الالتزام بما قد يكون مفروضاً من قيود على كشف المعلومات سواء كانت هذه مفروضة بموجب القانون أو بموجب تعاقدات بين البنوك والعملاء أو بموجب قواعد تنظيمية وإدارية ، وذلك إذا ما كان إفصاحهم قد تم بنية حسنة إلى السلطات المختصة حول نشاط إجرامي مشكوك فيه حتى ولو لم يكن لديهم علم كامل وبشكل محدد بما ينطوي عليه النشاط من مخالفة للقانون ، بل حتى ولو كان النشاط الذي يحدث فعلاً غير مخالف للقانون .

17 - يتعين على المؤسسات المالية ومديريها وموظفيها عدم تحذير عملائها عندما يتم الإبلاغ عن البيانات المتعلقة بهم إلى السلطات المختصة .

18 — عندما تكون هناك بيانات إلزامية يتم الإقرار عنها وأن تكون هناك بيانات اختيارية متفق عليها فإن إقرار المؤسسات المالية يتعين أن يتطابق مع تعليمات السلطات المختصة .

19 — عندما يتزايد الشك لدى المؤسسة المالية حول عمليات أحد العملاء وعندما لا يكون هناك التزام نحو الإقرار حول تلك الشكوك إلى السلطات المختصة فإن على المؤسسة المالية عدم التعاون مع هذا العميل وتغلق حساباته .

20 — على المؤسسات المالية أن يتوافر لديها برامج ضد غسيل الأموال وينبغي أن يكون الحد الأدنى لتلك البرامج هو :

— تطوير السياسات الداخلية والإجراءات والضوابط بحيث تتضمن تحديد مسؤول التزام Compliance Officer لمتابعة التزام المواقع المختلفة بالتعليمات الداخلية التي تصدر في هذا الخصوص ، ويكون هذا المسؤول من مستوى الإدارة العليا مع اتباع الإجراءات المناسبة التي تكفل ارتفاع المستوى عند تعيين الموظفين .

— متابعة النظام القائم وإجراء الاختبارات المناسبة له للتحقق من مناسبته لتحقيق أغراضه من خلال التفتيش والمراجعة Audit Function .

21 — على المؤسسات المالية أن تعطي عناية كافية لعلاقات العمل والعمليات مع الأشخاص بما في ذلك الشركات والمؤسسات المالية من البلاد التي لا تطبق أصلاً أو تطبق بدرجة غير كافية هذه التوصيات ، وعندما لا يتوافر لهذه العمليات غرض اقتصادي واضح مرئي ويتعين فحص خلفية وغرض هذه العمليات قدر الإمكان وإثبات ما يتم التوصل إليه كتابة ، وتتاح تلك المعلومات للمراقبين والمراجعين والسلطات المختصة بتطبيق القانون .

22 — على المؤسسات المالية أن تتأكد من التزام فروعها وكذلك المنشآت التابعة لها بالخارج بهذه التوصيات — خاصة في الدول التي لا تطبقها بدرجة كافية أو لا تطبقها

أصلاً - إلى الحد والدرجة التي تسمح بها القوانين المحلية والقواعد السارية ،
وعندما تكون القوانين والإجراءات المحلية تحول أو تحظر تطبيق هذه التوصيات
فيتعين إخطار السلطات المختصة في الدولة الأم عن تلك المؤسسات المالية التي لا
تستطيع تطبيق تلك التوصيات .

23 - إن وجود إجراءات لفحص ومتابعة النقدية عند الانتقال عبر الحدود من دولة
لأخرى أمر يجب دراسته ، ويكون ذلك في إطار وجود ضمانات حماية صارمة
لتحقيق الاستخدام السليم للمعلومات ودون أية عوائق لحرية حركة الأموال .

24 - على الدول أن تراعى إمكانية وجدوى وجود نظام تقوم بموجبه البنوك وغيرها من
المؤسسات المالية والوسطاء بالإقرار عن كل تحويلات النقدية المحلية أو الدولية التي
تزيد على قدر معين وأن يتم نقل ذلك الإقرار إلى سلطة محلية مركزية لديها حاسب
آلي به قاعدة بيانات ، وتتاح تلك المعلومات إلى السلطات المختصة للاستخدام بشأن
قضايا غسيل الأموال .

25 - على الدول أن تشجع بدرجة أكبر وبوجه عام تطوير نظم الاستخدام ووسائل تقنية
آمنة لإدارة النقدية بما في ذلك الاستخدام المتصاعد للشيكات وبطاقات الدفع
والإيداع المباشر لشيكات المرتبات والقيود الدفترية للأوراق المالية . كل ذلك كوسائل
تحل محل تحويلات نقدية .

26 - على السلطات المختصة التي تراقب البنوك والمؤسسات المالية الأخرى أن تتحقق
من أن المؤسسات محل الرقابة لديها نظم كافية للحماية ضد غسيل الأموال . وعلى
هذه السلطات أن تتعاون مع ، وتعتبر خبرائها تلقائياً أو عند الطلب للجهات المحلية
الأخرى المختصة بالتحريات أو تنفيذ القانون أو اتخاذ الإجراءات القضائية .

27 - يتعين أن يوكل إلى سلطة مختصة التحقق من التنفيذ الفعال لكل التوصيات ومع
ما قد يكون من رقابة إدارية وتعليمات في سائر المهن تتعلق بالنقدية وفق ما هو قائم

بكل دولة .

28 — على السلطات المختصة أن تضع إرشادات تساعد المؤسسات المالية في فحص أنماط الأعمال والتصرفات التي تدعو إلى الشك ومن المفهوم أن تلك الإرشادات تتطور من وقت لآخر ولا تكون في أي من الأوقات قد مر عليها الزمن . ومن المفهوم أيضاً أن تستخدم مثل هذه الإرشادات أولاً كأداة تعليمية لموظفي المؤسسات المالية .

29 — على السلطة المختصة التي تنظم وتراقب المؤسسات المالية أن تتخذ الإجراءات القانونية الضرورية لحماية البنوك والمؤسسات المالية من سيطرة أو حيازة مساهمات جوهرية في ملكية تلك المؤسسات من مجرمين أو من ينوب عنهم .

30 — على السلطات الوطنية الإدارية أن تراعي تسجيل — بشكل إجمالي على الأقل — التحركات الدولية في النقدية في أية عملة ، ومن ثم يتأتي عمل تقديرات لحركات الأموال وإعادة تحركات الأموال من المصادر المختلة بالخارج ، فإذا ما أضيفت تلك البيانات إلى البيانات المتوافرة لدى البنك المركزي فإن الناتج يتيح لصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية بما ييسر إجراء الدراسات في هذا الشأن .

31 — يجب أن تعطى السلطة للجهات الدولية المتخصصة المعلومات حول آخر التطورات في غسيل الأموال ووسائله ، ويمكن للبنوك المركزية وجهات الرقابة أن تفعل ذلك على شبكات المعلومات الخاصة بها ، حينئذ يمكن للسلطات المحلية بعد التشاور ، أن توزع هذه المعلومات على المؤسسات المالية في الدول المختلفة .

32 — يتعين أن تبذل كل دولة الجهود اللازمة لتحسين تبادل المعلومات على المستوى الدولي فيما بين السلطات المختصة وفيما يتعلق بالعمليات المشبوهة سواء كان ذلك تبادلاً تلقائياً أو بناءً على طلب وسواء كانت المعلومات عن الأفراد أو عن الشركات محل هذه العمليات ويتعين وجود ضوابط حماية مشددة للتحقق من أن هذا التبادل

للمعلومات يتناسب مع القوانين المحلية والدولية فيما يتعلق بالخصوصية وحماية البيانات .

34 - يجب أن يدعم التعاون الدولي بشبكة من الاتفاقات الثنائية ومتعددة الأطراف وترتيبات مبنية على مفاهيم قانونية عامة بغرض إمداد الإجراءات العملية بأوسع قدر ممكن من المساعدة المتبادلة .

35 - على الدول أن تشجع المعاهدات الدولية مثل مشروع معاهدة المجلس الأوروبي لمصادرة الحصائل الناجمة عن عمليات إجرامية .

36 - يتعين تشجيع التعاون في مجال التحريات بين السلطات المختصة بالدول .

37 - يتعين وجود إجراءات للتعاون المتبادل فيما يتعلق بمكافحة العمليات الإجرامية وذلك فيما يخص إجبار المؤسسات المالية والأشخاص الآخرين على عمل سجلات واستخدام وسائل إجبارية للبحث عن الأشخاص أو مقار المنشآت والحصول على دلائل حول الاستخدام في غسيل الأموال وإجراء التحريات والتنفيذ وسائر الإجراءات في دول أخرى .

38 - يتعين أن يكون هناك سلطة لاتخاذ إجراءات سريعة في شأن استجابة الدول الأجنبية لتحديد وتجميد ومصادرة الحصائل - أو أية ممتلكات بقيمة مماثلة بها - التي تكون قد نجمت عن غسيل أموال أو الجرائم المتضمنة لنشاطات غسيل أموال ، ويتعين أيضاً أن تتواجد ترتيبات للتنسيق فيما يخص حصائل الأموال المصادرة وبما قد يتضمن اقتسام الأصول المصادرة .

39 - لتفادي التضارب بين القوانين ينبغي أن توجه العناية نحو تقسيم المهام وتطبيق الآليات لتحديد أنسب السبل لإدانة المتهمين لمصلحة العدالة وذلك في الحالات التي يكون فيها المتهم مداناً في أكثر من دولة .

40 - يتعين أن تتوافر إجراءات لتسليم المجرمين - كلما كان ذلك ممكناً - من الأفراد

المتهمين بجرائم غسيل الأموال أو باتهامات متعلقة بها . وفيما يخص النظام القضائي المحلي يتعين على كل دولة أن تعامل جرائم غسيل الأموال باعتبارها جرائم يتم تسليم مجرميها لدولهم ، وفقاً للنظام القضائي في كل دولة. يتم النظر بعين الاعتبار إلى تنفيذ طلب تسليم المجرم إلى حكومته بالسماح مباشرة بتحويل الطلب إلى الوزارات المعنية ويتم التسليم بناء على مذكرة بالقبض على الشخص أو أمر قضائي بتسليم المواطنين / أو تقديم طلب التسليم بموافقة الأشخاص الذين يقومون بصفة رسمية بإجراءات طلب تسليم المجرمين .

ملحق رقم (2)

المعايير الدولية التي تحدد الدول والمناطق المتعاونة والغير متعاونة

أ- ثغرات في النظم المالية :

- عدم وجود أو عدم كفاية النظم والرقابة على المؤسسات المالية :

1 - عدم وجود أو عدم كفاءة النظم الرقابية على كل المؤسسات المالية في الدولة أو المنطقة وذلك حسب المعايير الدولية الخاصة بتبييض الأموال .

- عدم كفاية القوانين والقواعد الخاصة بترخيص وإنشاء المؤسسات المالية بما في ذلك التحقق من السير الذاتية لمندري المؤسسات ومالكها :

2 - احتمال أن يتمكن بعض الأشخاص - أو الهيئات القانونية من إدارة مؤسسة مالية بدون الحصول على تصديق أو تسجيل أو بناء على إجراءات تصديق أو تسجيل بدائية وغير محكمة .

3 - عدم وجود إجراءات كافية تمنع المجرمين والمتواطئين معهم من إدارة وحياسة والسيطرة على استثمارات مالية كبيرة في المؤسسات المالية .

- وجود متطلبات غير كافية خاصة بالتعرف على عملاء المؤسسات المالية :

4 - وجود حسابات وهمية أو بأسماء غير حقيقية .

5 - عدم وجود القوانين والنظم والاتفاقات الفعالة التي تحكم العلاقة بين السلطات الرقابية والمؤسسات المالية أو عدم فعالية الاتفاقات الذاتية بين المؤسسات الخاصة بالتعرف على صاحب الحساب أو المستفيد المتأية من الاعتبار التالية :

- عدم الإلزام فيما يختص بالتحقق من شخصية العميل .

- عدم الإلزام فيما يختص بالتحقق من الملاك المستفيدين عند وجود شكوك عما إذا كان العميل يتصرف بالأصالة عن نفسه .

- عدم الإلزام بتجديد التحقق من شخصية العميل أو المالك أو المستفيد عندما تحوم

- الشكوك حولهم وذلك في حالة استمرار علاقات العمل معهم .
- عدم إلزام المؤسسات المالية بتطوير برامج تدريبية ضد تبييض الأموال .
- 6 — عدم وجود إلزام قانوني أو تنظيمي للمؤسسات المالية أو عدم وجود اتفاقات بين السلطات المالية أو اتفاقات ذاتية بين المؤسسات المالية تحكم تسجيل وحفظ الوثائق المتعلقة بشخصيات العملاء وأيضاً وثائق العمليات الوطنية والعالمية لفترة معقولة وكافية (خمس سنوات) .
- 7 — وجود عوائق قانونية أو عملية تحول دون وصول السلطات الإدارية والسلطات القانونية إلى المعلومات المتعلقة بشخصيات أصحاب الحسابات أو الملاك المستفيدين أو معلومات تتعلق بالعمليات المسجلة .
- وجود قوانين سرية مفرطة خاصة بالمؤسسات المالية ؛
- 8 — وجود قوانين سرية مصرفية يمكن اللجوء إليها ولكنها لا ترفع بواسطة السلطات الإدارية المختصة في إطار التحقيقات الخاصة بتبييض الأموال .
- 9 — وجود قوانين سرية مصرفية يمكن اللجوء إليها ولكن لا ترفع بواسطة السلطات القضائية في إطار التحقيقات الجنائية الخاصة بتبييض الأموال .
- 10 — غياب نظام نيابي فعال لإخطار السلطات المختصة بالعمليات المريبة أو غير العادية بهدف كشف جرائم تبييض الأموال وتقديم المجرمين للمحاكمة .
- 11 — عدم وجود عقوبات خاصة برقابة العمليات المالية وعقوبات إدارية أو جنائية في حالة عدم الإبلاغ عن العمليات المشبوهة أو غير العادية .
- ب — العوائق الناتجة عن المتطلبات الرقابية :
- المتطلبات غير الملائمة في القانون التجاري الخاصة بتسجيل الهيئات الاقتصادية والقانونية ؛
- 12 — وسائل غير ملائمة لتحديد وتسجيل وتوفير معلومات هامة خاصة بالهيئات

الاقتصادية والقانونية (الاسم ، الشكل القانوني ، العنوان ، هوية المدراء ، نصوص تحكم السلطات لإلزام الهيئة) .

- الافتقار إلى تحديد الملاك المستفيدين للهيئات الاقتصادية والقانونية ؛

13 - عوائق تعترض تحديد المؤسسات المالية للملاك المستفيدين والمدراء في الشركة والمستفيدين في الهيئات الاقتصادية والقانونية .

14 - الأنظمة الرقابية وغير الرقابية التي تسمح للمؤسسات المالية بممارسة أعمال مالية ، حيث يكون الملاك المستفيدين من عمليات معينة غير معروفين ، أو ممثلين بوسيط يرفض توفير المعلومات المطلوبة وبدون إعلام السلطات التي يخضع لها .

ج - عوائق في وجه التعاون الدولي :

- عوائق في وجه التعاون الدولي من قبل السلطات الإدارية ؛

15 - القوانين والتشريعات التي تمنع تبادل المعلومات الدولية بين السلطات الإدارية التي تكافح تبييض الأموال أو التي لا تسمح بتوفير منافذ واضحة أو التي تخضع تبادل المعلومات لشروط تقييدية .

16 - منع السلطات الإدارية المختصة من إجراء تحقيقات أو تساؤلات بالنيابة عن أو لصالح ، الأطراف الأجنبية .

17 - عدم رغبة واضحة بالتجاوب بشكل هادف مع الطلبات (مثال: الفشل في اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب ، التأجيل الطويل في التجاوب) .

18 - ممارسات تقييدية في التعاون الدولي لمكافحة تبييض الأموال بين السلطات الرقابية أو بين FIUS من أجل تحليل ، والتحقيق في ، المعاملات المشبوهة ، خاص على أسس تكون فيها هذه المعاملات تتعلق بقضايا ضريبية .

- عوائق في وجه التعاون الدولي من قبل السلطات القضائية ؛

19 - الفشل في تجريم عملية غسل الأموال الناجمة عن جرائم جديدة وخطيرة .

- 20 - القوانين والتشريعات التي تمنع تبادل المعلومات الدولية بين السلطات القضائية (خاصة تحفظات معينة على نصوص مكافحة تبييض الأموال في الاتفاقات الدولية) أو وضع شروط تقييدية كبيرة على تبادل المعلومات .
- 21 - عدم رغبة واضحة في التجاوب بشكل هادف مع طلبات المساعدة القانونية المشتركة (مثال : الفشل في اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب ، التأجيل الطويل في التجاوب) .
- 22 - رفض توفير التعاون القضائي في حالات الدعاوي المرفوعة من قبل السلطة الطالبة خاصة على أسس يكون فيها الطلب متعلقاً بقضايا ضريبية .
- د - موارد غير كافية لمنع وكشف تبييض نشاطات تبييض الأموال :**
- **النقص في الموارد في القطاعين العام والخاص :**
- 23 - الفشل في تزويد السلطات الإدارية والقضائية بالموارد التقنية والبشرية والمالية الضرورية لممارسة وظائفها واختصاصاتها أو لإجراء تحقيقاتها .
- 24 - وجود موظفون محترفون في مجال الفساد أو غير مناسبين سواء ضمن السلطات الرقابية أو القضائية أو بين أولئك المسؤولين عن الالتزام بمكافحة تبييض الأموال ضمن قطاع الخدمات المالية .
- **غياب وحدة تحقيق خاصة أو جهاز آخر مماثل :**
- 25 - عدم توافر وحدة مركزية (أي وحدة تحقيق مالية) أو آلية مماثلة من أجل تجميع وتحليل وتوفير المعلومات حول المعاملات المشبوهة إلى السلطات المختصة .

ملحق رقم (3)

مشروع قانون

يحظر غسيل الأموال في جمهورية مصر العربية

والمعرض على مجلس الشعب

(نموذج رقم 1)

باسم الشعب ...

رئيس الجمهورية ...

مجلس الشعب ...

بعد الإطلاع على الدستور وعلى قانون العقوبات وعلى القانون المدني وعلى قانون

الإجراءات الجنائية وقانون سرية حسابات البنوك :

مادة (1) يحظر عمليات غسيل الأموال في جمهورية مصر العربية سواء الأشخاص الطبيعيين من المصريين والأجانب والشخصيات الاعتبارية المصرية والأجنبية .

مادة (2) - يحظر على البنوك المصرية والأجنبية إيداع أموال مصرية أو أجنبية ناتجة عن عمليات غسيل أموال سواء كانت تحويلات مالية أجنبية أو محلية .

مادة (3) - يحظر على الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين المصريين والأجانب استثمار الأموال الناتجة عن غسيل الأموال في عمليات الاستثمار التجاري أو الصناعي أو العقاري أو الخدمي في جمهورية مصر العربية .

مادة (4) يعتبر غسلاً للأموال :

أ - الأموال الناتجة عن الإثراء غير المشروع داخل مصر أو خارجها .

ب - تهريب المخدرات أو الاتجار فيها سواء كانت داخل البلاد أو خارجها ودخلت هذه الأموال بقصد الإثراء أو الاستثمار في الأنشطة المختلفة .

ج - الاتجار في الممنوعات أو السوق السوداء أو التلاعب بقوت الشعب .

د- ما يعد كسباً غير مشروع ، المادة الخامسة من القانون 11 لسنة 68 في شأن الكسب غير المشروع .

مادة (5) ينشأ جهاز رقابي لمكافحة غسيل الأموال في جمهورية مصر العربية يتبع وزارة الاقتصاد ويتم التنسيق بينه وبين الجهات الأمنية والقضائية وذلك للكشف عن مصادر الأموال غير المشروعة .

مادة (6) يعاقب من يخضع لأحكام هذا القانون ويثبت في حقه ارتكاب جريمة غسيل الأموال بالأشغال الشاقة المؤقتة ، وبغرامة مساوية لقيمة الأموال وتصادر جميع الأموال محل الجريمة وينشر منطوق الحكم في جريدتين يوميتين على نفقة المحكوم عليه .

مادة (7) يجوز للمحكمة مصادرة المال الخاص بالزوجة والأولاد القصر أو البالغين أو غير هؤلاء إذا كان الشخص محل المساءلة هو مصدر ذلك المال المتحصل من غسيل الأموال.

مادة (8) يُنشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

رئيس الجمهورية

نموذج رقم (2) قانون مكافحة غسل الأموال

مادة (1)

في تطبيق أحكام هذا القانون تكون لكل الكلمات والعبارات الآتية المعنى المبين قرينها ،
ما لم ينص على خلاف ذلك .

« أ » الأموال

العملة الوطنية والعملات الأجنبية والأوراق المالية والتجارية ، وكل ذي قيمة من عقار أو منقول مادي أو معنوي ، وجميع الحقوق المتعلقة بشيء من ذلك والصكوك والمحركات المثبتة لكل ما تقدم .

« ب » غسل الأموال

كل سلوك ينطوي على اكتساب أموال أو حيازتها أو التصرف فيها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو ضمانها أو استثمارها أو نقلها أو تحويلها أو التلاعب في قيمتها إذا كانت متحصلة من جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة « 2 » متى كان القصد من هذا السلوك إخفاء المال أو تمويه طبيعته أو مصدره أو مكانه أو صاحبه أو صاحب الحق فيه أو تغيير حقيقته أو الحيلولة دون اكتشاف ذلك أو عرقلة التوصل إلى شخص من ارتكب الجريمة المتحصل منها المال .

« ج » المؤسسات المالية

- 1 - البنوك المرخص لها بالعمل في مصر وفروعها في الخارج ، وفروع البنوك الأجنبية العاملة في مصر .
- 2 - شركات الصرافة .
- 3 - الجهات التي تباشر نشاط تحويل الأموال .
- 4 - الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية .

- 5 - الشركات العاملة في مجال تلقي الأموال .
- 6 - صندوق توفير البريد .
- 7 - الجهات التي تمارس نشاط التمويل العقاري .
- 8 - الشركات التي تمارس نشاط التأجير التمويلي .
- 9 - الجهات العاملة في نشاط التخصيم .
- 10 - الجهات التي تمارس أي نوع من أنشطة التأمين وصناديق التأمين الخاصة وأعمال السمسرة في مجال التأمين .

« د » المتحصلات

الأموال الناتجة أو العائدة بطريق مباشر أو غير مباشر من ارتكاب أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة « 2 » .

« هـ » الوحدة

وحدة مكافحة غسل الأموال

« و » الوزير المختص

الوزير المختص بشئون الاقتصاد .

مادة « 2 » :

يحظر غسل الأموال المتحصلة من جرائم زراعة وتصنيع النباتات والمواد المخدرة وجلبها وتصديرها والاتجار فيها ، وجرائم اختطاف وسائل النقل وخطف واحتجاز الأشخاص ، وجرائم الإرهاب واستيراد الأسلحة والذخائر والمفرقات والاتجار فيها وصنعها بغير ترخيص والجرائم المنصوص عليها في الأبواب الثالث والرابع والخامس عشر والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وجرائم سرقة الأموال واغتصابها وجرائم الفجور والدعارة والجرائم الواقعة على الآثار والجرائم البيئية المتعلقة بالمواد والنفايات الخطرة والجرائم المنظمة التي ينص عليها في الاتفاقيات الدولية ، التي تكون مصر طرفاً فيها

وذلك سواء وقعت جريمة غسل الأموال أو الجرائم المذكورة في الداخل أو الخارج متى كانت معاقباً عليها في كلا القانونين المصري والأجنبي .

مادة (3)

تنشأ بالبنك المركزي المصري وحدة مستقلة ذات طابع خاص لمكافحة غسل الأموال تمثل فيها الجهات المعنية وتتولى الاختصاصات المنصوص عليها في هذا القانون ويصدر بنظام إدارتها والعمل فيها وبتحديد اختصاصاتها الأخرى قرار من رئيس الجمهورية ، ويلحق بالوحدة عدد كاف من الخبراء والمتخصصين في المجالات المتعلقة بتطبيق أحكام هذا القانون وتزود بما يلزم من العاملين المؤهلين والمدربين .

مادة (4)

تختص الوحدة بتلقي الإخطارات الواردة من المؤسسات المالية عن العمليات التي يشتبه في أنها تتضمن غسل الأموال .

وعلى الوحدة إنشاء قاعدة بيانات لما يتوفر لديها من معلومات وأن تضع الوسائل الكفيلة بإتاحتها للسلطات القضائية وغيرها من الجهات المختصة بتطبيق أحكام هذا القانون، وكذلك تبادل هذه المعلومات والتنسيق مع جهات الرقابة الأجنبية والمنظمات الدولية تطبيقاً لأحكام الاتفاقيات الدولية التي تكون مصر طرفاً فيها أو تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل .

مادة (5)

يكون للعاملين بالوحدة الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بناء على طلب محافظ البنك المركزي المصري بصفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة إلى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والتي تكون متعلقة بأعمال وظائفهم .

مادة (6)

تتولى الوحدة أعمال التحري والفحص عما يرد إليها من إخطارات ومعلومات في شأن العمليات التي يشتبه أنها تتضمن غسل الأموال وتقوم بإبلاغ النيابة العامة بما يسفر عنه

التحري من قيام دلائل على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون .
وللوحدة أن تطلب من النيابة العامة وغيرها من السلطات المخولة قانوناً اتخاذ التدابير
التحفظية وفقاً لما تقضي به المواد 208 مكرر «أ» و 208 مكرر «ب» و 208 مكرر «ج» من
قانون الإجراءات الجنائية والقوانين الأخرى المنظمة لاتخاذ السلطات المشار إليها لهذه
الإجراءات .

مادة «7»

تلتزم الجهات التي تعهد إليها القوانين والأنظمة المختلفة بالرقابة على المؤسسات المالية
بإنشاء وتهيئة الوسائل الكفيلة بالتحقق من التزام تلك المؤسسات بالأنظمة والقواعد المقررة
قانوناً لمكافحة غسل الأموال بما في ذلك الإخطار عن المعاملات المالية المشتبه فيها .

مادة «8»

تلتزم المؤسسات المالية بالإخطار عن العمليات المالية التي يشتبه في أنها تتضمن غسل
أموال وعليها وضع النظم الكفيلة بالحصول على بيانات التعرف على الهوية والأوضاع
القانونية للعملاء والمستفيدين الحقيقيين من الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين ،
وذلك من خلال وسائل إثبات رسمية أو عرفية مقبولة وتسجيل بيانات هذا التعرف ولا
يجوز لها فتح حسابات أو ربط ودائع أو قبول أموال أو ودائع مجهولة أو بأسماء صورية أو
وهمية وتحديد اللائحة التنفيذية الضوابط التي يتعين اتباعها في وضع النظم المشار إليها
وتضع الوحدة النماذج التي تستخدم لهذه الأغراض .

مادة «9»

تلتزم المؤسسات المالية بإمساك سجلات لقيد ما تجريه من العمليات المالية المحلية أو
الدولية تتضمن البيانات الكافية للتعرف على هذه العمليات وعليها أن تحتفظ بهذه
السجلات وبسجلات بيانات العملاء والمستفيدين المشار إليها في المادة «8» لمدة لا تقل عن
خمس سنوات من تاريخ انتهاء التعامل مع المؤسسة أو من تاريخ قفل الحساب — على

حسب الأحوال — وعليها تحديث هذه البيانات بصفة دورية وأن تضع هذه السجلات تحت تصرف السلطات القضائية والجهات المختصة بتطبيق أحكام هذا القانون عند طلبها أثناء الفحص والتحري وجمع الاستدلالات أو التحقيق أو المحاكمة في أي من الجرائم الخاضعة لهذه الأحكام ، ويجوز لتلك المؤسسات الاحتفاظ للمدة المذكورة بالصور المصغرة «الميكروفيلمية» بدلاً من الأصل ويكون لتلك الصور حجية الأصل في الإثبات إذا روعي في إعدادها وحفظها واسترجاعها القواعد التي يصدر بها قرار من الوحدة .

مادة (10)

يعفى من المسؤولية الجنائية والمدنية كل من قام — بحسن نية — بواجب الإخطار عن أي من العمليات المالية المشتبه فيها الخاضعة لأحكام هذا القانون أو بتقديم معلومات أو بيانات عنها بالمخالفة للقواعد المفروضة لضمان سريتها متى كان الاعتقاد بقيام هذا الاشتباه مبنياً على أسباب معقولة .

مادة (11)

يحظر الإفصاح للعميل أو المستفيد أو لغير السلطات والجهات المختصة بتطبيق أحكام هذا القانون عن أي إجراء من إجراءات الإخطار أو التحري أو الفحص التي تتخذ في شأن المعاملات المالية المشتبه في أنها تتضمن غسل أموال أو عن البيانات المتعلقة بها .

مادة (12)

إدخال النقد الأجنبي إلى البلاد أو إخراجه منها مكفول لجميع المسافرين على أن يتم الإفصاح عن مقداره على بطاقة الدخول إذا جاوز عشرين ألف دولار أو ما يعدها .

مادة (13)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر يعاقب على الجرائم المبينة في المواد التالية بالعقوبات المنصوص عليها فيها .

مادة (14)

يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سبع سنوات وبغرامة تعادل مثلي الأموال محل الجريمة ، كل من ارتكب أو شرع في ارتكاب جريمة غسل الأموال المنصوص عليها في المادة «2» من هذا القانون ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأموال المضبوطة أو بغرامة إضافية تعادل قيمتها في حالة تعذر ضبطها أو في حالة التصرف فيها إلى الغير بحسن النية .

مادة (15)

يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تتجاوز عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أياً من أحكام المواد «11.9.8» من هذا القانون .

مادة (16)

في الأحوال التي ترتكب فيها الجريمة بواسطة شخص اعتباري يعاقب المسئول عن الإدارة الفعلية للشخص الاعتباري المخالف بذات العقوبات المقررة عن الأفعال التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون إذا ثبت علمه بها وكان إخلاله بالواجبات التي تفرضها عليه تلك الإدارة قد أسهم في وقوع الجريمة ويكون الشخص الاعتباري مسئولاً بالتضامن عن الوفاء بما يحكم به من عقوبات مالية وتعويضات إذا كانت المخالفة قد ارتكبت من أحد العاملين باسمه ولصالحه .

مادة (17)

يعفى من العقوبات المقررة في هذا القانون كل من بادر من الجناة بإبلاغ الوحدة أو أي من السلطات المختصة بالجريمة قبل العلم بها فإذا حصل البلاغ بعد العلم بالجريمة تعين أن يكون من شأن الإبلاغ ضبط باقي الجناة أو الأموال محل الجريمة .

مادة (18)

تتبادل الجهات القضائية المصرية مع الجهات القضائية الأجنبية التعاون القضائي في مجال جرائم غسل الأموال وذلك بالنسبة إلى المساعدات والإنابات القضائية وتسليم المتهمين

والمحكوم عليهم والأشياء .. وذلك كله وفق القواعد التي تقررها الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف التي تكون مصر طرفاً فيها أو وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل .

مادة (19)

يكون للجهات المشار إليها في المادة «17» أن تطلب - على وجه الخصوص - اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتعقب أو تجميد أو الحجز على الأموال موضوع جرائم غسل الأموال أو عائداتها وذلك كله مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية .

مادة (20)

يجوز للجهات القضائية المصرية المختصة أن تأمر بتنفيذ الأحكام الجنائية النهائية الصادر من الجهات القضائية الأجنبية المختصة بمصادرة الأموال المتحصلة من جرائم غسل الأموال أو عائداتها وذلك كله وفق القواعد والإجراءات التي تتضمنها الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف التي تكون مصر طرفاً فيها .

كما يجوز إبرام اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف تنظم التصرف في حصيلة الأموال المحكوم نهائياً بمصادرتها - في جرائم غسل الأموال المحكوم نهائياً بمصادرتها - في جرائم غسل الأموال من جهات قضائية مصرية أو أجنبية - تتضمن قواعد توزيع تلك الحصيلة بين أطراف الاتفاقية وفقاً للأحكام التي تنص عليها .

ملحق رقم (4)

بيان بالدول التي قامت بالتصديق على اتفاقية فيينا
عام 1988 لمكافحة التجارة الغير مشروعة في المخدرات
والمؤثرات العقلية حتى 1995/5/9 ، (*)

م	الدولة	تاريخ التصديق على المعاهدة	م	الدولة	تاريخ التصديق على المعاهدة
1	البهاما	1989/1/30	19	بوليفيا	1990/8/20
2	الصين	1989/10/25	20	اوغندا	1990/8/20
3	السنتال	1989/11/27	21	باراجواي	1990/8/23
4	البسحرين	1990/2/7	22	بوتان	1990/8/27
5	امريكا	1990/2/20	23	تنونس	1990/9/20
6	ثيللي	1990/3/13	24	بنججلاديش	1990/10/11
7	إكوادور	1990/3/23	25	جرينادا	1990/12/10
8	الهند	1990/3/27	26	روسيا	1660/12/17
9	غانا	1990/4/10	27	غينيا	1990/12/27
10	المكسيك	1990/4/11	28	إيطاليا	1990/12/31
11	الإمارات العربية المتحدة	1990/4/12	29	فرنسا	1990/12/31
12	الأردن	1990/4/16	30	الاتحاد الأوروبي	1990/12/31
13	نيكاراجوا	1990/5/4	31	يوغوسلافيا	1991/1/3
14	قطر	1990/5/4	32	كوسنتاريكا	1991/2/8
15	قبرص	1990/5/25	33	جوانيمالا	1991/2/28
16	كندا	1990/7/5	34	مدغشقر	1991/3/12
17	توجو	1990/8/1	35	عمان	1991/3/15
18	اسبانيا	1990/8/13	36	مصر	1991/3/15

المصدر

(*) Source : United Kingdom Guidelines On International mutual legal Assistance in Criminal matters issued by the UK Central Authority , August 1999 as Reported in Jonathan Reuvid , Economic Crime , Kogan P. Ltd, London, 1995.

م	الدولة	تاريخ التصديق على المعاهدة	م	الدولة	تاريخ التصديق على المعاهدة
37	موناكو	1991/4/23	74	انجيغوا وبرودا	1993/4/5
38	سريلانكا	1991/6/6	75	ماليزيا	1993/5/11
39	مسينامار	1991/6/11	76	السلفسador	1993/5/21
40	المملكة المتحدة	1991/6/28	77	زامبيا	1993/5/28
41	فرنزويلا	1991/7/16	78	سلوفاكيا	1993/5/28
42	البرازيل	1991/7/17	79	الأرجنتين	1993/6/28
43	السويد	1991/7/22	80	الدومينيكا	1993/6/30
44	نيبال	1991/7/24	81	موريتانيا	1993/7/1
45	أوكرانيا	1991/8/28	82	كرواتيا	1993/7/26
46	سوريا	1991/9/3	83	زيمبابوي	1993/7/30
47	باكستان	1991/10/25	84	البوسنة والهرسك	1993/9/1
48	الكاميرون	1991/10/28	85	هولندا	1993/9/8
49	ساحل العاج	1991/11/25	86	جمهورية الدومينيكا	1993/9/21
50	البرتغال	1991/12/3	87	أذربيجان	1993/9/22
51	هندوراس	1991/12/11	88	جمهورية مقدونيا البوغلانية السابقة	1993/10/13
52	الدنمارك	1991/12/19	89	بروناي دار السلام	1993/11/12
53	السعودية	1992/1/9	90	السودان	1993/11/19
54	بيرو	1992/1/16	91	ألمانيا	1993/11/30
55	اليونان	1992/1/28	92	أرمينيا	1993/12/13
56	أفغانستان	1992/2/14	93	جمهورية التشيك	1993/12/30
57	سويسرا	1992/2/27	94	بنما	1994/1/13
58	لوكسمبورج	1992/4/29	95	فنلندا	1994/2/15
59	بوركينا فاسو	1992/6/2	96	لاتفيا	1994/2/24
60	اليابان	1992/6/12	97	سانت فينسنت وجرينا دت	1994/5/17
61	سلوفاكيا	1992/7/6	98	بولندا	1994/5/26
62	بلغاريا	1992/9/24	99	سيراليون	1994/6/6
63	بريسادوس	1992/10/15	100	كولومبيا	1994/6/10
64	كينيا	1992/10/19	101	كراجستان	1994/10/7
65	المغرب	1992/10/28	102	أيسلندا	1994/10/11
66	سويسورنام	1992/10/28	103	النرويج	1994/11/14
67	النيجر	1992/11/10	104	مولدوفا	1995/2/15
68	استراليا	1992/11/16	105	ترينيداد وتوباغو	1995/2/17
69	إيران	1992/12/7	106	أورجواي	1995/3/10
70	رومانيا	1993/1/21	107	ليسوتو	1995/3/28
71	بورتوريكو	1992/2/18	108	سانت كيتز ونيفاز	1995/4/19
72	جويانا	1993/3/19	109	كساب فيرد	1995/5/8
73	ليبي	1993/3/25	110	الجسزائر	1995/5/9

العولمة الاجتياحية

تأليف : دكتور محسن أحمد الخضيرى .
عدد الصفحات : 342
المقاس : 24x17 سم
الطبعة : الأولى (2001)
الغلاف : 4 لون

المحتويات : مقدمة / ماهية العولمة ؟ / متى نشأ مصطلح العولمة ؟ / لماذا العولمة ؟ / ما هي مؤسسات العولمة ؟ / من القابل للتعمول ؟ / ما هي أهداف العولمة ؟ / ما هي آثار العولمة ؟ / كيف نتعمول ؟ / أين تكمن مزايا العولمة ؟ / محاذير العولمة / العولمة ... إلى أين ؟ / ملاحق الدراسة : حالات عملية عن العولمة / أزمة عولمة النشاط المصرفي «حالة دراسية للعولمة» / دور العولمة في صنع أزمة أسواق المال الدولية / الانكشاف المصرفي الدولي (الظاهرة - الأسباب - العلاج) / الاندماج المصرفي (مدخل متكامل ومهارات إجراء التحالفات الاستراتيجية وحيازة المزايا التنافسية في عصر العولمة) / أزمة عولمة المحلية (الانتخابات الأمريكية عام ٢٠٠٠) / خاتمة .



اقتصاد المعرفة

تأليف : دكتور محسن أحمد الخضيرى .
عدد الصفحات : 196
المقاس : 24x17 سم
الطبعة : الأولى (2001)
الغلاف : 4 لون

المحتويات : مقدمة / اتخاذ القرار الإداري في اقتصاد المعرفة / مقومات القرار الإداري السليم في اقتصاد المعرفة / علاقة نظم المعلومات بنمو المشروعات / تحليل وتصميم نظم المعلومات الإدارية / مفهوم وإطار مكونات نظام المعلومات / خصائص نظم دعم القرار / نظم المعلومات التفاعلية / تقييم نظم المعلومات الإدارية / صناعة البرمجيات / خاتمة .



التمويل بدون نقود

تأليف : دكتور محسن أحمد الخضيرى .
عدد الصفحات : 160
المقاس : 24x17 سم
الطبعة : الأولى (2001)
الغلاف : 4 لون

المحتويات : مقدمة / إنشاء مشروعات البنية الأساسية بدون نقود / أولاً : مفهوم مشروعات البنية الأساسية الممولة ذاتياً مقابل حق الانتفاع / ثانياً : العناصر الحاكمة لمشروعات حق الانتفاع / ثالثاً : أهمية مشروعات البنية الأساسية ذات التمويل الخاص مقابل حق الانتفاع / رابعاً : أنواع المشروعات الممولة من القطاع الخاص لإنشاء البنية الأساسية مقابل حق الانتفاع / خامساً : الطبيعة الخاصة لمشروعات البنية الأساسية الممولة ذاتياً مقابل حق الانتفاع / سادساً : مناهج استخدام مشروعات البنية الأساسية الممولة ذاتياً من القطاع الخاص مقابل حق الانتفاع / سابعاً : الهيكل التنظيمي للمشروعات الممولة ذاتياً مقابل حق الانتفاع / ثامناً : جوانب إنشاء مشروعات البنية الأساسية الممولة ذاتياً من القطاع الخاص مقابل حق الانتفاع / تاسعاً : متى تستخدم مشروعات البنية الأساسية الممولة ذاتياً من القطاع الخاص مقابل حق الانتفاع ؟ / عاشراً : كيف يتم تنفيذ اتفاق مشروعات البنية الأساسية الممولة ذاتياً من القطاع الخاص مقابل حق الانتفاع ؟ / الحادي عشر : الجوانب الفنية لمشروعات البنية الأساسية الممولة ذاتياً من القطاع الخاص / الثاني عشر : المحاذير والمخاطر لمشروعات البنية الأساسية الممولة ذاتياً من القطاع الخاص مقابل حق الانتفاع . / خاتمة / ملحق رقم (1) / ملحق رقم (2) / ملحق رقم (3) / التأجير التمويلي للآلات والمعدات / المبحث الأول : أنواع استئجار الأصول / المبحث الثاني : قرار الاستئجار التمويلي / الصفقات المتكافئة كمصدر للتمويل بدون نقود / الخاتمة

العولمة

مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة

تأليف : دكتور محسن أحمد الخضير . عدد الصفحات : 248 المقاس : 24x17 سم

الطبعة : الأولى (2000)

الغلاف : 4 لون

المحتويات : — مقدمة — ما هي العولمة ؟ — متى نشأ مصطلح العولمة ؟ — لماذا العولمة ؟
— ماهي مؤسسات العولمة ؟ — من القابل للتعولم ؟ — ما هي أهداف العولمة ؟



موسوعة دول العالم (حقائق وأرقام)

إعداد : أ. محمد الجابري عدد الصفحات : 276 المقاس : 24x17 سم

الطبعة : الأولى (2000)

الغلاف : 4 لون

«الموسوعة» : تعتبر الأولى من نوعها وطبقاً لآخر التطورات والأحصائيات التي شهدتها الكرة الأرضية ودول العالم حتى الدقيقة الأخيرة من نهاية القرن العشرين .

الموسوعة بها سرد كامل لكافة الإحصائيات التي تتعلق بالكرة الأرضية وكذلك كافة الإحصائيات الجغرافية والسكانية والدينية والاقتصادية التي تتعلق بكافة دول العالم والتي تصل إلى 194 دولة .

الموسوعة تحتوي على ملحق بالألوان الطبيعية لأعلام دول العالم بالكامل وكذلك خرائط قارات العالم.

المحتويات : مقدمة / العالم بالأرقام / دول العالم «حقائق وأرقام» / ملحق أعلام الدول وخرائط العالم / التوقيت العالمي (توقيت جرينتش).



مبادئ الإدارة «أسس ومفاهيم»

تأليف : أستاذ دكتور / علي محمد منصور عدد الصفحات : 384 المقاس : 24x17 سم

الطبعة : الأولى (1999)

الغلاف : 4 لون

المحتويات : — افتتاحية — أساسيات الإدارة (مفاهيم عامة / تطور الفكر الإداري) — عناصر الإدارة (التخطيط / التنظيم / التوجيه / الرقابة الإدارية) — الإدارة الحديثة (نقل التكنولوجيا وأثره على الإدارة / الإدارة التكنولوجية) — قائمة المراجع العربية والأجنبية



الإدارة الاستراتيجية

لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين

تأليف : دكتور عبد الحميد عبد الفتاح المغربي . عدد الصفحات : 320 المقاس : 24x17 سم

الطبعة : الأولى (1999)

الغلاف : 4 لون

المحتويات : — مقدمة الكتاب . — أسس ومبادئ الإدارة الاستراتيجية (مفاهيم ومصطلحات أساسية في الإدارة الاستراتيجية / مدخل لدراسة الإدارة الاستراتيجية) — مراحل إدارة الاستراتيجية (رسالة المنظمة / الغايات والأهداف / تحليل البيئة الخارجية / تحليل البيئة الداخلية / البدائل الاستراتيجية / الاختيار الإستراتيجي / تطبيق الاستراتيجية المراجعة الاستراتيجية) — الحالات العملية في الإدارة الاستراتيجية (تحليل الحالات العملية وتنمية المهارات الفكرية / حالات عملية ومواقف تطبيقية)

كيف تكون مديراً ناجحاً

تأليف : دونالد هـ . ويز
ترجمة : شويكار ذكي
عدد الصفحات : 88
المقاس : 20.5 x 14.5 سم
الغلاف : 4 لون
الطبعة : الأولى (2000)
المحتويات : كيف تكون مديراً ناجحاً / فن القيادة / مهارات الاتصال الواجب توافرها في المشرف / تعيين الشخص المناسب / اتخاذ القرار وحل المشكلات / مراجعة التطور وتقييم الأداء / الخاتمة .



كيف تصبح قائداً ناجحاً

تأليف : دونالد هـ . ويز
ترجمة : شويكار ذكي
عدد الصفحات : 88
المقاس : 20.5 x 14.5 سم
الغلاف : 4 لون
الطبعة : الأولى (2000)
المحتويات : كيف تصبح قائداً ناجحاً / السمات التي يمكن أن تجعلك قائداً / رؤية الصورة الأشمل / التأثير على الآخرين / الاندماج مع المجموعة / خلق روح التعاون / كيفية التزود بالطاقة / خاتمة / ملحق : هل أنا قائد بالفعل ؟ .



إجراء المقابلات الشخصية بنجاح

تأليف : دونالد هـ . ويز
ترجمة : شويكار ذكي
عدد الصفحات : 96
المقاس : 20.5 x 14.5 سم
الغلاف : 4 لون
الطبعة : الأولى (2000)
المحتويات : مقدمة / هل قمت باختيار فريق العمل / كيف تعد لإجراء المقابلة الشخصية بإجراء تحليل المهام الوظيفية ومتطلباتها / كيفية استخدام دليل للمقابلة للوصول إلى قرار تعيين سليم / استخدام الملخص المهني كأساس لإعداد أسئلة التقصي / المراحل الأربع للمقابلة الشخصية الأولى وكيف تديرها / كلمات قليلة عن مقابلة التعيين / الخاتمة / ملحق : صفحات عمل التحليل الوظيفي ، صفحة عمل تحليل المهام ، صفحة دليل المقابلة الشخصية .



بناء علاقات أفضل في العمل

تأليف : دونالد هـ . ويز
ترجمة : شويكار ذكي
عدد الصفحات : 88
المقاس : 20.5 x 14.5 سم
الغلاف : 4 لون
الطبعة : الأولى (2001)
المحتويات : كيف تضيف الشقاء على حياتك « قصة بيلي وبليامز » / القيم التي تبني عليها العلاقات / طرح الأسئلة والاستماع / التقدير والاحترام / إبداء مشاعر الود / كن عنصراً مشجعاً للآخرين / المشاركة / خاتمة .



اتخاذ القرارات الصعبة

تأليف : دونالد هـ . ويز
ترجمة : شويكار ذكي
عدد الصفحات : 88
المقاس : 20.5 x 14.5 سم
الغلاف : 4 لون
الطبعة : الأولى (2001)
المحتويات : مقدمة / تحديد النقاط الأساسية / اتباع الأسلوب بعيد النظر / الخطوات الخمس الأساسية لحل المشكلات / تحقيق المطالب المتعددة / التفكير ملياً في خياراتك / الخاتمة / ملحق : ماهي دوافعي ؟ .



تفويض المسؤولية بأسلوب أكثر فعالية

عدد الصفحات : 84

ترجمة : شويكار ذكي

تأليف : دونالد هـ . ويز

الطبعة : الأولى (2001)

الغلاف : 4 لون

المقاس : 20.5 x 14.5 سم

المحتويات : مقدمة / كيفية فصل أهدافك عن أهداف الوحدة التي تعمل بها / السلطة + المسؤولية = المساءلة / مزايا التفويض وكيفية الاستمتاع بها / العوائق التي يخلقها الموظفون ضد عملية التفويض وكيفية مقاومتها / دليل المدير المجهت لتخطيط عملية التفويض / ربط عملية التفويض : خطة من أربع خطوات / مراقبة ما حولك ، وكيفية التأكد من إنجاز العمل المفوض - وعلى خير وجه / خاتمة .



طرق مبتكرة في حل المشكلات

عدد الصفحات : 96

ترجمة : شويكار ذكي

تأليف : دونالد هـ . ويز

الطبعة : الأولى (2001)

الغلاف : 4 لون

المقاس : 20.5 x 14.5 سم

المحتويات : موضوع البيضات المكسورة. «أسباب حاجتك لحل المشكلات بأسلوب مبتكر» / لبيض المكسور في شركة براون : «نماذج وظيفية» / الشرخ في البيضة : «أعراض المشكلات في مقابل أسبابها» / كيفية اكتشاف سبب المشكلة / مانوع المشكلة التي تواجهها ؟ / كيفية التعامل مع المشكلات التحليلية والعامة / الأساليب الناجحة في حل المشكلات / خاتمة .



اليورو

الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الوحيدة «الدليل المتكامل لإيجاد عملة عربية وحيدة»

المقاس : 17 x 24

عدد الصفحات : 224

الطبعة الأولى : 2002

تأليف : د/ محسن الخضيرى

المحتويات : - مقدمة - هندسة الصراع الاقتصادي وإصدار اليورو - فلسفة اليورو ما بين الانخراط والتوحد - الطريق إلى اليورو - شكل اليورو ... وفئاته ... وسياسات إصداره - المراحل المتتالية لليورو - المزايا والمنافع المترتبة على اليورو - اليورو ككتلة نقدية - مستقبل اليورو - نحو عملة عربية وحيدة - الخاتمة



أسرار الترويج في عصر العولمة

«تجارب شركات دولية في الترويج»

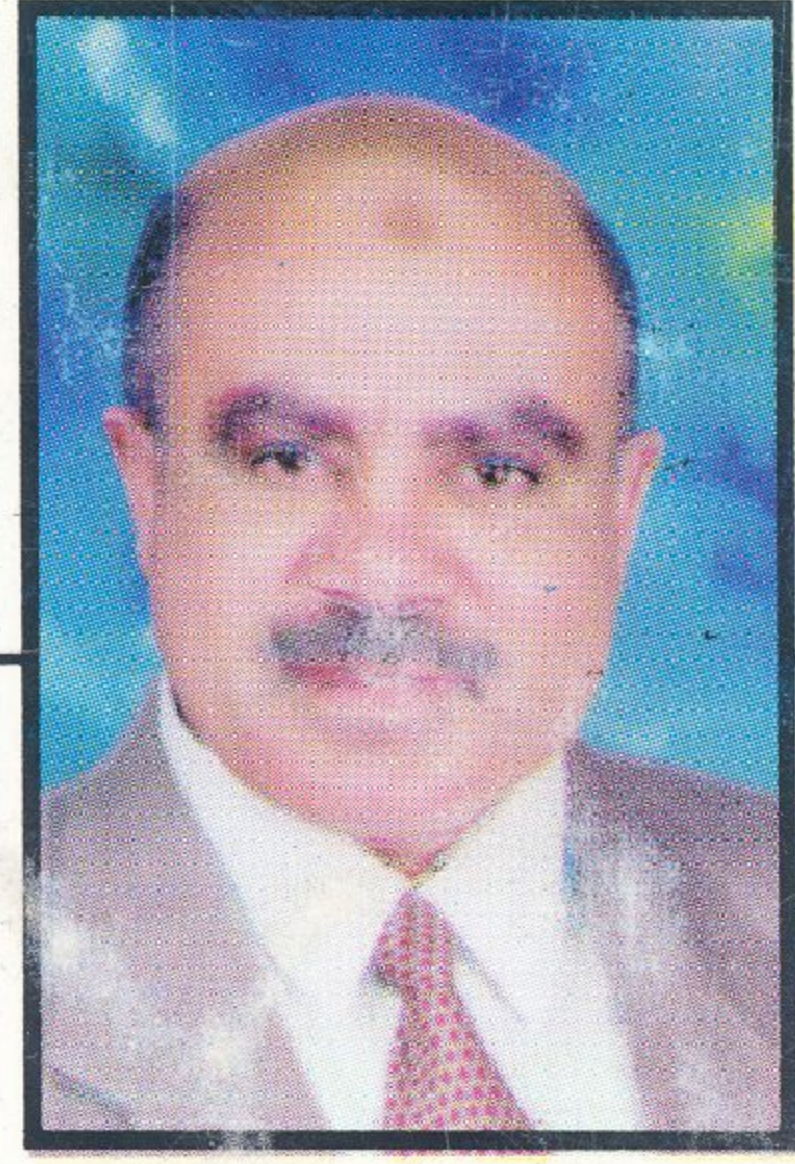
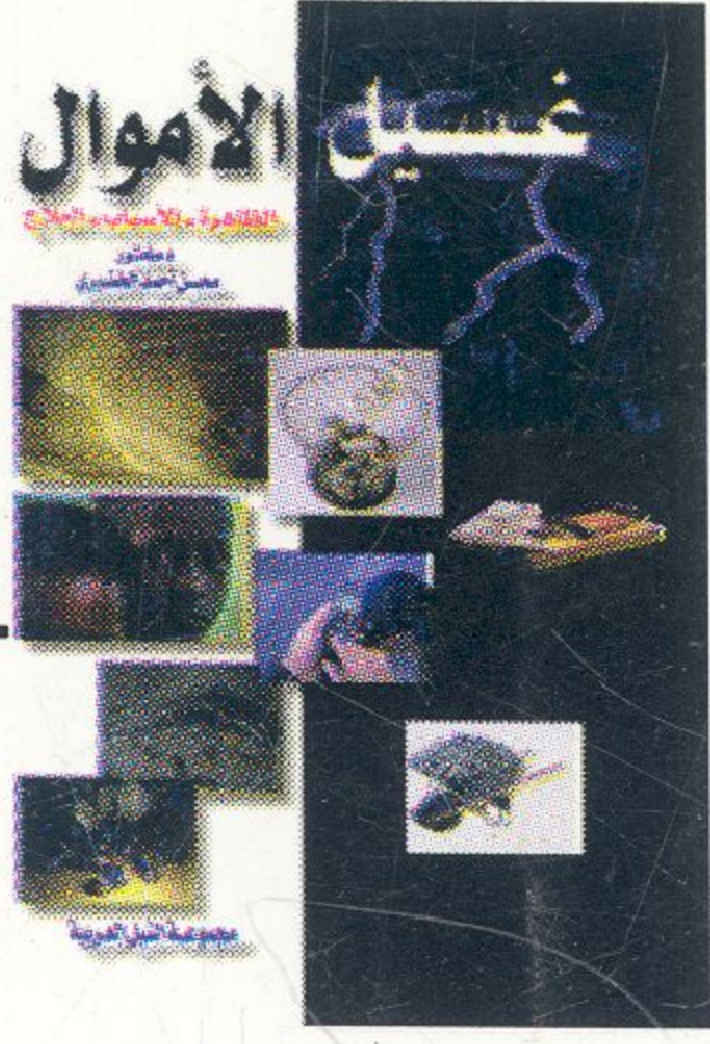
المقاس : 17 x 24

عدد الصفحات : 168

الطبعة الأولى : 2001

تأليف : 1/ محسن فتحي

المحتويات : أساسيات الترويج - المعارض التجارية - مطبوعات الترويج - زيارة الأسواق الخارجية - الدعاية والإعلان - الترويج عبر شبكة الإنترنت - تنشيط المبيعات - الترويج المباشر - تفويم برامج الترويج - تجارب شركات دولية - أسرار نجاح البابانيين في الترويج - الترويج في القرن الواحد والعشرين - الملاحق : - أهم المعارض التجارية في العالم ، قاموس مصطلحات الترويج



دكتور
محسن أحمد الخيزري
أستاذ الاقتصاد الإداري

- * عمل أستاذاً بالجامعات المصرية والعربية
- * خبيراً وممارساً للعمل الإداري في أكبر المؤسسات العربية
- * مدرباً ومعد ومدير برامج تدريب متقدمة وارتقائية في أكبر مراكز التدريب العربية
- * له العديد من المؤلفات التي بلغت أكثر من 70 مؤلفاً منها :
 - العولمة
 - العولمة الاجتماعية
 - اقتصاد المعرفة
 - اليورو
 - التمويل بدون نقود
 - المهارات التفاوضية الفعالة
 - إدارة الأزمات
 - الفكر الإداري الفائق
 - الإدارة في عصر العولمة
 - المدير التنافسي
 - الإدارة التنافسية
 - الإدارة بالتخطيط
 - الضغوط الإدارية
 - الإدارة التكنولوجية
 - الإدارة بالمشاركة في الريع
 - الإدارة في دول النمر الاسيوية

ت تعاني معظم دول العالم من ظاهرة الجريمة الاقتصادية المنظمة بصفة عامة وجريمة غسيل الأموال بصفة خاصة ، وهي جريمة تكاد لا تخلو منها دولة من الدول ، فقيرة كانت أو متقدمة . تتفد هذه الجريمة عادة عصابات إجرامية بالغة الدهاء والدقة والمكر ، وهي تمتلك كذلك كافة أنواع وسائل الجريمة لتنفيذ مخططاتها سواء كان ذلك الإرهاب ذاته بكافة صوره أو النفوذ الاقتصادي أو السياسي والذي يؤهلها لإلزام الآخرين بما ترغب فيه .

والكتاب الذي بين أيدينا «غسيل الأموال» «الظاهرة - الأسباب - العلاج» يتناول المحاور الرئيسية التالية :

- الجانب الاقتصادي .
- الجانب الاجتماعي .
- الجانب القانوني التشريعي والقضائي والعقابي .
- الجانب البوليسي والأمني والمؤسساتي .
- الجانب السياسي .
- الجانب الثقافي والقيمي .

إن عالمنا العربي ما أحوجه إلى التنبه إلى هذه الجريمة واتخاذ كافة التدابير لحماية مؤسساتنا المصرفية والوقوع في براثن هذه الجريمة .

نأمل أن يكون المرجع الذي بين أيدينا واحداً التي ربما تثير الطريق لقارئنا العربي في كل مكان يحتاج إلى عشرات المراجع الأخرى التي يمكن أن الموضوع الحيوي والهام .

فإلى قارئنا العربي في كل مكان يسعدنا أن نقدم هذا العمل الهام .

الناشر

Arab Nile Group
Cairo - Egypt



ISBN.977-5919-65-7